

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (٢٠) - يناير ٢٠١٤ - ربيع الأول ١٤٣٥ هـ

مجلة شهرية (إلكترونية) فصلية (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال طريقة التكامل المشترك للبانل

أخلقة الأنشطة السياحة: معالم أساسية لمدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة

تقرير - حول الملتقى الدولي الموسوم بـ: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية

البعد الأخلاقي في العمل المصرفي الإسلامي

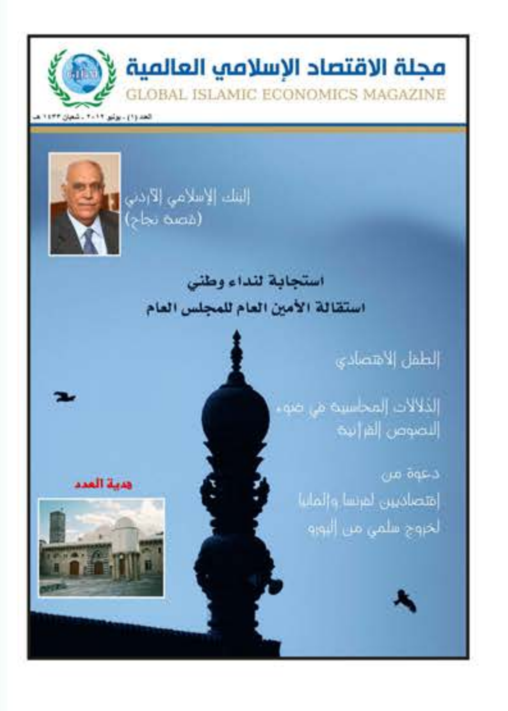
ناظم مثلثات العرب

تأليف الشيخ: حسن قويدر (الخليلي)

تقديم وتحقيق: محمد ابراهيم فتى

هدية العدد

GIEM











مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

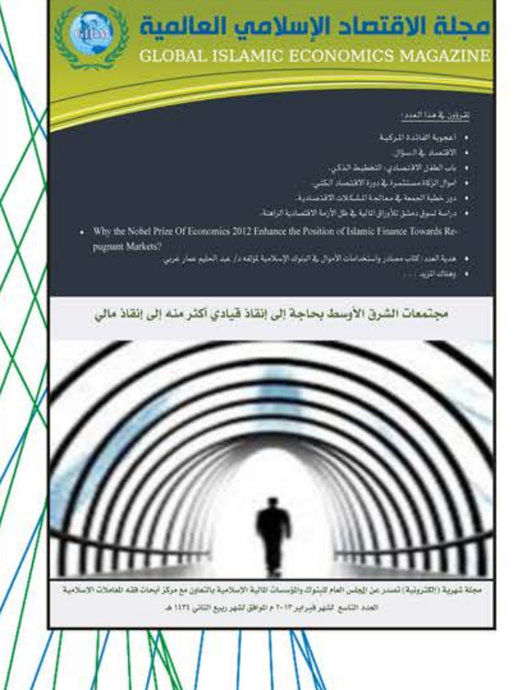
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

- السياسات المالية في عصر أبي بكر الصديق (١١-١٣هـ)
- فن إدارة الوقت وسيلتك لإدارة يومك، وقيادة حياتك نحو النجاح
- مصطلحات اقتصادية من الفقه الإسلامي
- الإبداع المصرفي في ظل الاقتصاد المعرفي

هدية العدد

GIEM









مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

الأمين العام في استضافة قناة الجزيرة القطرية

بلا حدود

- الضروريات ودورها في دعم الاقتصاد الإسلامي
- المتطلبات والشروط الأساسية المسبقة لبناء نموذج أعمال ناجح للتمويل الأصغر الإسلامي
- جوانب الضعف في البنوك الإسلامية و كيفية تحصينها في مواجهة الأزمات
- البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق

هدية العدد

كلمة للمجلس

Islamic Finance: should it be called otherwise??



Mohamed Ben Youssef
Acting Secretary General

It has been almost four decades now since Islamic finance emerged in the international financial market tracing confidentially its path along with the conventional financial system.

However, a new issue has been made a topic of debate and controversy these days in many Islamic finance events: Is it fair to keep calling it Islamic finance or should it be called otherwise?

Why is this issue emerging?

Proponents of Islamic finance consider calling things by their names. Why not calling it Islamic finance while it is based on Islamic principles and Sharia tenets? They deem unfair calling it otherwise and consider it as an attempt to deracinate the new financial system, which is witnessing steady progress and growth worldwide. They argue that opponents of Islamic finance, once they realized the industry is doing well and getting global recognition, are trying to deprive this newly emerging industry of its elementary achievements and rights.

They say that Islamic finance is based on Sharia principles and tenets; it should be called Islamic and not otherwise.

The other point of view, although including both proponents and opponents of this new industry, states that Islamic finance is becoming a global financial system. Calling it Islamic is likely to restrict its scope of activity and reduce its prospective stakeholders. Islamic finance is essentially based on ethics and values. "However, this does not mean other religions or even atheists do not have ethics nor values!!" states Sheikh Saleh Kamel in an interview held live with cnbc Arabia on the sidelines of the WIBC, 4th December 2013 in Bahrain. He added "We would rather call it Abrahamic finance with reference to Abrahamic religions" since all monotheistic religions do share almost the same values and ethics. He also added that "Even the fact of calling Islamic finance Abrahamic finance is likely to exclude atheistic groups or groups having multiple gods. It is better, then, to call it ethical finance"

This view is logical to some extent. Nevertheless, calling it ethical finance may create a kind of confusion with some industries being called ethical. The word ethical does not necessarily mean Sharia compliant, which is the base of Islamic finance. Islamic financial transactions cannot be accepted and deemed permissible unless they are sharia compliant, despite their being "ethical".

In some countries such as Turkey and currently Morocco, a different nomenclature has been coined that is "participatory Finance". The main point behind was to avoid religious sensitivities in secular counties. However, such an appellation may be an acceptable alternative to the current word being used in order to avoid any religious bias or sensitivities. Some counties such as Saudi Arabia object even to using the word Islamic banks stating that calling some banks Islamic means necessarily that the other banks are not Islamic (with the religious connotation of the term)

Finally, Islamic finance has so far gained credibility through maintaining its essence. Some practices may create disturbance, but still the values and tenets of Islamic finance remain everlasting and universal.



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية (إلكترونية) فصلية (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

في هذا العدد :

مقالات في الاقتصاد الإسلامي

مقالات في الإدارة الإسلامية

مقالات في المحاسبة الإسلامية

مقالات في التأمين الإسلامي

أدباء اقتصاديون

تنويه:

بناء على طلب إسرا تم تعديل عرض الصفحات الانكليزية لتكون بنفس سرد الصفحات العربية.
وعليه تمكنا من وضع المقالات الانكليزية ضمن نفس الأبواب التي تنتمي له.



بعد تتويج دبي عاصمة
نحتاج كل العواصم عاصمة للاقتصاد الإسلامي



د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير

فرضت الصناعة المالية الإسلامية نفسها في الأسواق العالميّة، فكان لا بد من الاعتماد على المؤشرات والإحصائيات لمعرفة المراحل التي وصل إليها هذا الاقتصاد وقد بدأ مؤشر تومبسون رويترز في شهر مايو ٢٠١٢ بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص من مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بهدف قياس ورصد نمو الصناعة المالية الإسلامية في جميع أسواق العالم. وتضمن خمسة عناصر رئيسية هي: التطور الكمي لقطاع المصرفية الإسلامية، والحوكمة، والمسؤولية الاجتماعية، ومستويات التعليم، ومدى الوعي بقطاع الخدمات المالية الإسلامية.

ثم طور المؤشر ليكون مقياسا لاختيار عاصمة الاقتصاد الإسلامي، وتضمن ستة محاور، هي: التمويل والتأمين الإسلامي، المنتجات الغذائية الحلال، الأنماط المعيشية الحلال، السياحة والسفر الحلال، تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنى التحتية للاقتصاد الإسلامي.

وحيث أن البحث العلمي يعتبر قاطرة ميادين العمل والتطبيقات، فإن الدول التي تعمل على تأسيس بنى تحتية للتعليم تكون أكثر تأهيلا للاستفادة من التنمية بكافة أشكالها، ويعتبر التعليم العالي حاضن التطور الفكري والراصد والباعث والمحرك الأساسي لحركة البحث العلمي.

لقد تم رصد ٦٥٥ بحثاً علميا في مجال المالية الاسلامية خلال الثلاث السنوات السابقة، منها ٣٥٤ مقالة مراجعة علمياً. احتلت ماليزيا المرتبة الاولى من حيث كمية البحوث المالية الاسلامية، فصدر ١٦٩ بحثا علميا، منها ١٠١ كمقالة مراجعة علمياً. واحتلت المملكة المتحدة المرتبة الثانية، فصدر فيها ١١١ بحثا علميا (٥٦ مقالة مراجعة علمياً). بينما احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة بنشر حوالي ٧٣ بحثا علميا (٣٩ مقالة مراجعة علمياً).

وأشارت النتائج إلى أن المملكة المتحدة هي الدولة الأولى عالمياً بمجال التعليم الخاص بالصيرفة الإسلامية، فهي تحتضن ٦٠ مؤسسة تعليمية توفر مساقات خاصة بالمصرفية الإسلامية، إلى جانب ٢٢ جامعة توفر شهادات مختصة بهذا القطاع. وتحتل ماليزيا المرتبة الثانية في مجال توفير البنى التحتية للتعليم الخاصة بالصيرفة الإسلامية، حيث تحتضن ماليزيا ٥٠ مؤسسة تعليمية تقدم مساقات بهذا المجال، إلى جانب ١٨ جامعة توفر اختصاصات ذات صلة. أما الإمارات فتحتل المرتبة الثالثة، ففيها ٣١ مؤسسة تقدم مساقات تعليمية للصيرفة الإسلامية، إلى جانب ٩جامعات تقدم شهادات ذات صلة. وجاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الرابعة عالمياً، لتوفر ٢٢ جهة تقدم مساقات تعليمية مختصة بالصيرفة الإسلامية، وتسع جامعات تقدم دراسات ذات صلة. ورصد المؤشر عالمياً ٤٢٠ مؤسسة توفر مساقات تعليمية تختص بالتمويل الإسلامي، و١١٣ جامعة تقدم شهادات بهذا المجال.

محددات نمو الاقتصاد الإسلامي:

أولاً: قوى السوق:

١. ضخامة السوق الإسلامية: يشكل عدد المسلمين البالغ ١.٦ مليار مسلم، يغلب عليهم الفئة العمرية الشابة، أي أن كل مستهلك من أربعة مستهلكين في العالم هو مسلم، وهذا يعني توافر قاعدة استهلاكية كبيرة مما يحفز على تحقيق نمو اقتصادي منشود. ويشهد نموهم السكاني نمواً متسارعاً ١.٥٪ سنوياً مقارنة بـ٠.٧٪ بالنسبة إلى باقي سكان في العالم. وبالنظر لمعدلات تزايد أعدادهم التي تعادل ضعف تزايد سكان العالم، فإن الشركات العاملة في مختلف القطاعات، من الصناعات الغذائية والتمويل إلى شركات الأزياء والسياحة، أدركت أن قيمة سوق المنتجات الاستهلاكية الإسلامية تصل إلى ٤.٨ تريليونات دولار.

٢. ينتمي المسلمون لعدة أسواق ناشئة على الصعيد العالمي من إندونيسيا، والسعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة إلى تركيا. ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في السبع وخمسين دولة الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي يشكل المسلمون غالبية سكانها نحو ٦.٣٪ سنوياً، مقارنة بمتوسط نمو إجمالي الناتج المحلي العالمي الذي سيبلغ ٥.٣٪ حسب توقعات صندوق النقد الدولي بين الأعوام ٢٠١٣-٢٠١٨. ويقدر حجم الناتج الإسلامي لهذه الاقتصادات بأكثر من ٨ تريليونات دولار.

٣. نمط الحياة: ازداد دور القيم الأخلاقية الإسلامية في تشكيل نمط الحياة والممارسات التجارية بشكل ملموس. وارتفع عدد المسلمين الملتزمين بأحكام دينهم بشكل ملحوظ، إذ أظهرت الدراسة الصادرة عن «منتدى بيو للأديان والحياة العامة» التي أجريت في العام ٢٠١٢ أن ٨٧٪ من المسلمين يعتبرون الديانة «هامة جداً» وأن ٩٣٪ منهم يصومون في شهر رمضان الكريم، في المقابل فإن أقل من ٣٠٪ من الشعب الأوروبي ٥٦٪ من الشعب الأمريكي اعتبروا أنّ الديانة مهمة جداً في حياتهم.

٤. زيادة التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي، حيث وضعت هذه المنظمة في العام ٢٠٠٥ هدفا بزيادة التجارة البينية بينها لتصل إلى ما نسبته ٢٠٪ من إجمالي تجارتها الخارجية في العام ٢٠١٥.

ثانيا: البيئة العالمية:

١. حيث شاركت مؤسسات وشركات عالمية متعدّدة الجنسيات في الاقتصاد الإسلامي، ففي مجال المصارف هناك دويتشه بنك، وإتش إس بي سي، وسيتي بنك وغيرهم، وفي مجال الشركات العالمية هناك نستله، وسلسلة كارفور وغيرها، ومنها من لا يشارك في عملية تنمية الاقتصاد الإسلامي فحسب بل يقودها، فشركة نستله تمتلك ١٥٠ مصنعاً حاصلاً على شهادات لصناعة الأغذية الحلال من بين ٤٦٨ مصنعاً، وتقدم أكثر من ٣٠٠ صنفاً من الأغذية والمشروبات الحلال في أكثر من ٥٠ بلداً. كما أن سلسلتي المحلات التجارية العالمية كارفور وتيسكو وغيرهما من العلامات التجارية العالمية الكبرى تسجل اليوم نموا متزايداً في تقديم الأغذية الحلال في العديد من الأسواق.

٢. سعي الاقتصادات النامية لتوسيع أسواقها، وخاصة القارة الآسيوية، مع التركيز على أسواق دول منظمة التعاون الإسلامي.

٣. زيادة التركيز العالمي على أخلاقيات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، والتي يوفرها الاقتصاد الإسلامي.

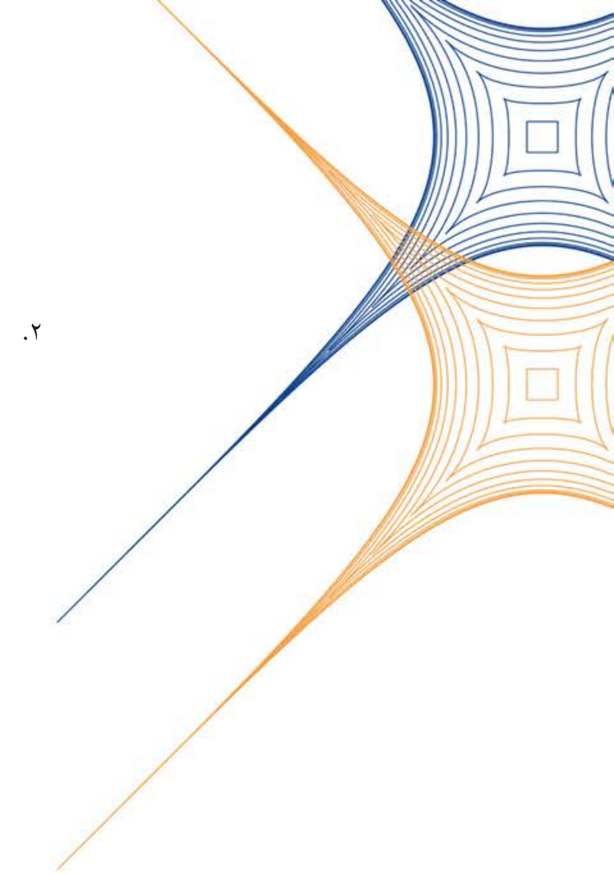
٤. ثورة تقنيات الاتصالات على الصعيد العالمي، حيث تساهم وسائل الإعلام الاجتماعية، وتقنيات الهواتف الذكية وخدمات الإنترنت إلى إحداث ثورة في كل جانب من جوانب الأعمال كالخدمات الاجتماعية، والتعليم، والصحة، والترفيه، وفي كل جانب محتمل من جوانب الحياة.

ثالثاً: انتشار مفهوم المنتجات الحلال

١. الأغذية الحلال

أنفق المستهلكون المسلمون في كافة أنحاء العالم ١.٠٨٨ مليار دولار على الأغذية والمشروبات في العام ٢٠١٢ والتي تشكّل ١٦.٦٪ من الإنفاق العالمي، ويتوقع تزايد هذا الإنفاق ليصل إلى ١.٦٢٦ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨، مما يوفر فرصاً في سوق الأغذية الحلال. وتتصدر اندونيسيا البلدان من حيث استهلاك الأغذية الحلال بإجمالي ١٩٧ مليار دولار، تليها تركيا ١٠٠ مليار دولار، وباكستان ٩٣ مليار دولار، ومصر ٨٨ مليار دولار بحسب بيانات العام ٢٠١٢، مما يشير إلى أن سوق الأغذية والمشروبات الحلال العالمية مجتمعة أكبر من السوق الصيني الذي يمثل أكبر سوق وطنية لاستهلاك الأغذية.

لكن قطاع الأغذية الحلال يواجه تحدّيات عديدة تتضمن: حجم القطاع، وعدم كفاءته، وعدم وجود هيئة تنظّمه، وضرورة وضع معايير دولية موحدة، إضافة لتحديات توفّر المواد الخام، وسلاسل الإمداد، ونقص رأس المال البشري، وانخفاض ثقة المستهلكين، وكذلك تحديات الوعي العالمي كعدم وجود منتج غذائي عالمي يحظى بالاهتمام الكافي.



ويميز هذا القطاع فرص نموه، ففي قطاع اللحوم والحيوانات الحية فإن ٩١٪ من واردات دول منظمة التعاون الإسلامي من اللحوم والحيوانات الحية تأتي من دول غير أعضاء في هذه المنظمة، ومع وجود مئات من المورّدين وكبار المستثمرين والشركات العاملة في مجال الأغذية والزراعة في دول المنظمة. ويقدر العجز في تجارة الأغذية ٧٢ مليار دولار في دول منظمة التعاون الإسلامي.

٢. الضيافة الحلال

إن نموذج الفنادق الإسلامية يستهدف جميع النزلاء من كافة الجنسيات والديانات، وتصل نسبة نزلاء بعض هذه الفنادق في دبي من غير المسلمين إلى ٦٠٪، فضلا عن أن العديد من العائلات والأسر الغربية تفضل الإقامة في هذه النوعية من الفنادق الملتزمة بعدم تقديم الكحول خاصة عند اصطحابهم للأطفال ، وبعدم وجود ملاهي ليلية، إضافة للشفافية بين إدارة الفنادق والعاملين والنزلاء إضافة للحرص على توفير الأمن والراحة. ويقدر حجم سوق السياحة والسفر العالمي للمسلمين بنحو ١٢٦ مليار دولار تشمل السياحة والسفر الحلال، والحج والعمرة، والرعاية الصحية والاجتماعات والمعارض والمؤتمرات والفعاليات. ويقدر تزايد عمليات إنشاء خدمات تمويل الحج، ليصل إنفاقها السنوي إلى ٢٢.٥ مليار دولار بحلول ٢٠١٨.

وحسب إحصاءات دائرة السياحة والتسويق التجاري في دبي فإن النمو القوي في سوق الضيافة الإسلامية توضح ارتفاع عدد الفنادق التي لا تقدم المشروبات الكحولية إلى نحو ١٩٨ فندقاً، أي ما يعادل نحو ٤٩.٦٪ من إجمالي عدد الفنادق العاملة في الإمارة البالغ ٣٨٨ فندقا حتى نهاية العام الماضي. وتستحوذ الفنادق ذات النجمة الواحدة والنجمتين والثلاثة نجوم على ٧٧٪ من عدد هذه الفنادق، بينما تتوزع النسبة المتبقية على فنادق الخمس نجوم بواقع ٥ فنادق وفنادق الأربعة نجوم بواقع ٢٨ فندقاً. وتقدر حصة الفنادق الخالية من الكحول من إجمالي الغرف الفندقية بنحو ٢٤٪، أي ما يعادل ١٣٧٨٤ غرفة فندقية من الإجمالي المقدر بنحو ٥٧٣٤٥ غرفة حتى نهاية العام الماضي، بينما تبلغ حصة الفنادق من فئات النجمة إلى ثلاث نجوم من غرف الفنادق الخالية من الكحول بنحو ٥٣.٩٪، بواقع ٧٤٣٥ غرفة، مقابل ٥٨٨٦ غرفة لفنادق من فئة الأربع والخمس نجوم.

٣. الملابس والأزياء الإسلامية

تغطي الملابس المحافظة المنسجمة مع التعاليم الإسلامية منطقة جغرافية واسعة تمتد من إندونيسيا إلى الولايات المتحدة. وتشكّل هذه السوق الموجهة للمسلمين جزءاً لا يتجزأ من قطاع الملابس والإكسسوارات العالمية.

وتشير التقديرات إلى أن المسلمين المنتشرين من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق أنفقوا ٢٢٤ مليار دولار على «الملابس والأحذية» في عام ٢٠١٢ أي ١٠.٦٪ من الإنفاق العالمي. ومن المتوقع أن يصل هذا الإنفاق إلى ٣٢٢ مليار دولار بحلول العام ٢٠١٨. وتتأثر هذه السوق بالثقافة المجتمعية، وتشمل الفساتين الفضفاضة التي تغطي الجسم بكامله والنقاب والحجاب. وتتصدر تركيا البلدان التي تحتل المراتب الأولى من حيث استهلاك العملاء المسلمين للملابس استنادا إلى بيانات العام ٢٠١٢ بنحو ٢٥ مليار دولار، ثم إيران ٢١ مليار دولار، وإندونيسيا ١٧ مليار دولار، ومصر ١٦ مليار دولار، والسعودية ١٥ مليار دولار، وباكستان ١٤ مليار دولار. وتحل سوق استهلاك الملابس المحافظة في المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة التي بلغ حجم إنفاق هذه السوق فيها ٤٩٤ مليار دولار في العام ٢٠١٢.

واستقطب معرض الأزياء الإسلامية في إندونيسيا في دورته الرابعة عام ٢٠١٣ أكثر من ١٥٠ علامة تجارية عرضت مجموعات متنوعة من التصاميم العصرية التي تتلاءم والتقاليد الإسلامية المخصّصة للمرأة المسلمة.

٤. الإعلام والترفيه الإسلامي

تحولت سلسلة الكتب الكوميدية ذي نيتي ناين إلى مسلسل رسوم متحركة، وأنشأت أول مجموعة من الأبطال الخارقين من التاريخ الاسلامي على شكل رسوم متحركة تبث في أكثر من ٧٠ بلداً.

فرص يوفرها السوق الإسلامي..

إن بروز الاقتصاد الإسلامي كنموذج اقتصادي رائد يفتح أفقاً جديدة يستفيد منها المجتمع العالمي خاصة بعد أن دخل العالم المتقدم مرحلة مستدامة من الركود الاقتصادي، فالأسواق يتوجب عليها تلبية الأنماط الجديدة في سوق الاستهلاك والأعمال.

وقد تنامت أهمية هذا الاقتصاد بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية، فالتفتت الأنظار نحو القاعدة المتينة والصلبة لمؤسساته، فباتت فكرة نقل الاقتصاد الإسلامي وما يندرج تحته من استهداف ١.٦ مليار مسلم إلى استهداف ٦ مليارات شخص يقطنون العالم فكرة قائمة. ويدعم هذه الرؤية:

- نمو الأصول الإسلامية بمعدل ٢٠٪
- نمو التمويل الإسلامي بمعدل ٥٠٪
- يقدر عدد المسلمين الذين لا يملكون حسابات بنكية ٧٢٪
- نمو سوق مستحضرات التجميل الحلال إلى ١٤ مليار دولار سنويا.
- نمو سوق الغذاء الحلال إلى ٦٨٥ مليار دولار سنويا.
- نمو سوق السياحة الإسلامية إلى ١٢٦ مليار دولار سنويا.

يضاف لما سبق البعد الأخلاقي والعادل الذي يعزّز قطاعات الاقتصاد الحقيقي والتنمية المستدامة.

دبي كمركز للاقتصاد الإسلامي فرصة يجب استغلالها

تتمتع دبي بفضل أصولها العالمية الاستراتيجية، بمكانة فريدة تمكنها من تغيير وجه تجارة المنتجات الحلال بوتيرة متسارعة، وذلك من خلال شبكتها التجارية، الأمر الذي من شأنه دفع عجلة الاقتصاد الإسلامي قدماً.

١. تدير شركة موانئ دبي العالمية، أكثر من ٦٥ مرفأ موزعة في القارات الستة، بما في ذلك مشاريع قيد التنفيذ في كل من الهند وأوروبا وأمريكا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة وحدها، تدير شركة موانئ دبي العالمية أربعة مرافئ تمتلك طاقة استيعابية هي الكبرى على مستوى العالم الإسلامي، وقد أسفرت عمليات التوسع التي أجرتها الشركة خلال العام الجاري، والتي ستواصل الشركة إجرائها في العام المقبل، عن زيادة طاقتها الاستيعابية بشكل كبير.

٢. حلّ مطار دبي الدولي في العام ٢٠١٢ في المرتبة السادسة عالمياً من حيث حركة الشحن، والتي بلغ حجمها حينها ٢.٢٦ مليون طن من البضائع، مسجلة بذلك ارتفاعاً نسبته ٣.١٪ عن العام ٢٠١١.

٣. تعد شركة الإمارات للشحن الجوي كبرى شركات الشحن في العالم من حيث وزن الشحن، فقد نقلت لوحدها نحو ٢,١ مليون طن في شبكتها خلال السنة المالية ٢٠١٢-٢٠١٣.

٤. حلّ مطار دبي الدولي خلال العام الماضي في المرتبة الثانية عالمياً من حيث عدد المسافرين الدوليين، إذ بلغ عدد المسافرين الدوليين في المطار خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري حوالي ٣٦.٢ مليون مسافر، وذلك بعد أن شهد المطار أكثر من ٥ ملايين مسافر شهرياً لمدة سبعة أشهر على التوالي.

تزايد الاهتمام العالمي فرصة حيوية

إنّ اهتمام عواصم مالية رئيسية في العالم (مثل لندن ونيويورك) بجذب التمويل الإسلامي وتطوير مؤشرات أسهم للشركات التي تتعامل في منتجات (حلال)لا بدّ أن يجعلنا نتوقع أن يستمر قطاع الصيرفة والتمويل الإسلامي في النمو، إضافة لتوافر مراكز عالمية للصيرفة والتمويل الإسلامي مثل كوالا لامبور وجاكرتا.

المراجع:

1. موقع القمة العالمية للاقتصاد الإسلامي: www.globalislamiceconomy.com.
2. تقرير مؤسسة تومسون رويترز بالتعاون مع مؤسسة دينار ستاندرد نوفمر ٢٠١٣: www.thomsonreuters.com.
3. تقرير سكاي نيوز عربية: ٢٥-١١-٢٠١٣
4. تقرير أخبار الخليج: ٢٤-١١-٢٠١٣.

نسخة جديدة بمحركي بحث متميزين للاقتصاد الإسلامي
بمناسبة السنوية العاشرة لإطلاق
موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
Kantakji.com

الرسالة:

نحو اقتصاد إسلامي عالمي بنّاء

الهدف:

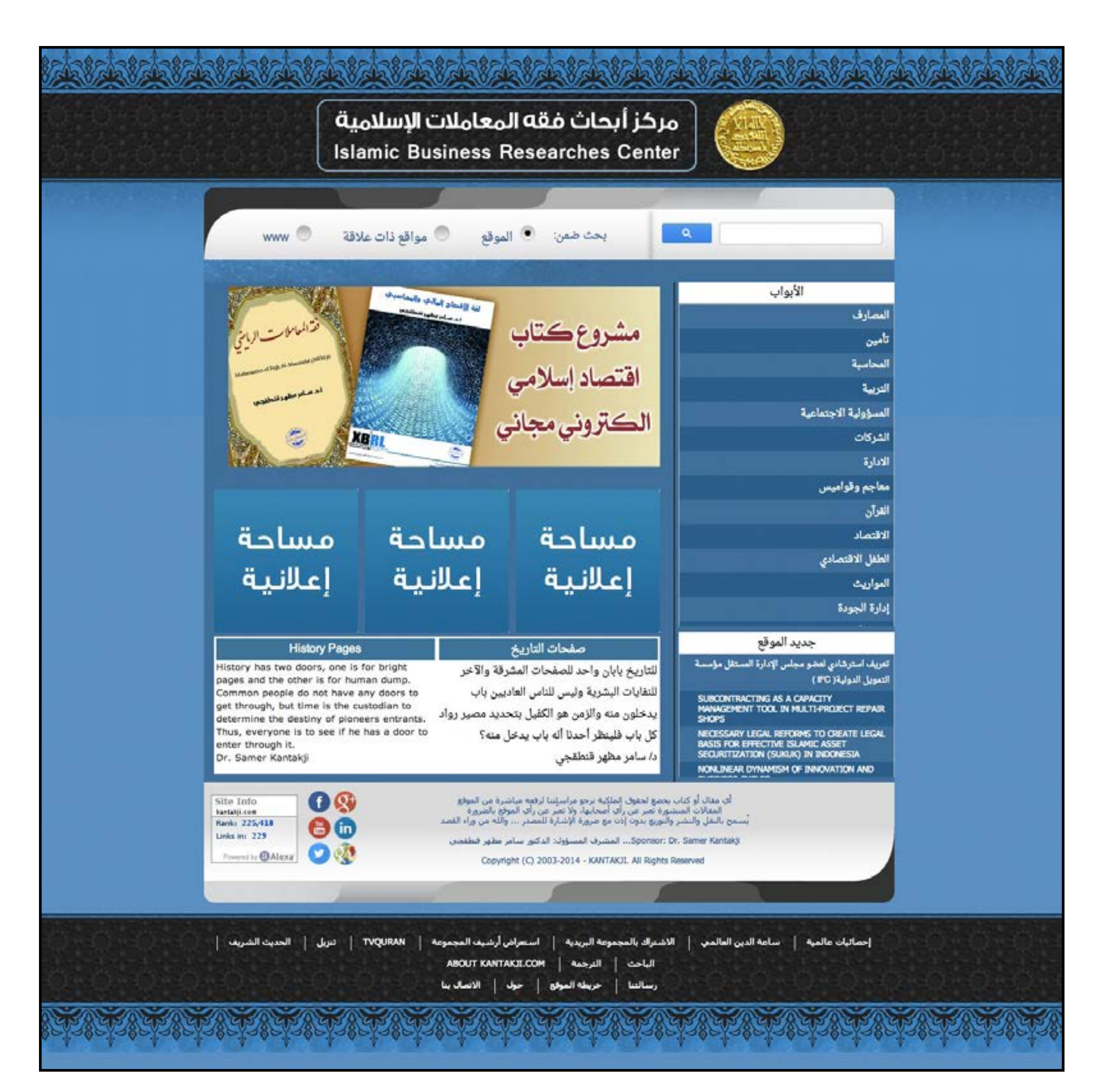
إيجاد منصة واحدة يستخدمها الباحث في الاقتصاد الإسلامي وعلومه وصولا للمعلومة التي يحتاجها أينما كانت ويتيحها له مجاناً في سبيل الله تعالى، بهدف توحيد الجهود العالمية لتسخير موارد البحث العلمي الخاصة بعلوم الاقتصاد الإسلامي.

التقنيات الجديدة:

يتألف محرك بحث الاقتصاد الإسلامي من محركين منفصلين:

١. محرك بحث صمم ليعمل ضمن قاعدة بيانات مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com الذي انطلق عام ٢٠٠٣. وتتميز قاعدة البيانات بضخامتها وتسارع معدل ازديادها بتحديثها باستمرار.

٢. محرك بحث يستخدم تقنية مخصصة أتاحتها شركة Google كمحرك بحث مخصص، تساعد هذه التقنية في البحث ضمن مواقع عالمية مختارة في مجال محدد، وفي حالتنا هي الاقتصاد الإسلامي وعلومه.





أ. عريس مختار.
أستاذ مساعد (أ). قسم العلوم التجارية
نائب العميد المسؤول عن التعليم ، كلية
الاقتصاد ، جامعة مستغانم .

قياس الفقر ومختلف مقارباته في الجزائر

الحلقة (٢)

٨. استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر

مع تزايد حجم السكان تكثر الأفواه المفتوحة والأجساد العارية والعقول الخاوية ويلح على رؤوس العقلاء والمهتمين ببني الإنسان : هل بإمكان السياسة الاقتصادية أن تضمن إمكانيات العيش المحترم في ظل الاتجاهات الحديثة للاقتصاد العالمي وتحديات العولمة ؟

هذا دون الخوض في إمكانية تحسين مستويات المعيشة، خاصة مع تراجع بعض القطاعات الاستراتيجية التي من شأنها المساعدة في سد الحاجات. كتراجع القطاع الفلاحي والصناعي بـ: ١,٣٪ و ٦,٣٪ على التوالي.

وتؤكد إحصائيات (FAO) المنظمة العالمية للتغذية على أن ٧٠٪ من سكان العالم لا يتعدى مستوى السعرات الحرارية عندهم ٢٠٠٠ حريرة/اليوم. وهذا يعتبر دليلاً واقعياً يعكس سوء التغذية وضعف الرعاية الصحية، خاصة في دول العالم الثالث؛ كما أن ما نسبته ٢٥ ٪ من سكان الجزائر لا يتعدى معدل السعرات الحرارية عندهم ١٥٠٠ حريرة/اليوم. وهذا ما يدل على الفقر الذي بلغ أقصى معدلاته في الجزائر. والأمرَ جعل معظم الحكومات تضاعف جهودها لتحديد أسباب الفقر؛ بحيث اطلعت بمسؤولية أكبر في تعميم استراتيجيات فعالة. وهذا نفسه ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى إتباع برامج إصلاحية لمواجهة أعقد المشاكل التي تواجه المجتمعات الإنسانية، واتبعت برامج لتحسين ظروف الاستثمار، وتقديم المعونات للفقراء. والدليل على ذلك العقود التي تمت المصادقة عليها مع منظمة حقوق الإنسان، وحقوق الطفل إلى جانب اعتماد جملة من البرامج الإنعاشية كبرامج الأشغال العامة، وبرامج التضامن الوطني وغيرها من البرامج التي جاءت بهدف تقليص حجم الفوارق بين أفراد المجتمع؛ من إعانات الدخول المدرسي وتوزيع السكنات التساهمية، وخلق مناصب شغل لإعادة إدماج البطالين في الحياة العملية وتقديم مساعدات مالية للمعوزين...إلخ.

كما أن زيادة البطالة رفعت من نسبة الفقر، وأصبح يهدد شريحة معتبرة من المجتمع. خاصة بعد إلغاء كل التدعيمات المتعلقة بالسلع الواسعة الاستهلاك. فارتفع سعر الخبز من ١,٥٠ دج إلى ٢,٥٠ دج ليبلغ ٠٤ دنانير سنة ١٩٩٤، أما اليوم فهو في حدود ٠٨ دنانير؛ أما بالنسبة للحليب فبعدما كان يساوي ٠٤ دج بلغ ٠٨ دج سنة ١٩٩٦، أما اليوم فهو يباع بـ ٢٥ دج. وباستمرار العملة الوطنية في الانخفاض استمرت الأسعار في الارتفاع. فبعدما كان ١دولار= ٥دج في ١٩٨٨، أصبح اليوم ١دولار= ٨٣ دج.

هذا الارتفاع في الأسعار قابله انخفاض في الأجر الحقيقي [١] مما تسبب في شلل القدرة الشرائية، وفي بروز القطاع غير الرسمي. ويؤكد وزير الاقتصاد الأسبق السيد " محمد هيدوسي " أن القدرة الشرائية قد تدنت ب ٢٥ ٪، وهذا ما أكده تقرير PNUD لسنة ٢٠٠١، حيث انتقلت من ٤٥٠٠ دولار للفرد سنة ١٩٨٧ إلى أدنى من ٢٠٠٠ دولار سنة ١٩٩٧، ثم إلى ١٣٥٠ دولار سنة ١٩٩٨. وفي حين أن القدرة الشرائية للمحرومين من المتقاعدين والمعوقين والأرامل وحتى بعض العمال الأجراء قد تدنت بـ٣٪، وأصبحت تقدر بـ ٤٢ ٪ سنة ١٩٩٥.

وحسب خط الفقر الدولي المقدر ب ٥٠٠ دولار ، فإن ما يقارب ٢٥ ٪ من أفراد المجتمع الجزائري هم فقراء. وذات المصدر يؤكد أن متوسط دخل الفرد أصبح في حدود ١٣٥٠ دولار سنة ١٩٩٧ [٢] بعدما كان يعادل ٢٨٠٠ دولار سنة ١٩٩٧، ثم انخفض بنسبة ٦ ٪ ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ حسب تقرير CNES ٢٠٠٠؛ وكل هذه العوامل ساهمت في انغماس الأفراد والعائلات في الفقر المطلق.

جدول ٠٢ يشير إلى ترتيب الأجراء حسب الدخل والقطاع لسنة ١٩٩٨.

العائد الدخل الشهري بالدينار	القطاع العمومي				القطاع الخاص		المجموع	٪
	إدارة	٪	اقتصاد	٪	العدد	٪		
أقل من ١٠٠٠٠ دج	٦٠٠٠٠٠	٥٠	٤٤١٠٠٠	٣٦,٤	١٦٩٢٤٠	١٣,٦	١٢١٠٢٤٤٠	٤٢,٣
١٠٠٠٠ – ١٦٠٠٠	٤٤٤٠٠٠	٤٢	٤٦٦٢٠٠	٤٤	١٤٨٠٠٠	١٨	١٠٥٨٢٠٠	٣٧
١٦٠٠٠ – ٣٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٢٥,٦	٣٤٠٠٠٠	٦٠	٨١٥٦٠	١٤,٤	٥٦٦٧٦٠	١٩,٨
أكثر من ٣٠٠٠٠	١١٠٠٠	٤٤,٤	١٢٦٠٠٠	٥٠,٨	١٢٠٠	٤,٨	٢٤٨٠٠	٠,٩
المجموع	١٢٠٠٠٠٠	٤٢	١٢٦٠٠٠٠	١٤	٤٠٠٠٠٠	١٤	١٨٦٠٠٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة المالية ١٩٩٨

يشير الجدول إلى أنه على مستوى كل القطاعات ومجموع العمال، فإن ما نسبته ٤٢,٣ ٪ يحصلون على أقل من ١٠٠٠٠دج/الشهر. في حين أن نسبة ما يتحصل على دخل أقل من ١٦٠٠٠دج تساوي ٧٩,٣ ٪. أما نسبة من يتحصل على دخل أكبر من ٣٠٠٠٠ دج لا يتعدى ١ ٪، وأكثر ما يزيد في تدهور الأوضاع هو اتساع الفارق بين نسبة الزيادة في مستوى الأسعار المقدرة بـ ٢٥٪ ونسبة الزيادة في المداخيل المقدرة بـ ١٩ ٪ بين الفترة الممتدة من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٦.

ولقد كان لهذه الفوارق والتدهورات تأثيراتها من الناحية الاجتماعية، حيث ساهمت في عزوف الشباب عن الزواج وتراجع مساحات الولادات وحدوث تغييرات في أنماط استهلاك العائلات؛ حيث تراجعت بأكثر من ٥٠ ٪ عما كانت عليه سابقاً. فتم الاستغناء عن اللحوم والفواكه...(٣)، وذلك بسبب الدخل الذي لم يعد يكفي، خاصة عند العائلات الفقيرة التي تبلغ نسبتها ٢٠ ٪ والتي بعدما كانت تكتفي بصرف قرابة ٦٥ ٪ من الدخل لتلبية حاجياتها الغذائية، أصبحت اليوم تصرف كل الدخل ولا تقدر حتى على تلبية الحاجيات الأساسية في حين أن ٢٠ ٪ من الطبقة الأكثر ثراءً، لا تصرف سوى ٣٤ ٪ من الدخل على نفس الحاجيات(٤).

وباضطراب مستويات النمو وجدت معظم العائلات نفسها على حلبة الاستلاف أو الاقتراض، محاولة منها دعم دخلها بما يمكنها من اقتناء ما يعينها على الاستهلاك الشهري من أغذية، أدوية، دفع إيجار أو فواتير. وأغلبية السلفيات لأكثر العائلات هي بهدف تغطية مصاريف الأدوية أو تكاليف التمدرس(٥).

هذه الأحداث عند تبلورها أجبرت كل من فئة الأطفال والشيوخ وحتى المرأة من الدخول إلى الحياة العملية (نشاطات صغيرة أو العمل في الإدارة...)، بغية التخفيف من الأزمة؛ وتقليم أظافر الفقر. لكن منطقة الاضطرابات Zone du turbulence التي يوجد فيها الاقتصاد الجزائري، جعلت الوظيفة مهددة. وبالتالي أصبحت بوادر اللاضمان تلوح في الأفق. ذلك كون أنه من العمال أنفسهم من يعمل، ولكن دخله غير كاف.

وأمام تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لجأت الدولة إلى تقديم مساعدات مباشرة للفئات المحرومة من خلال (AFS/AIG) (٦) و (ISCR) التي تختص بتسيير برنامج الحماية الاجتماعية لفئات العمر الثالث والمعوقين في إطار الشبكة الاجتماعية.

كما تم خلق (ADS) (٧) في سنة ١٩٩٦ تحت الرعاية السامية لرئيس الحكومة، بهدف السهر على تنفيذ البرامج السابقة الذكر.

فبرنامج AIG مستمد من تجربة بولونية، وهو يتكفل بأرباب العائلات عديمي الدخل، الذين يبلغ مستوى أعمارهم٣١ سنة. فالهدف منه هو إنقاذ الشباب من أرباب العائلات، فبلغ الأفراد المتكفل بهم في إطار هذا البرنامج ١٣٤٠٠٠ فرد، حسب إحصائيات ١٩٩٨. في حين أن مجموعهم يتعدى ٥٠٠٠٠٠ حسب تقديراتONS أما عدد المستفيدين كان (٨)١٣٠٣٠٠، وإلى جانب هذه المساعدات، تم إتباع سياسة التسيير الاجتماعي للبطالة باعتبارها أحد مؤشرات الفقر. وذلك بتحرير منصب العمل بالإحالة المبكرة على التقاعد، واعتماد تخفيض عدد ساعات العمل... إلا أن هذا لم يكن كافيا لمواجهة الفقر، كون أن شريحة كبيرة من المجتمع بقيت تسبح في فضاء الفقر، خاصة العمال الضعيفي الأجر.

٩. الجزائر بين اقتصاد السوق و الفقر

إن هدف السياسات الاقتصادية المنتهجة، هو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. و هذا لا يتحقق إلا إذا تم تحقيق معدلات نمو جيدة، تخدم السياسة الاجتماعية. وتفيد في مواجهة الفقر و تساهم في تخفيف الفروقات السائدة ما بين مختلف الطبقات الاجتماعية، وتساعد على تحسين مستويات المعيشة. وهذا ما يقتضيه مجلس "BIRD " عندما قام بدراسة تجارب بعض الدول السائرة النمو، فاشترط استثمارا في راس المال البشري وجزء قليل منه في قوة السوق. كون أن فتح الباب أمام آليات وميكانيزمات السوق له آثار وخيمة على شعوب هذه الدول. من فقر وما شبه ذلك على المدى القصير خاصة، وان تقرير الأمم المتحدة لا يبعث على الارتياح. بعدما أقر أن التنمية في العالم العربي في مواقع العجز، من حيث سلبيات أنماط التسيير. سواء من الجانب الفلاحي أو الصناعي أو في مجال الاستثمارات وسوق الشغل، كما أنها لا تملك أمنها الغذائي.

فالجزائر أيضا هي سجينة التردد في إقرار سياسة اقتصادية إصلاحية، مما يتسبب في إحباط محاولات الإقلاع الاقتصادي. رغم الاحتياطيات المالية المتوفرة.

فكما هو معلوم سواء تعلق الأمر بالجزائر، أو بالدول النامية. فبمجرد أن تتحصل على الشهادة، فانك تدخل عالم البطالة. اللهم إلا من رحم ربك، أو انك قد تفقد وظيفتك بعد مسيرة خدمة طويلة. فتدفع بذلك ثمن قوتك وقوت أسرتك إن كنت متزوجا، نتيجة أخطاء ارتكبها الآخرون. فهذا ما لا يطيقه بشر. وغالبا ما تكون النتيجة اختلال التوازن الذهني للفرد، خاصة في ظل غياب شبه كامل للتكفلات البسيكولوجية والمعنوية والمادية.

وإن لم يتحقق هذا كان ذلك المتمثل في الانشقاقات العائلية (تفكك الأسرة). وفي نفس الوقت الذي تتوسع فيه بؤرة التفكك الأسري. تفكر الحكومة في طريقة تعديل قانون الأسرة (انتحارات، سرقة، قتل، تسول، تشرد) ظاهرة التسول والتشرد التي لم تشهدها الساحة الجزائرية إلا بعدة PAS، ومنهم من يتوسد الشوارع والمرافق العمومية، لينتهي به المطاف بالجنون وكم أصبح عددهم في مجتمعنا!. من أجل كل هذا تم تعويض قانون الرحمة والعلاقات الإنسانية، بقانون جديد اسمه " المصلحة والمصلحة فقط " عنوان هذا القانون اقتصاد السوق. والذي برز بحجة أن النمط الاقتصادي المتبنى حاليا قاصراً وغامضاً، ولا يأتي أكله في ظل الثقافة السلوكية الرسمية المتعددة الألوان والأطوار. التي أفضت إلى حالات اللاستقرار بكل ما تفرزه من تمزق اجتماعي رهيب.(٩) وهكذا كان

لابد من تزكية مذهب الليبرالية، لتكون مرحلة اقتصاد السوق، مرحلة جد ضرورية حتى تصبح الخدمات المجانية مدفوعة الأجر مسبقا؛ مثل ذلك مثل الدخول المدرسي الذي أصبح يكلف الأولياء أكثر من قدراتهم، فالدخول الاجتماعي يعني ملابس جديدة، كتب وأدوات... فإذا كان العائد لا يسمح منع الآباء أبنائهم من الالتحاق بمقاعد الدراسة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الأدوات المدرسية ب ٥٠٪ ما بين ١٩٩٧-١٩٩٣. وهي نفس الفترة التي بقيت فيها نسبة الإنفاق العمومي ثابتة٪PIB في ١٩٩٣ كان ١٤٪ و١٣٪ في ١٩٩٧ حسب تقديراتONS، وحتى وان التحق التلاميذ بالمدارس فان نقص الإمكانيات سوف تقضي على أمالهم وأمانيهم التي تنتهي بهم عند محطة اسمها الطرد أو التسرب. (-)

فنسبة الطرد قد بلغت ٨٪ على مستوى الابتدائي و ٥٪ في الثانوي.(١١) أما عدد المتسربين فقد بلغ ٥٠٠ألف تلميذ/ السنة ما بين حالة طرد، أو انسحاب إداري. ورغم المساعدات التي تقدمها الحكومة لأولياء التلاميذ ذوي الدخل الضعيف. والمقدرة بـ ٢٠٠ دج للتلميذ. البالغ مجموع المستفيدين منها ثلاث ملايين تلميذ، وبالرغم من التوزيع المجاني للكتب، لحوالي مليون تلميذ ما بين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢(١٢). إلا أن هذا يبقى غير كاف مما أدى إلى زيادة الغلاف المالي المخصص لهذه الأنواع من المبادرات. ليصل بذلك إلى ٦ مليون د ج للدخول المدرسي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣(١٣)

ورغم كل هذه المحاولات والمبادرات. إلا أن عملية التوزيع لم تمس الجميع، وعليه وجهت تعليمات للسادة الأمناء الدائمين للجان المحلية للتضامن. لتقدير الاحتياجات الخاصة بكل ولاية في مجال النقل المدرسي والمطاعم المدرسية، وقد جاءت هذه التعليمات بعدما لوحظ غياب الوجبة المدرسية (١٤) وآية أخرى من آيات اقتصاد السوق وPAS تتجلى معالمها في إلغاء العلاج المجاني الذي تعود جذوره إلى سنة ١٩٧٤، كذلك إلغاء تدعيمات سعر الدواء. فبعدما كنا في قطب مشمس، أصبحنا في قطب مظلم و العجيب في قطاع الصحة أن خدمته لم تتحسن حتى بعد أن أصبح بمقابل، فنسجل نقص في أدوات الاحتياج الأولى وأفلام الأشعة (matériel de nécessité et cliché de radiologie)وخيط الجراحة أو آلة السكانير التي هي دائما معطلة، وهذه النقائص ليست إلا حجة لإبعاد المحتاجين البسطاء، وكادت الأمور أن تنزلق إلى الأسوأ لو لا تكفل النظام بالفئات المعوزة، بحيث تم تقديم ٣٣ألف طلب بطاقة تسمح بالاقتناء المجاني للأدوية.

كما أن لأزمة السكن حظها في ذلك من خلال مساهمتها في تراجع شروط الصحة بسبب انتشار السكنات القصديرية، فانتشرت الأمراض والأوبئة (الكوليرة ، التيفوئيد) (١٤)

بسبب نقص أو انعدام قنوات الصرف وتصفية المياه، وبهذا نصيب الفرد الجزائري يبقى بعيدا عن المقدار الدولي ٧٥لتر/اليوم مقابل١٤٠لتر/ اليوم للفرد الواحد، وما حدث في "عين طاية " ما هو إلا دليل عن تراجع شروط الصحة، أين أصيب ١١٠٠فرد بالتيفوئيد مما كلف الدولة ملايير الدنانير حتى تواري عن خطيئتها من خلال اعتماد إصلاحات بغية التقليل من الأحياء القصديرية.

عموما فان الاقتصاد الجزائري قد دخل حالات المد والجزر، خاصة بعدما أصيب بفيروس اسمه "W.B.IME" وهو فيروس يصعب إقلاعه أو معالجته، بعدد من الإصلاحات أو المساعدات، مثل تلك المتعلقة بالشبكة الاجتماعية.

١٠. الشبكة الاجتماعية

تصرح السيدة "خليدة تومي" الناطقة الرسمية باسم الحكومة في لقاء صحفي، انه تم تخصيص ١,٠٩٧٣٨٥مليار د ج، لضمان السير الحسن للشبكة الاجتماعية على وجه الخصوص، وهو مبلغ يعادل ١/٣ من ميزانية الدولة. (١٥) ولقد تمكنت الشبكة الاجتماعية من أن تشمل ٥٤٪ من شريحة المجتمع(١٦) وجاءت بهدف معالجة البطالة، معالجة اقتصادية واجتماعية باعتبارها أحد محركات الفقر، هذا بالتكفل بالفئات المحرومة والعائلات المقصاة، خاصة أرباب العائلات عديمي الدخل، وغير القادرين على العمل بسبب المرض أو العجز. وما شبه ذلك، وكما سبق وأن أشرنا؛ فإن الهدف الرئيسي من الحماية الاجتماعية هو مساعدة المعوزين من فئات المجتمع ليتم إعادة إدماجهم في الحياة السوسيو اقتصادية والعملية.

فبعد محاولات المساعدات المالية المتنوعة AFSالتي بدأت بتقدير٦٠٠ د ج/الشهر لفئات العمر الثالثة، من أرباب العائلات الذين يتعدى سنهم ٦٠سنة، كما يستفيد من AFS فئة المعوقين غير القادرين على العمل، فبلغت نسبة المستفيدين منهم ١٧ ٪ لتصبح قيمتها (١٧) النقدية ٩٠٠د ج/ الشهر وبشكل إجمالي، فبلغ عدد المستفيدين من برنامج AFS سنة ٢٠٠٠ أي ٨٠٩٤٩٥ فرد وهو ما يعادل نسبة ٥٦,٢٩٪. (١٨)

وإلى جانب AFS نجد (TAIG.ESIL)، وهي عبارة عن مِنح إن صح القول، تقدم للأشخاص الذين هم في سن العمل، بحيث يتم إدماجهم في النشاطات ذات المنفعة العامة. مقابل حصولهم على شبه دخل تقدر قيمته بـ٢٨٠٠ د ج / الشهر. ولقد تحسنت قيمة هذا الدخل بـ ٧٠٠د ج بعدما كان يساوي ٢١٠٠د ج. عموما فان عدد المستفيدين قد انتقل ٥٩٠٠٠ مستفيد سنة ١٩٩٥إلى ١٣٠٠٠٠سنة ٢٠٠٠.

ومسك الختام (ICSR) حيث بلغ عدد مستفيديها ٩٤٥٠٠٠ عائلة. بعد إجراء عمليات المراقبة ومراجعات الملفات. تم إقصاء الفئات التي لا تتوفر فيها شروط الحصول على هذه المساعدات، ولقد بلغت نسبتهم ٧٠٪ حسب إحصائيات ١٩٩٩.

والجدول يشير إلى تطور عدد المستفيدين من الشبكة الاجتماعية ما بين ١٩٩٥/١٩٩٦ (١٩)

المستفيدين من الشبكة الاجتماعية	٣١ ديسمبر ١٩٩٥	الفصل ٢ من ١٩٩٦
عدد المستفيدين AFS : عدد المتكفل بهم AFS + IAIG	٥١٢٧٥٨ ٤٢٠٥٣٣ ٩٣٣٢٩١	٤٢٣٧٧٠ ٤٢٠٠٠٠ ٨٤٣٥٧٠
عدد المستفيدين IAIG : عدد المستفيدين IAIG + APS	٥٨٨٢١٢ ٣١٤٧٤ ١٥٢١٥٠٣	٢٨٣٠٩٤ ١٧٢٤٢ ١١٢٦٦٤

المصدر:CREAD.

على العموم نقول بأن أفكار الشبكة الاجتماعية، تبقى ذات ريح طيبة وجد ثرية، غير أنها تعاني من سوء التسيير، مما يستدعي مهارات وتنسيقات حتى يتم التكفل الفعلي والميداني بمختلف الحالات، حسب دراجات الاحتياج. احتياجا لإفراد المعوزين، وبالتالي يمكن أن يحدد قيمة المساعدة المالية بعد تشخيص طبيعة وخط الفقر. أو بحساب قيمة القفة وما تحتويه على أقل الضروريات التي يحتاجها الفرد، أو حسب عدد الأطفال صغار السن الذي تؤويهم الأسرة. والذين هم تحت كفالة المستفيد.

كما يمكن للمساعدة أن تكون كلية أو جزئية حسب الظروف، مثل ظروف المعوقين الذين يعانون من أمراض مزمنة مستديمة. كل هذا من أجل إعطاء أكثر شفافية ومصداقية في توزيع المساعدات التي تبقى قليلة كون أن قضية الفقر في الجزائر، قضية وطنية. فهي لا تقتصر على أفراد، أو بلديات، أو ولايات أو عدد مناطق دون أخرى، بل إنها تتعدى ذلك لتمس معظم خلايا المجتمع، حوالي١٣ مليون جزائري، ومنهم ٦,٣٦ مليون في حالة فقر شديد. (٢٠)

عموما فان جميعهم يعيشون تحت خط الفقر وفي ظروف صعبة، حسب تقديرات مستويات المعيشة لسنة ٢٠٠٣(OMC)، ولازال الداء ينتشر حتى تتسع رقعة الفقر المطلق الذي يمس١/٣من العائلات الجزائرية. وبالتالي فان أي جهد من شأنه المبادرة في تخفيف الألم يبقى محدودا، بسبب ضخامة حجم الاحتياجات، إذا فالمبتدأ كان PAS والمنتهي أصبح بطالة وفقرا، إلا أن هذا لا يمنعنا من القول أن التعاضد والتضامن والتكافل الوطني لا يجب أن يتوقف حتى وإن قل، وحتى ولو مس الفقر نصف المجتمع أو....

وكخلاصة لما سبق نقول أن استراتيجيات الحد من الفقر في الجزائر جاءت بهدف:

- الحد من تفشي الفقر.
- تنمية المشاركة الاجتماعية والتكامل الاجتماعي.
- زيادة الحماية الاجتماعية للفقراء.
- تنمية رأس المال البشري وذلك بتوفير فرص التعليم الابتدائي للفئات المعوزة، ورفع معدل الالتحاق بالمدارس واستكمال الدراسة، مع ضمان الرعاية الصحية والوقائية، بتخفيض نسب وفيات الأمهات والأطفال ومما يزيد في معدل العمر المتوقع عند الولادة.
- فتح آفاق الاستثمار بإزالة العوائق والعتبات أمام صغار المستثمرين من أجل شفافية أكبر وإنصاف حقيقي.
- توسيع فرص العمل والدخل مع أكبر عدالة في توزيع الدخل.
- ويتمثل التحدي الأكبر في تنظيم الرفاهية الاجتماعية للعائلات الجزائرية المحرومة.
- مشاركة جميع شرائح المجتمع من القاعدة إلى القمة في تحديد الأولويات ، وتخصيص الموارد حتى يتم البدء في تلقيح الفقر ، مثل ما حدث في بولونيا .

وللقضاء على الفقر لابد من تسخير كل الموارد في تلبية الحاجات الداخلية.

١١. الفقر وانفتاح دول العالم الثالث في زمن العولمة:

فبقدر ما ساهمت العولمة في انصهار القارات الخمس بقدر ما ساهمت في فتح المجال أمام قوانين النيوليبرالية الأمريكية التي أصبحت تسير عملية اتخاذ القرارات الأساسية، وتفرضها على العالم عامة وعلى الدول النامية خاصة. ونعني بذلك الهيمنة الأمريكية، وكما هو معروف لدى الأوساط المالية أنه عندما "يعطس بنك أمريكا فإن العالم يصاب بالزكام" . لذلك فان العولمة تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي عالمي، مصحوب بتقدم تقني وبتحولات نظم الإنتاج وأسواق العمل. فاتحة المجال أمام سيطرة قوى السوق التي تؤدي إلى خلق جو منافسة شرسة.

فالمنافسة هي سلاح ذو حدين، فمن جهة ترفع من الكفاءة الإنتاجية ومن جهة أخرى فهي تعمل على تخفيض مستويات الأجور ورفع معدلات البطالة وامتداد قطر الفقر، وأما هذا الامتداد وتراجع حصص الدعم، وتحرير أسعار السلع، يصبح الناس أكثر افتقاراً من أي وقت مضى. والدليل على ذلك ما جاء في مؤتمر " OKinawa " في جوان٢٠٠٠، والذي أبرز مخاوفه من العولمة، لأن الغلبة ستكون حتما للأقوى وستبقى دائما وذلك كون أن:

- من يشهد سوء التغذية هي دول العالم الثالث.(٢١)
- وأن من ترتفع عنده نسبة الوفيات هي دول العالم الثالث.
- وأن من يعرف أكبر عدد من المتشردين حوالي ١٠٠ألف شاب دون مأوى هي دول العالم الثالث.

ليبقى المؤكد هو أن العولمة قد تطفلت، واعتدت على الحقوق الاجتماعية(٢٢) فأثرت بذلك على الفقراء البسطاء، الذين أصبحوا يعانون من غياب الدعم وتقلص الأجور، وسحب الضمانات، والخدمات الاجتماعية، والتي وصلت إلى غاية التسريح...، هذا ما جاء في بنود العولمة ليس بهدف التصحيح (٢٣) وإعادة الهيكلة، وإنما بهدف المحا فظة على حظوظ الثراء لأقوى المنافسين في العالم. أفما آن للجزائر أن تستيقظ من غفلتها وذلك بأن تدخل السباق وحتى إن ولم تصل مع الأوائل؟. على الأقل لا تكون حقل تجارب، فبعدما كان الفقراء يتغذون من بقايا الطعام، أصبحوا اليوم يصارعون من أجل الفتات الذي أصبحت فرص الظفر به تقل وتتضاءل حتى داخل الدول المتقدمة نفسها.(٢٤)

والدليل على هذا هو ارتفاع نسبة الفقر في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، بنسبة تبلغ١١,٣٪ لتبلغ النسبة في إجمالها١١,٧٪ (٢٥)، وهي تعادل مجموع ٣٣مليون أمريكي ممن يعيشون تحت خط الفقر من أصل ٢٨٥ مليون. إذن فعدد العائلات التي تعيش تحت خط الفقر تبلغ ٦,٨ مليون. وترجع نسبة الفقر في أمريكا على زيادة نسبة البطالة وتراجع الدخل بنسبة ٢,٢٪ حسب إحصائيات SDCA لسنة٢٠٠٢ (٢٦).

وأيضا حسب تصريحات " دانيال وانبرغ "" Daniel weingerg " المسؤول عن مكتب الإحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من هذا فان الهوة لا زالت ترتفع وتعلو كل يوم، ما بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

وإن كان الفارق الاقتصادي قد تحقق، فإن الهوة الرقمية بما تملك من وسائل اتصال ومعلومات. بإمكانها أن تعمق الفارق، خاصة بعدما تم ابتكار مفتاح التسيير المتضمن ١٠٩ بايت حيث (٢٧) ربحت الإنسانية٥٠٠ سنة من الحساب. وعليه فان ما ينبغي أن نعيه هو أن هذه التكنولوجية المتقدمة، بقدر ما بإمكانها تحقيق تقدم الدول المتخلفة باختزال ٥٠٠سنة في٤ اشهر، بإمكانها تكريس٥٠٠ سنة للوراء في٤ أشهر. بحيث أن مجال الهوية الرقمية يتسارع، ويصبح مجال المقارنة غير وارد ما بين شعوب الدول المتقدمة وشعوب الدول المتخلفة. خاصة وأن الهوة الرقمية تزداد في كل دقيقة وثانية. بل في كل جزء من الثانية. إذن، بعدما تحققت الهوية الاقتصادية، وتعمقت بعدد السنوات والشرخ الرقمي، أصبح يزداد بعدد الثواني. يصبح فقراء المادة، فقراء معلوماتيا أيضا.

فإذا كانت نتائج العولمة معروفة مسبقا، لماذا لا نفكر معا في إنقاذ ما تبقى من القطاع العام. بدلا من خصخصته كاملا، خاصة في الجزائر كون أن الحكمة تستدعي ذلك من خلال تحسين ربحية المشاريع العامة. وإزالة القيود عنها، مع وضع نظام حوافز يعين القطاع العام على الاستمرارية. وهذا ما يسمح للدولة بأن تحفظ نوعا ما هيبتها، على مجرى الحياة الاقتصادية. وذلك باعتبار أن ظروف أمريكا أو باقي الدول المتقدمة ليست بمثل ظروف الجزائر.

١٢. المنظمات العالمية وتحديات الفقر

إذا ألقينا نظرة على طرق مكافحة الفقر في بداية هذا القرن، فإننا تتبين نتائج مخيفة. فبقدر ما استطاعت بعض الدول تسجيل تحسنات كبيرة في مجال مواجهة الفقر، مثل الصين ودول أخرى من آسيا الشرقية. تبقى بعض الدول الأخرى تسجل تراجعات في نفس المجال، فهي لا زالت تسبح في محيط الفقر.

وتشير تقديرات وتقييمات البنك العالمي إلى أنّه في حالة تغيير الظواهر الحالية تغييرا جذريا فانه سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المتفق عليها بالإجماع والمتمثلة في تخفيف١/٢ عدد الفقراء، ومما يزيد من صعوبة المهمة هو بطء تطور معدلات النمو وسرعة تطور معدلات السكان، فينتظر زيادة في عدد سكان العالم بمليار شخص خلال الثلاثون سنة المقبلة. ومعظمهم سيولدون في دول سائرة في طريق النمو، مما يعيق سيرورة التنمية، وعليه فجميع المؤتمرات العالمية التي قد عقدت، والتي ستعقد سوف تثير حتما إشكالية الاتفاق على تخفيض الفقر ومن المؤتمرات التي انعقدت نذكر:

١,١٢. تصريحات كوبنهاقن في ١٩٩٥/٠٥

لقد جاءت على إثر القمة العالمية للتنمية التي تم بعثها في هذا المؤتمر. إثارة مشكلة الفقر في العالم، وضرورة القضاء عليها مما جعل المنظمة الدولية توافق على ضرورة معالجة المشاكل الرئيسية للنمو الاجتماعي في العالم.

٢,١٢. منظمة المساعدة على التنمية(IDA) ١٩٩٦

أصدرت الاستراتيجية الواجب إتباعها خلال القرن ٢١ م. وتتطلب هذه الاستراتيجية تكثيف الجهود الجماعية، لتحقيق أهداف التنمية.

٣,١٢. مؤتمر كولون ١٩٩٩

الدول العظمى الثمانية G.B توافق على اقتراح تخفيض مديونية الدول الفقيرة. بهدف تقليل الفقر في هذه الدول.

٤,١٢. المجلس السنوي للبنك العالمي و صندوق النقد الدولي ١٩٩٩

بعدما تم الاتفاق على حتمية تخفيف مديونية الدول الفقيرة جاء هذا المجلس. لوضع استراتيجية مكافحة الفقر، خاصة في الدول التي تستفيد من مساعدات B.M و FMI.

١٢,٥. مؤتمر قمة الأرض ٢٠٠٢

في هذا المؤتمر أو القمة " قمة الأرض" الجزائر لم تكن منحازة إلى الأوروبيين، كما أنها لم تكن ضد الأمريكان. غير أنها كانت مؤيدة لشعار " من أجل تعامل منسق ما بين أصحاب الشمال وأصحاب الجنوب" خاصة في ما يتعلق بجانب الصحة وتوزيع المياه ومحاربة الفقر وإلغاء الديون وتمويل التنمية (٢٨). خاصة بعد تصريح رئيس إفريقيا الجنوبية Thabo mbeke " أننا نريد الآن أفعالاً مجسدة في تحقيق تنمية دائمة تستفيد منها الشرائح الفقيرة في العالم".

ce que nous voulons maintenant ce sont des actions" pratiques pour garantir que le développement durable "bénéficie aux pauvres du monde (٢٩)

وهذا لا يتم إلا بمساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة. وفي نفس السياق جاءت مداخلة الرئيس الاكواتوري وبعدما تعرض لمقالة بيتر باور "piter power" القائلة إنه " إذا كان من شأن المساعدات الأجنبية مساعدة الدول الضعيفة للخروج من حلقة الفقر. ما كان للدول الغنية أن تتطور وتنمو "، قال: حقا إن الدول الغنية لم تستلم مساعدات من غيرها، ولكن لا تنسى أنها كانت فيما مضى دول مستعمرة، ولقد نهبت ما نهبت من غيرها. وعليه فان كانت هذه الدول تماطل في مساعدة الدول الفقيرة بإلغاء بعض من ديونها، أو مسحها تماما مع تقديم مساعدات معتبرة تبعث الأمل على كبح الفقر. فلا جدوى من المساعدات التي لاتسمن ولا تغني من جوع، خاصة وأن الإحصائيات والتقارير الدولية لسنة ٢٠٠٠. تؤكد أن الدول النامية تدفع ما قيمته ٢٠٠مليار دولار أمريكي لتسديد ديونها، في حين أن حجم المساعدات التنموية لا تتعدى ٤٥ مليار دولار أمريكي (٣٠).

وهنا جاءت مداخلة الرئيس الجزائري السيد " عبد العزيز بوتفليقة " أن الدول الغنية أو المنظمات العالمية إن مسحت ديون الدول الفقيرة فهي تمسح ديون تلك الدول التي تأكدت من أنها في فقر مظلم، ولن تعرف منه قائمة. وبذلك فلن تستطيع دفع ديونها ابدأ، وعليه فإننا نقول انه لا مجال للمناورة، خاصة من خلال التصريحات المغالطة المظللة. التي تشير إلى تخفيض في فقراء العالم بمقدار النصف مع مطلع٢٠٠٥ على الأقل على ضوء المعطيات الحالية. مع العلم أن الرأي السياسي لم يشر إلى محاربة الفقر يمر من فوق جسر اسمه التنمية الاقتصادية المستدامة، وعليه فان الدول المحتاجة إلى أي دولار لتحقيق هذا الشرط، وإذا تحقق الإلغاء الفعلي (٣١) لديون هذه الدول فإنها ستتمكن حتما من تقليل حجم الهوة والمسافة فيما بينها وبين الدول الغنية (٣٢).

وفي نفس القمة اشترط ضرورة المحافظة على البيئة، وعليه اقترح استبدال الطاقة النووية والبترول...بالطاقة الشمسية وهنا تظهر حلقة مفرغة مستقبلة تمثل عقبة جديدة على الدول النامية. أن تعرف كيف تواجهها وتتخطاها كون أن مصادر إيراداتها ودخولها ترتكز على تجارة المحروقات. ومع ذلك فلم تستطع مواجهة الفقر، ولم تتمكن من ضمان أمنها الغذائي.

فكيف بها إذن أن تستبدل هذا المصدر أو أنها فقدته تماما؟.

وهكذا يبقى علينا أن نقول أن ما أثير في قمة الأرض حول إشكاليات مواجهات الفقر، لم تختلف عمّا جاء في القمات السابقة قمة ريودجانيرو، كوبنهاقن ١٩٩٥أو كيناوا ٢٠٠٠، أو قمة مونتيري مارس ٢٠٠٢. إلا أن الدول المتقدمة بقيت تفكر في كيفيات تعظيم أرباحها، من خلال الاستغلال العقلاني لدول العالم الثالث تحت يد التنمية المستديمة.

خاتمـة

جذور الفقر تعود بنا إلى بداية التسعينيات حسب تقارير CNES، وتحاليل B.N لظاهرة الفقر في الجزائر والمستنتجة من نتائج ONS، وتشير هذه الدراسات والتقارير إلى أن عدد الجزائريين الذين يعيشون تحت خط الفقر خلال تلك الفترة قد بلغ ٦,٣٦مليون فرد، أي أن ١/٥ من المجتمع يعيش في دائرة الفقر، أما اليوم فان العدد قد تضاعف بحيث أن الفقر أصبح يطال ١/٣ من الجزائريين. ويعود السبب في ذلك إلى برامج التعديل الهيكلي المزوجة بسياسة الانفتاح الاقتصادي المطروحة، في قالب الإصلاحات التي أدت إلى اضطراب سوق العمل .

فأصبح الطلب يفوق العرض، أضف إلى ذلك تسريح العمالة، فكانت النتيجة بطالة مكثفة ساهمت في ملامح الفقر الذي أصبح يهدد التركيبة الطبيعية للمجتمع، خاصة بعدما هاجم الطبقة الوسيطة وعمل على إفقارها، وما زاد في سرعة تقلصها تدهور مستويات المعيشة وتراجع القدرة الشرائية التي دخلت في سقوط حر، بسبب ضعف مستويات الدخل الوطني الذي لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء، الملبس، المسكن وشروط الحصة وغيرها من المؤشرات، وبغياب الدعم أو انعدامه ظهرت أولى بذور الاقتصاد والتهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنتجين والمزارعين والمتقاعدين والبطالين...نظرا لانعدام الدخل، وقلت الحيلة والزاد.

وما فتح شراهة الفقر العشرية السوداء التي عرفتها الساحة الجزائرية من حرق وتخريب الهياكل القاعدية والمؤسسات العمومية والخاصة. وأثرت التخريبات على الأرياف التي تتواجد بها أكبر نسبة للفقراء حوالي٦٨٪، وبهذا أصبح الكثير يطرق باب الرحمة بعدما أحكم عليهم الفقر قبضته. وبشكل دقيق أرباب العائلات، واليك أن تتصور سيناريو صراع رب أسرة يبلغ متوسط أفرادها خمسة. صراع من اجل البقاء، هذا إن كان يعمل، فكيف بك إن كان بطالا؟.

الجواب يؤكد لنا أن هناك ارتباط بين البطالة والفقر وبدرجة امتياز. هكذا تبقى أكثر الفئات معاناة من الفقر الفئات المحرومة، سواء أكان مكان إقامتها الريف أم الحضر، حتى وإن تبين لنا أن فقراء الريف هم أكثر معاناة من فقراء الحضر ونسبة٤٤٪، مقابل٣٥٪ إلا أن هذا لا يمنعنا من أن نقول أن دائرة الفقر لا تستثني أحدا، وهي لا زالت تمتد وتتسع خاصة في ظل ظروف الأزمة الاقتصادية ومعطيات سعي الدولة للدخول في آليات

الاقتصاد العالمي، وبفشل العامل الثقافي في مواجهتها فلننتظر مزيدا من الاندثار والتراجع على مستويات البعد الاجتماعي. أما عن إمكانية الحكم النهائي على الفقر والفقراء في الجزائر، فتبقى صعبة في غياب الإحصائيات، ومساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة. هذه المساعدات التي لازالت محتشمة، بل وإن من مصلحة هذه الدول أن يبقى الفقر عالقا بهذه الدول والدليل على هذا هو أن من الدول المتقدمة من يرمي القمح في البحار للمحافظة على ثبات الأسعار، واستضعاف الضعيف في نفس الوقت الذي يبقى فيه بقاء الغني مرهونا ببقاء الفقير.

الهوامش:

1. CNES. " projet de rapport. regard sur lexclusion sociale. le cas des personnes âgées et de lenfance privée de famille ". mail 2001 p -15
2. Finance et développement. Par " Nora Lustig×; Omar Arias×× ". mars 2000. p – 30.
3. CENEAP. Lenquête 1998. portant sur un échantillon de 2000 ménages.
4. Benhabib. A and Z. Tahar. " Social policy of proximity: a new approach to poverty reduction in Algeria ".
5. CNES. "projet de rapport. regard sur lexclusion sociale". mai 2001. p-22.
6. (AFS/AIG) allocation forfaitaire de solidarité et activité dintérêt général.
7. (ADS) agence de développement sociale.
8. CNES. PRNDH. 2001.
9. 1417 العدد – 3 ص .12-12-2002 جريدة الرأي، الصادرة.
10. Le Quotidien dOran. P 06. le 06/09/2002. N°2349.
11. CNES. PRNDH. P 38. 1998.Benhabib .A and Ziani. T. "poverty alleviation policies in Algeria thought the Implementation of participatory service schemes " in conférence international sur la lutte contre la pauvreté et lexclusion. Alger 10/2000.
12. CNES. PRNDH. 2001.
13. Le Quotidien dOran. P 05. 05/09/2002. N°2331.
14. Magasine. "santé". P 28. N°06. Juillet. 1999.
15. Le Quotidien dOran. P 3. 07/09/2002. N° 2332.
16. Ministère du Travail et de la protection social 1995 – dispositif relatif au soutien de létat aux catégorie sociales défavorisées – document polycopie Alger.
17. CNES. PRNDH. 2001.
18. CNEAP. 2000.
19. Cahiers de CREAD. P 48. N°46/47 (4èmetrimèetre 1998 et 1ertrimestre 1999).
20. La Banque Mondial 2002.
21. The social effects of globalization UNRISD – 1997.
22. Finance and development. making globalization werk for the poor – Kevin Warkins. Published by IFM. March
23. 2002. P 24.
24. Le piège de la mondialisation de henz peter. P 53. 1996.
25. The work bank "stratégie de lutte contre la pauvreté" in the internet .
26. www.workbank.org /poverty/stratégies/strfren.pelf.2002
27. Le Quotidien dOran. P 23. 26/09/2002. N°2349.
28. SDCA. Les statistiques des département du commerce américain. 2002.
29. Banque Mondiale. Rapport sur le développement dans le monde (development indicators 1999). P 14.
30. 3554 العدد .09/08/2002 01- جريدة الخبر، ص.
31. Le Quotidien dOran. P 3. Jeudi 29/08/2002 – N° 2325.
32. Magasine d monde diplomatique- erique houssane- N°02. 09/1999.
33. Le Quotidien dOran. P 4. 05/05/2002. N° 2331.
34. UNDP. " vaincre la pauvreté humaine ". 2002 in the Internet
35. www.undp.orgpoverty-repot/franch/frfrant.pdf

المراجع:

1. الاتجاهات الحديثة في التنمية – د. عبد القادر محمد عبد القادر عطية. الدار الجامعية للنشر- 2000.
2. العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية – أ. د. جمال الدين العويسات. دار هومة للنشر. 2000.
3. القرآن الكريم. سورة البقرة. الآيات 214 – 253 – 266 – 170 – 173. سورة الحج الىيات: 34 – 35.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(CNES). التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000.
5. د. عبد الله محمد قسم السيد. التنمية في الوطن العربي. دار الكتاب الحديث – 2000 ،
6. د. محمود حسن خان. مجلة تمويل التنمية. كيف يمكننا مساعدة الفقراء – ديسمبر 2000.
7. مجلة التمويل والتنمية – ديسمبر 2000 – ص 5.
8. مجلة العالم الديبلوماسي (لنكسر الحلقة الخبيثة للديون). تدخل إيريك. ت. سبتمبر 1999 – العدد 2
9. (ADS) agence de développement sociale.
10. (AFS/AIG) allocation forfaitaire de solidarité et activité dintérêt général.
11. Banque Mondiale. Rapport sur le développement dans le monde (development indicators 1999).
12. Benhabib. A and Z. Tahar. " Social policy of proximity: a new approach to poverty reduction in Algeria ".
13. Benhabib.A and Ziani. T. "poverty alleviation policies in Algeria thought the Implementation of participatory service schemes " in conférence international sur la lutte contre la pauvreté et lexclusion. Alger 10/2000.
14. Cahiers de CREAD. N°46/47 (4èmetrimèetre 1998 et 1ertrimestre 1999).
15. Carte de pauvreté en Algérie. programme des nations unies pour le développement. Mai 2001
16. CENEAP. Lenquête 1998. portant sur un échantillon de 2000 ménages.
17. Chate Lus Michel et Jacques Fontanel – dix problèmes économiques contemporains. OPU édition. 1993.
18. CNES. " projet de rapport. regard sur lexclusion sociale. le cas des personnes âgées et de lenfance privée de famille ". mail 2001
19. CNES. "projet de rapport. regard sur lexclusion sociale". mai 2001
20. CNES. PRNDH. 1998.
21. Deepa Narayan Le financement de développement – comment aidez les pauvres. Décembre 2000.– Revue: Pauvreté et convergence des consommations au Canada; Patrice Faubert et Simon François Pares. Ialois Avril 1997.
22. FIDH – fédération international des droits de l'homme –2000
23. Finance and development. making globalization werk for the poor – Kevin Warkins. Published by IFM. March 2002.
24. Finance et développement. Par " Nora Lustig×; Omar Arias×× ". mars 2000.
25. Institut national du travail – présentation de lemploi et élargissement de la couverture sociale des texte et contextes – document polycopie.
26. La Banque Mondial 2002. 18.
27. Le piège de la mondialisation de henz peter. 1996.
28. Magasine d monde diplomatique- erique houssane- N°02. 09/1999.
29. Magasine. "santé". N°06. Juillet. 1999.
30. Ministère du Travail et de la protection social 1995 – dispositif relatif au soutien de létat aux catégorie sociales défavorisées – document polycopie Alger.
31. Quentin Wodon. Marketing contre pauvreté. Les éditions de latelier - Paris 1993. 23.
32. SDCA. Les statistiques des département du commerce américain. 2002.
33. soir d'Algérie (du rapport de l'Algérie a la violence). 04 – 28/11/2002 25.
34. The social effects of globalization UNRISD – 1997. 26.
35. The work bank "stratégie de lutte contre la pauvreté" in the internet. www.workbank.org/poverty/stratégies/strfren.pelf.2002
36. UNDP. " vaincre la pauvreté humaine ". 2002 in the Internet
37. UNDP. technical- support document. Pauvreté indicators -1995. The internet: www.undp.org/pauvreté/publications.
38. W.B. Développement indicators-" pauvreté"- pub by W.B. 2000.



معن البرازي
مراقب ومدقق شرعي / هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
AAOIFI

٩٠٪ من سكان بلدان منظمة البلدان الاسلامية لا يتعاملون بمعاملات ربوية وغير معنيين بشمول الخدمات المالية

- ٧٥٪ من السكان المسلمين لا يملكون الأموال الكافية للولوج في أي عملية مصرفية
- الأعمال المصرفية عبر الهاتف المحمول وغيرها من المبتكرات التقنية تساعد على توسيع الخدمات المالية لتشمل الفقراء والنساء وغيرهم من الجماعات التي لا تحصل على خدمات كافية
- الاشتمال المالي ينبغي ألا يكون معناه توفير الخدمات المالية للجميع بأي ثمن

يقول تقرير للبنك الدولي للتنمية المالية العالمية صدر مؤخراً في تشرين الثاني ٢٠١٣ أن إدخال أدوات مالية مطابقة للشريعة الاسلامية يعتبر عاملاً إيجابياً في تحفيز الاشتمال المالي لدى سكان منظمة دول التعاون الاسلامي. ويقول التقرير أن أكثر من ٧٠٠ مليونا من فقراء العالم يعيشون في بلدان غالبية سكانها من المسلمين ويفتقرون إلى أي نوع من التسهيلات المصرفية، ويرجع هذا الأمر إلى أن معظم المسلمين لا يحبذون التعامل مع الأسواق المالية التقليدية نظراً لمعتقداتهم التي تحرم التعامل بالربا والفوائد الثابتة على القروض وهم يفضلون مبدأ المشاركة التي توجبها الشريعة الاسلامية في تحمل مخاطر القرض، وبالتالي تقاسم المخاطر الناتجة عنها. ويضيف التقرير أنه إذا ما أخذنا نتيجة الاستطلاع أن ٩٠٪ من سكان بلدان منظمة البلدان الاسلامية لا يتعاملون بمعاملات ربوية وهذا يفسر أن ٢٥٪ من البالغين في هذه الدول فقط يملكون حسابات في مؤسسات مالية تقليدية وزيادة يملك ٩٪ من هؤلاء حسابات ادخار في هذه المؤسسات مقارنة مع ممن شملهم الاستطلاع والذين يؤكدون أن الأسباب العقائدية هي التي تمنعهم من فتح حسابات ربوية مقارنة بنسبة ٧٪ في بلدان منظمة العالم الاسلامي اضافة إلى ١٢٪ في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا.

TABLE B1.4.1 OIC Member Countries and the Rest of the World

% of respondents, unless otherwise indicated	All	OIC countries	Non-OIC countries
Have an account at a formal financial institution*	50	25	57
Reason for not having an account			
religious reasons*	5	7	4
distance*	20	23	19
account too expensive*	25	29	23
lack of documentation*	18	22	16
lack of trust	13	13	13
lack of money*	65	75	61
family member already has an account*	23	11	28

Source: Calculations based on the Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, World Bank, Washington, DC, http://www.worldbank.org/globalfindex.
* The means *t*-test between the Organization of Islamic Cooperation (OIC) and non-OIC countries is significant at the 1 percent level.

أصدر البنك الدولي تقريره الفصلي حول التنمية المالية العالمية GLOBAL FINANCIAL DEVELOPMENT REPORT حول اشتمال الخدمات المالية FINANCIAL INCLUSION وخسر هذا المصطلح بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات الذين يستعملون الخدمات المالية وهو مصطلح مغاير لمصطلح ACCESS TO FINANCE أي من يستطيع الحصول على هذه الخدمات. ويقول البنك الدولي أن قياس اشتمال الخدمات المالية يعطي فكرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لها من دور رئيسي في مكافحة الفقر المدقع والرفاه العام والتنمية المستدامة. ويقول القيمون على هذا التقرير أن نتائج التقرير تظهر الشرخ الكبير والتفاوت بين الذين تشملهم الخدمات المالية والمحرومون منها، وعلى سبيل المثال يقول التقرير أن أكثر من مليار ونصف شخص لا يستطيعون الحصول على هذه الخدمات مما يؤثر على عدم طلب هذه الخدمات نظراً لعدد من المعوقات أهمها الكلفة والبعد الجغرافي وطبيعة المستندات المطلوبة. إلا أنه في الجهة المشرقة لهذا الموضوع يقول التقرير ان تطور الخدمات الالكترونية قد لعب دورا إيجابيا في تطور هذه الأرقام، وقد اكد ٧٨٪ من الذين شملهم إحصاء البنك الدولي أن هذا المؤشر تطور إيجابيا في السنوات الخمس الأخيرة مع العلم أن فتح حسابات مصرفية جديدة لا يعني بالضرورة استعمال هذه الحسابات.

TABLE B1.4.2 Islamic Banking, Religiosity, and Household Access to Financial Services

Indicator	All countries	OIC countries	OIC countries with religiosity > 85%	Non-OIC countries
OIC dummy	5.79***	..	..	..
GDP per capita, US$, 1,000s	0.02	0.38**	0.43**	−0.005
Islamic assets per adult, US$, 1,000s	−0.18*	−0.61***	−0.65**	−3.85
Observations	137	41	32	96
R-squared	0.21	0.06	0.08	0.00

Sources: Based on the Global Financial Inclusion (Global Findex) Database, World Bank, Washington, DC, http://www.worldbank.org/globalfindex; World Development Indicators (database), World Bank, Washington, DC, http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators; Bankscope (database), Bureau van Dijk, Brussels, http://www.bvdinfo.com/en-gb/products/company-information/international/bankscope.
Note: Dependent variable: percentage of adults citing religious reasons for not having an account. Regressions include a constant term. Robust standard errors are reported.
.. indicates that the variable could not be included in the regression. OIC = Organization of Islamic Cooperation.
Significance level: * = 10 percent, ** = 5 percent, *** = 1 percent.

يفيد تقرير جديد للبنك الدولي بأن فئات السكان من ذوي الدخول المنخفضة هم أكثر الناس استفادة من المبتكرات التقنية مثل نظم الدفع عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية من خلال المحمول والتعرف على هوية المقترض على أساس بصمات الأصابع ومسح حدقات العيون.

ويوضح تقرير التنمية المالية في العالم ٢٠١٤: الاشتمال المالي إن ذلك مرجعه أن تلك المبتكرات تساعد على خفض تكلفة الخدمات المالية وتيسير الحصول عليها للفقراء والنساء وسكان الريف، ولاسيما من يعيشون في مناطق نائية قليلة السكان لا توجد فيها فروع لبنوك تقليدية.

ويظهر التقرير أن ٣٪ من سكان منطقة دول العالم الاسلامي يؤكد أن البعد الجغرافي عن المراكز المالية يمنعهم من الحصول على أي خدمة مالية مقارنة ب ١١٪ من سكان العالم أجمع. إضافة إلى هذه الأرقام يؤكد ٢٩٪ من العملاء المسلمين أن كلفة الشمول المالي مرتفع ويقول ٢٢٪ إنهم لا يملكون معلومات كافية حول كيفية إدارة هذه الحسابات فيما يؤكد ١٣٪ أنهم غير مهتمين لأن احد أفراد عائلاتهم يملك حسابا مصرفيا. أما المؤشر الأبرز لهذا الاحصاء فيؤكد أن ٧٥٪ من السكان المسلمين لا يملكون الأموال الكافية للولوج في أي عملية مصرفية ! وعلى الرغم من النتائج المبهرة لهذا الإحصاء إلا أن البنك الدولي يؤكد أن التفاوت الكبير يحكم طبيعة العلاقة بين المسلمين وعملية الاشتمال المالي. وعلى سبيل المثال تتفاوت هذه النسبة بين ٣٤٪ في افغانستان مقارنة ب ١٪ فقط في ماليزيا.

TABLE B1.4.3 Islamic Banking, Religiosity, and Firm Access to Financial Services

Indicator	All countries	OIC countries	OIC countries with religiosity > 85%
OIC dummy	8.59**	..	..
GDP per capita, US$, 1,000s	−1.23***	−6.12***	−5.79***
Islamic banks per 100,000 adults	−52.70*	−61.97*	−108.76**
Observations	107	32	24
R-Squared	0.25	0.35	0.38

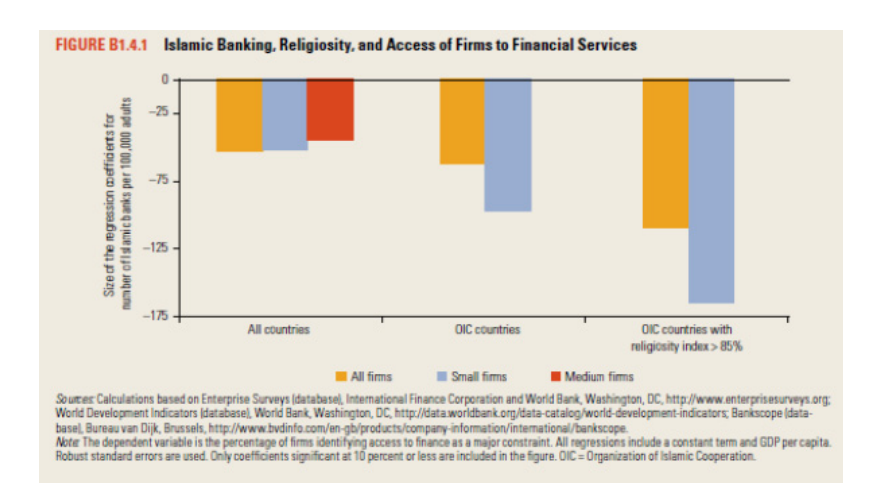
Sources: Calculations based on Enterprise Surveys (database), International Finance Corporation and World Bank, Washington, DC, http://www.enterprisesurveys.org; World Development Indicators (database), World Bank, Washington, DC, http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators; Bankscope (database), Bureau van Dijk, Brussels, http://www.bvdinfo.com/en-gb/products/company-information/international/bankscope.
Note: Dependent variable: percentage of firms identifying access to finance as a major constraint. All regressions include a constant term. Robust standard errors are reported.
.. indicates that the variable was not included in the regression. OIC = Organization of Islamic Cooperation.
Significance level: * = 10 percent, ** = 5 percent, *** = 1 percent.

ويوضح التقرير على سبيل المثال أنه من أصل ٦ ملايين حساب جديد في جنوب أفريقيا لم يستعمل منها إلا ٣,٥ مليون حساب، وأضاف التقرير أن زيادة عدد التسليفات ليس بمؤشر أيضا على اشتمال الخدمات المالية لأن هذا العامل قد يؤشر على فقامة أزمة ثقة، وهذا ما أكدته الأزمة المالية الأمريكية عام ٢٠١٠ وما أكدته أزمة القروض الميكروية MICRO CREDIT في الهند والتي نتجت عن زيادة حالات عدم السداد. ومما يزيد الموضوع تعقيداً (بحسب التقرير عينه) أن أكثر من ٥٠٪ في المسح أفادوا أنهم يملكون أكثر من حساب مصرفي.

أما أهم النتائج التي أوردها التقرير فهي :

- حوالي ٢,٥ مليار نسمة (أي نصف سكان الارض) لا يملكون حساباً مصرفيا.
- ٣٤ في المئة من المؤسسات التي شملتها الاحصاءات في ١٣٧ بلدا تمتلك حسابا مصرفيا، أما في البلدان النامية فتصل هذه النسبة إلى ٥١ في المئة، وقد أوضح ٣٥ في المئة من هذه المؤسسات في البلدان النامية أن معوقات تطوير الاعمال هي بجوهرها معوقات التمويل وتصل هذه النسبة إلى ١٦ في المئة ضغط في البلدان الصناعية.

- لا سبيل إلى تجاوز حالات الفقر المدقع والتخلف إلا عبر توسيع أطر اشتمال الخدمات المصرفية وأهمها سبل الادخار وآليات الدفع، أما الحصول على أي نوع من التسليفات فهو عامل غير جوهري لهذه الغاية.
- ويلفت التقرير النظر أن الحصول على التسليف في أي طريقة كانت لا يعني زيادة اشتمال المالية، فالحصول عليها هي عملية مسؤولة يجب أن تنعكس إيجابا على التنمية.
- أن قطاع مالي خلاق ومتطور يقدم خدمات وأدوات مالية متنوعة هو أداة سياسية لزيادة أفق اشتمال المالية.
- أن تطور أفق وسائل العمليات المالية يتطلب السيطرة عل التشوهات المالية MARKET DISTORTION وهذا يتطلب دوراً ريادياً للرقابة المالية وتكوير المنافسة الشريفة واعتماد أنظمة أعمال تتأقلم وحاجات الأفراد والمؤسسات.
- أن استعمال التقنيات الالكترونية الحديثة مثل آليات الدفع عبر الهواتف والحواسيب النقالة واستهداف العملاء الذين يحسنون استعمالها ينعكس ايجابا على كلفة المعاملات المالية اضافة إلى تطوير القطاع المصرفي وأدواته وخيراته وإعداد المؤسسات المالية اضافة إلى تدريب كوادره البشرية للتعامل مع كافة الحالات والاحتياجات.
- تبين الدراسات أن للحكومات دور رئيسي في تنمية معايير للشفافية والافصاح وقوننة مجتمعات الاعمال ووصولا إلى عدم تضارب المصالح المشاركة فيه.
- أن توفير القروض وبرامج الدعم للتسليفات قد ينعكس إيجابا على شمولية الخدمات المالية بشكل إيجابي وخاصة في المجتمعات الزراعية لأن عدم اشتمال الخدمات المالية غالباً ما يكون نتاجاً لنسب المديونية العالية وعليه فان المطلوب في غالب الأحيان إعادة جدولة الديون عوضا عن سلة واسعة من التحفيزات المالية وذلك لضمان عدم المخاطرة في زعزعة النظام المالي.



وتفيد احصاءات المؤشر المالي (GLOBAL FINDERS) أن حوالي ٥١٪ من السكان المسلمين في دول منظمة التعاون الاسلامي لا يملكون حساباً مصرفياً أو أنهم غير معنيين بأي نوع من أنواع الاشتمال المالي. ويلاحظ التقرير أن الفقر المدقع في بعض هذه الدول يدفع إلى الاعتقاد أن القروض الماكروية والقروض الصغيرة (SMALL AND MICRO FINANCE) قد تكون هي الوسيلة الفضلى لإشراك هؤلاء في العملية المصرفية. وتضيف الأرقام أنه على سبيل المثال يفضل ٤٩٪ من البالغين في الجزائر و٥٤٪ في المغرب الحصول على قروض ذات طابع إسلامي حتى ولو كانت هذه القروض أعلى كلفة من نظيراتها في الأنظمة المالية التقليدية. ويفيد تقرير أعدته للجنة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CONSULTATIVE GROUP TO ASSIST THE POOR- CGAP) بين عام ٢٠٠٧ و٢٠١٢ أن زيادة الطلب على هذه القروض تطور من ٥٠٠ ألف طلب الى حوالي ١٫٣ مليوناً. وتعتبر هذه الأرقام محافظة إذ أنها تشمل إحصاءات ١٣ بلدا فقط من أصل ٥٧ في دول المنظمة وهي لا تأخذ بالاعتبار دول رئيسية فيها مثل تركيا وإيران التي تملك أنظمة متطورة للصيرفة الاسلامية. ويقول التقرير أن هذه الأرقام تؤكد الحاجة إلى تطوير أدوات مالية مكروية متخصصة إذ أن الاحصاءات تؤشر إلى وجود ٧٠٠ مليون مسلم في فقر مدقع يعيشون بأقل من دولارين في اليوم ! ويشير التقرير إلى أن صعوبة التعامل مع المؤسسات المالية الاسلامية من حيث الشفافية واعتماد المعايير المتجانسة بينها يزيد من توسع الشمول المالي ليطال غالبية أكبر من السكان. فعلى سبيل المثال تفيد الأرقام أن نسبة ٤٨٪ فقط من البالغين في الجزائر ومصر وتونس والمغرب واليمن والذين يعلمون بوجود هذه المصارف أصلاً! وزيادة على هذه الوقائع فإن كلفة التمويل الاسلامي هي أعلى من نظيرتها في الأنظمة المالية التقليدية.

امكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي باستعمال طريقة التكامل المشترك للبانل

الأستاذة: بن يوب لطيفة
أستاذة مساعدة قسم (أ) - جيلالي
ليابس سيدي بلعباس - الجزائر

الأستاذة: عوار عائشة
أستاذة مؤقتة - أبو بكر بلقايد
تلمسان - الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية والكويت والبحرين الإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان، ولتحقيق هذا الهدف نقوم بتحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات الكلية: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والاستهلاك العام وسعر الصرف الحقيقي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد باستخدام طرق قياسية تعتمد على إجراء التكامل المشترك للبانل منذ نشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي ١٩٨١ إلى غاية ٢٠١٢، وتشير النتائج التجريبية إلى وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات مما يدل على قدرة هذه الدول على تحقيق التكامل وبالتالي الاستفادة من مزاياه.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، مجلس التعاون الخليجي، التكتلات الإقليمية، التكامل المشترك للبانل.

Abstract: This study investigates the possibility of economic integration in GCC countries: Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain, the United Arab Emirates, Qatar and Oman, towards this goal we analyze the the long-term relationship among key macro variables: Gross Domestic Product, Public Consumption, real exchange rate, Intra-Trade, and Inflow of Foreign Direct Investment using econometric methods such as the Panal Cointegration tests during the period 1981-2012. Our empirical results show a high degree of co-movement among these variables, which illustrate the support of the integration and reap the benefits of economic integration.

Key words: Economic integration, The Gulf Cooperation Council (GCC), Regional blocs, Panal Cointegration test.

المقدمة: إن نجاح الاتحاد الأوروبي في تبني عملة مشتركة ألا وهي الأورو شجع تجمعات اقتصادية أخرى عبر العالم من بينها دول مجلس التعاون الخليجي على تفعيل مسيرتها نحو إصدار عملة مشتركة، حيث تمّ إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية سنة ١٩٨١م وضم كلاً من السعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، وتمثلت أهدافه(المادة الرابعة من النظام الأساسي، ١٩٨١) في ما يلي:

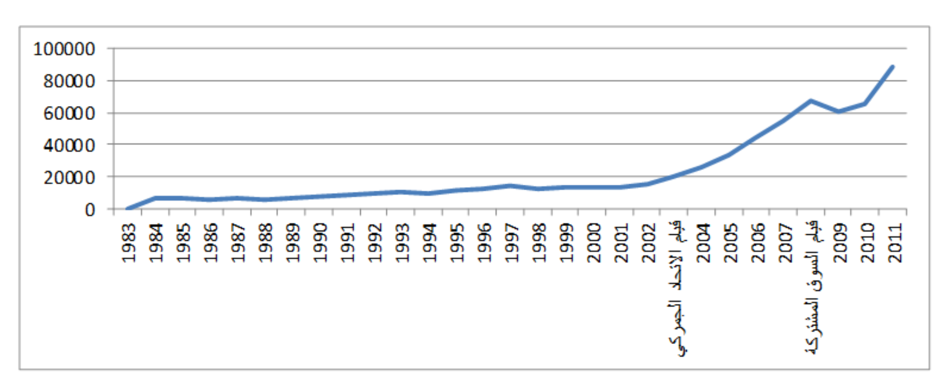
- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية (المادة السادسة من النظام الأساسي، ١٩٨١) هي: المجلس الأعلى والمجلس الوزاري والأمانة العامة، كما أقر المجلس الأعلى في نوفمبر ١٩٨١ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لتحدد مراحل التكامل والتعاون الاقتصادي بين دول المجلس واشتملت على:

١. تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المجلس وفق خطوات متدرجة.
٢. تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
٣. ربط البنى الأساسية بدول المجلس، لاسيما في مجالات المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

وظل العمل الاقتصادي المشترك محدود نسبياً (المسيرة والانجاز، ٢٠٠٨م) تمثل في قيام منطقة التجارة الحرة في سنة ١٩٨٣م والتي يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين دول المنطقة المتكاملة من كافة الحواجز الجمركية والقيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها إزاء العالم الخارجي، واستمرت حوالي عشرين عاماً، والشكل التالي يبين تطور إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات-واردات).

الشكل رقم ١: إجمالي التجارة البينية لدول المجلس (صادرات-واردات) من ١٩٨٣ إلى ٢٠١١.



المصدر: الأمانة العامة "السوق الخليجية المشتركة: حقائق وأرقام" قطاع شؤون المعلومات-إدارة الإحصاء، العدد٥، سنة ٢٠١٢.

يتبين لنا من الشكل السابق تطور حجم التجارة البينية بين دول المجلس من ٦مليارات في سنة ١٩٨٣م إلى ٩٠مليار في سنة ٢٠١١م، مما يؤكد الدور الكبير للاتحاد الجمركي وكذلك السوق المشتركة في ازدياد التجارة البينية. إلى حين إقرار الاتفاقية الاقتصادية لسنة ٢٠٠١م والتي حلت محل اتفاقية ١٩٨٣م، وعملت على نقل دول المجلس من مرحلة التعاون إلى مرحلة التكامل (المسيرة والانجاز، ٢٠٠٨م) وفق ما يلي:

إقامة الاتحاد الجمركي: دخل الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ في يناير ٢٠٠٣م وبذلك حل محل منطقة التجارة الحرة، ويتم بموجبه إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة بالإضافة إلى توحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء. حيث تم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة بواقع ٥٪ على السلع الأجنبية المستوردة من خارج الاتحاد، وقد تم إعطاء فترة انتقالية من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٩م للدول الأعضاء حتى تتأقلم مع بعض جوانب الاتحاد الجمركي كاستيراد الأدوية والمستحضرات الطبية واستيراد المواد الغذائية واستمرار الحماية الجمركية لبعض السلع والتحصيل المشترك للإيرادات الجمركية.

إقامة السوق الخليجية المشتركة: دخلت السوق الخليجية المشتركة حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠٨م وبذلك حلت محل الاتحاد الجمركي، ويتم بموجبها إزالة كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على التجارة وهو ما تم في مرحلة التجارة الحرة، وتوحيد الرسوم الجمركية مع الدول غير الأعضاء وهو ما تم في مرحلة الاتحاد الجمركي، بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة الأشخاص وحركة رؤوس الأموال، حيث عملت على تعميق تحرير حركة الخدمات وحرية تنقل المواطنين الخليجيين مع تمتعهم بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، والسماح للمواطنين بتملك العقارات والاستثمار في أسواق المال وحرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية وغيرها، وفتح فروع للبنوك في الدول الأعضاء.

إقامة الاتحاد النقدي: كما هو معلوم فقد تعذر على دول مجلس التعاون الخليجي إصدار عملة مشتركة التي كانت مبرمجة في سنة ٢٠١٠م، وتم تأجيلها إلى سنة ٢٠١٥م، الا أنه تم تحقيق بعض الانجازات في مجال الاتحاد النقدي (انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي، ٢٠١٠م) وهي كما يلي:

- في ديسمبر ٢٠٠١م وافق المجلس الأعلى على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي والقاضي بتطبيق الدولار مثبتاَ مشتركاَ لعملات دول المجلس في المرحلة الحالية قبل نهاية عام ٢٠٠٢ م.
- في نهاية ٢٠٠٢م قامت دول المجلس بربط أسعار صرف عملاتها بالمثبت المشترك الدولار، غير أن الكويت في ٢٠٠٧ قررت ربط عملتها بسلة من العملات.
- ما بين ٢٠٠٢م و٢٠٠٥م قامت لجنة المحافظين ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بتحديد معايير التقارب لنجاح الاتحاد النقدي.
- في ديسمبر ٢٠٠٥م تم الاتفاق على إنشاء مجلس نقدي يتحول فيما بعد إلى بنك مركزي.
- في ديسمبر ٢٠٠٧م تم وضع برنامج مفصل لإصدار العملة الموحدة.
- في ماي ٢٠٠٩م تم الاتفاق على أن تكون الرياض مقرا دائما للمجلس النقدي.

- في جانفي ٢٠١٠م استكملت دول المجلس الأعضاء-بعدما أعلنت سلطنة عمان عدم تمكنها من الانضمام إلى العملة المشتركة في ٢٠٠٦م وإعلان الإمارات العربية المتحدة في ٢٠٠٩م الانسحاب من مشروع الاتحاد النقدي الخليجي - في اتفاقية الاتحاد النقدي المصادقة على اتفاقية الاتحاد النقدي.
- في ٢٧ فبراير ٢٠١٠م دخلت اتفاقية الاتحاد النقدي حيز التنفيذ وفي ٢٧ مارس ٢٠١٠م دخل النظام الأساسي للمجلس النقدي حيز التنفيذ، وعقد مجلس إدارة المجلس النقدي أول اجتماع له في ٣٠ مارس٢٠١٠م بمدينة الرياض في لمملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة: تعددت الدراسات حول إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي من بينها ما يلي: تفحص دراسة (2005Ali F. Darrat & Fatima S. Al-Shamsi) ما إذا كانت الدول الست التي يتألف منها مجلس التعاون الخليجي (GCC) قادرة على تشكيل تكامل إقليمي في المنطقة قابل للحياة رغم المحاولات الحكومية الطويلة والعديدة منذ منتصف ١٩٨٠م والضغوط العامة على الإسراع في العملية، باستخدام طريقة التكامل المتزامن خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١١، وتشير النتائج إلى فشل واضح بين الدول الأعضاء- على الرغم من وجود علاقة قوية على المدى الطويل تربط بين اقتصادياتها الكلية (مقاسة بالناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم) والأسواق المالية (المجاميع النقدية وأسعار الصرف) وسياساتها النقدية (ممثلة في القاعدة النقدية)- مما يعني أنه ينبغي توجيه المزيد من الجهود في حل الخلافات الاجتماعية والسياسية المحتملة التي قد أعاقت ظهور كتلة اقتصادية ممالية فعالة في منطقة الخليج. وتهدف دراسة (- 2006Damyana B kardzhieva & Bassem Kamar) إلى تحديد ما هو مطلوب لجعل العملة المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر نجاحا والسماح لجميع أعضائها للاستفادة الكاملة منها، من خلال التنسيق في السياسة النقدية ولتحقيق هذا الغرض تم استخدام اختبار ADF والتي تسمح بتطبيق تقنية التكامل المشترك للانجل جرانجر (١٩٨٧) ونموذج تصحيح الخطأ لمعرفة طبيعة العلاقة على الأجل قصير باستعمال المتغيرات التالية: سعر الصرف الحقيقي والاستهلاك الحكومي وأسعار البترول ودرجة الانفتاح الاقتصادي والاحتياطي الإجمالي والسيولة، وتشير النتائج أن الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية يشكلون قوة دافعة لتحقيق مشروع العملة الخليجية المشتركة. وتؤكد دراسة (2009Mahmoud Abdelbaky) أن دول مجلس التعاون الخليجي الست البحرين والكويت وسلطنة عمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة تجمعها سمات مشتركة كالتاريخ والثقافة واللغة بالإضافة إلى أنها بلدان مصدرة للنفط-باستثناء البحرين- وقد استوفت خلال العقدين الماضيين العديد من الشروط تؤهلها لتوحيد العملة، إلا أن نتائج هذه الدراسة باستخدام نظرية تعادل القوى الشرائية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧ تظهر أنها لا تزال بعيدة عن هذا الهدف فالفرق بين معدلات التضخم واضح بين دول المجلس، كما أن سياسات أسعار الصرف لا تساعد على تضييق الفجوات بين التضخم، لذا ينبغي تنفيذ المتطلبات اللازمة معالجة هذه المشاكل. وتؤكد دراسة(- 2010Rosmy Jean Louis & F ruk Balli & Mohamed Osman) جدوى الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تحديد ما إذا كانت صدمات الطلب الكلي (AD) وصدمات العرض غير النفطية (AS) هي متماثلة في هذه الدول وما إذا كان هناك أي من الصدمات المشتركة مع الولايات المتحدة وأوروبا –تم اختيار ثلاثة بلدان وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا- والتي يمكن أن تبرر اختيار الدولار الأمريكي أو الأورو كمرتكز للعملة المشتركة المتوقعة، وتظهر النتائج أن صدمات الطلب هي متناظرة ولكن صدمات العرض غير النفطية هي متماثلة ولكن بشكل ضعيف عبر دول مجلس التعاون الخليجي مما يوحي بان قيام اتحاد نقدي هو أمر ممكن، وأنه لا صدمات الطلب ولا العرض متماثلة بين دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المختارة في أوروبا، والصدمات الطلب هي متناظرة مع الولايات المتحدة ولكن صدمات العرض غير النفطية ليست كذلك. وعلاوة على ذلك لا توجد تغييرات كبيرة في النتائج عندما يتم تجميع دول مجلس التعاون الخليجي ككتلة واحدة،كما يستخلص إلى أن الدولار الأمريكي هو أكثر ملاءمة للعملة الجديدة من لاالأورو. وتبين دراسة (- 2012Mahmoud Abdelbaky&Shereef E laboudy) أن إنشاء اتحاد نقدي كجزء من التكامل الاقتصادي الشامل بين دول مجلس التعاون الخليجي فكرته ترجع إلى سنة ١٩٨٠، وعملت دول المجلس على تحديد معايير التقارب والتي تشمل التضخم ومعدلات الفائدة وعجز الميزانية والدين العام مثلما استخدمت سابقا من طرف الاتحاد النقدي الأوروبي والتوافق المبدئي على الموعد النهائي لتنفيذ الاتحاد النقدي الخليجي هو عام ٢٠١٥. وباعتبار التضخم من المعايير الهامة لتقييم جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي لتشكيل اتحاد نقدي وباستخدام طريقة تعادل القوى الشرائية خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٧، تشير النتائج أن المنطقة لا تزال بعيدة من الوحدة النقدية، والفرق بين معدلات التضخم في الدول الأعضاء واضح ومن المتوقع أن تتسع في ظل سياسة الولايات المتحدة مؤخرا التي من شأنها أن تؤدي إلى خفض قيمة الدولار وتهدد بالضغوط التضخمية في دول المجلس وبالتالي قد يكون معدل الصرف الثابت (ربط العملة بالدولار) لا يساعد على تضييق الفجوات بين التضخم المتوقع منهم.

الدراسة القياسية: من أجل معرفة إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وهي السعودية والإمارات العربية المتحدة والكويت وقطر وعمان والبحرين، تم استخدام طريقة التكامل المشترك لبيانات البانل باستعمال بيانات سنوية منذ نشأة المجلس سنة ١٩٨١ إلى غاية

٢٠١٢ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقيRGDP وسعر الصرف الحقيقي (RER) والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد (INV) والتجارة البينية INTR والتي استخرجت من قاعدة البيانات DATASTREAM، والجدول التالي يوضح المتغيرات المستخدمة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم ١: نتائج وصف المتغيرات المستخدمة في النموذج:

المتغير	أعلى قيمة	أدنى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
GDP	٥٥٦١٩٠,٠	٣٣٩٢,٠٠٠	٧١٩٦٦,٩٧	٩٧٣٧١,٩٥
RER	٤,٧٨١٣٢٢	٣,٦٠٠٨٥٠	٤,١٠٤١٢٦	٠,٢٤٨٩٩٨
FDI	١٠+٣,٩٥E	٠٩+١,٨٨E-	٠٩+١,٩٣E	٠٩+٥,٥٩E
INTR	١٠,٣٢٠٠٧	٢,٦٩٧٨٦٥	٧,٥٥٩٥٣٩	١,٣٩٨٤٥٣

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج٦ Eviews

١/- اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل:

يعتبر اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل أساسي وذلك لمعرفة استقرار السلاسل موضع الدراسة وتحديد درجة تكامل هذه السلاسل، وهي تتميز على اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الفردية بأنها تتضمن المحتوى المعلوماتي المقطعي والزمني معاً، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج أكثر دقة، ويتم اختبار فرضية العدم والتي تعني أن السلسلة تحتوي جذر الوحدة، أما الفرضية البديلة هي أن السلسلة مستقرة ولا تحتوي على جذر الوحدة، ومتى وجدت السلسلة الأصلية ساكنة عند المستوى فانه يقال أنها متكاملة من الدرجة الصفر (٠) I أما اذا تطلب أخذ الفروق(d=1.2) لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة (d) I، ومن بين أهم الأساليب المستعملة هو اختبار IPS واختبار LLC، ويوضح الجدول التالي النتائج التي تم الحصول عليها:

الجدول رقم ٢: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل عند المستوى

المتغيرات	اختبار IPS				اختبار LLC			
	قاطع		قاطع واتجاه زمني		قاطع		قاطع واتجاه زمني	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
GDP	١٢,٧٦	١,٠٠	٩,٤٩	١,٠٠	١٠,٦٥	١,٠٠	٧٢ .٥	١,٠٠
INTR	٤,٩١	١,٠٠	١,٢٤-	٠,١٠	٣,٦٤	٠,٩٩	٢,١٩-	٠,٠١
RER	١,٥٢	٠,٩٣	١,٧٧	٠,٩٦	١,٤٧	٠,٩٢	١,٦٥-	٠,٠٤
DFI	٢,٨٤	٠,٩٩	٢,٢٢	٠,٩٨	٤,٢٠	١,٠٠	٥,٣٦	١,٠٠

المصدر :من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج ٦ Eviews

نلاحظ من خلال الجدول قبول فرضية العدم وذلك لوجود جذر الوحدة رغم استقرار المتغيرين التجارة البينية وسعر الصرف الحقيقي في اختبارLLC، وذلك أنه طالما أن احد اختبارين أشار بعدم سكونهما، فيمكن اعتبارهما على أنهما متغيرين غير ساكنين. لذلك سنقوم بعد ذلك باختبار الفرق الأول، وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم ٣: اختبار جذر الوحدة لبيانات البانل عند الفرق الأول

المتغيرات	اختبار IPS				اختبار LLC			
	قاطع		قاطع واتجاه زمني		قاطع		قاطع واتجاه زمني	
	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية	معلمة الاختبار	القيمة الاحتمالية
GDP	٤,١١-	* ٠,٠٠	٨,٦٤-	* ٠,٠٠	٤,٥٨-	* ٠,٠٠	٨,٧٦-	* ٠,٠٠
INTR	٩,٤٩-	* ٠,٠٠	٩,٢٣-	* ٠,٠٠	١٠,٠٠-	* ٠,٠٠	٩,٤١-	* ٠,٠٠
RER	٩,٥٠-	* ٠,٠٠	١,٤٤-	* ٠,٠٠	٨,٣٦-	* ٠,٠٠	٧,٧٨-	* ٠,٠٠
DFI	٦,٥٥-	*٠,٠٠	٥,٤٢-	* ٠,٠٠	١,٨٢-	** ٠,٠٣	٣,٧٦	٠,٩٩

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج ٦ Eviews

*مستقرة عند المستوى ١٪ و** مستقرة عند المستوى ٥٪

ويظهر من الجدول أعلاه أن البيانات مستقرة عند الفرق الأول وذلك لأن إحصائية الاختبارين للفروق الأول للمتغيرات معنوية عند المستوى ١٪، أي رفض فرض العدم القائل بوجود جذر وحدة في سلسلة البانل، وقبول الفرض البديل بسكون متغيرات البانل، ومنه نقول أن متغيرات الدراسة مستقرة بعد أخذ الفرق الأول وبالتالي فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

٢/- اختبار التكامل المشترك لبيانات البانل:

بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة ألا وهي الدرجة الأولى I(١) فسيتم اختبار وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة على الآجال الطويلة، وتوجد عدة اختبارات وهي: اختبار التكامل المشترك للبانل ل Padroni وKao وFisher، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك للبانل ل Padroni:

الجدول رقم ٣: اختبار التكامل المشترك

الاختبار	معلمة الاختبار	القيمة الإحتمالية
معلمة الانحدار الذاتي المشتركة		
Panel v-stat	٣,٥٣	٠,٠٠٠٢
Panel rho-stat	١,٤٤-	٠,٠٧٤١
Panel pp-stat	٢,٦٨-	٠,٠٠٣٦
Panel ADF-stat	٥,٩٣-	٠,٠٠٠٠
معلمة الانحدار الذاتي الفردية		
Group rho-stat	٠,٥٤-	٠,٠٠٢٦
Group pp-stat	٢,٥٧-	٠,٠٠٥١
Group ADF-stat	٧,٧٠-	٠,٠٠٠١

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews٦

يبين الجدول رفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى ١٪ حيث تشير كل إحصاءات الاختبار على وجود تكامل مشترك عند المستوى ١٪، ما عدا احصائية Panel rho-stat عند المستوى ١٠٪، وعليه يمكن قبول الفرضيتين البديلتين سواء فرضية التجانس بوجود تكامل مشترك لكل الدول أو فرضية عدم التجانس بوجود تكامل مشترك فردي لكل دولة، وبالتالي نؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة: الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد أي وجود درجة عالية من الحركة المشتركة بين هذه المتغيرات ما يظهر أنها لا تبتعد عن بعضها كثيرا بحيث تظهر سلوكا متشابها، وبالتالي إمكانية قيام التكامل الاقتصادي بين دول المجلس.

خاتمة:

يتبن من خلال هذه الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لمتغيرات هذه الدراسة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست (السعودية والبحرين والكويت وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة) باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة ١٩٨١-٢٠١٢ وهو ما تأكد بعد إجراء الاختبارات الضرورية حيث أظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة للبانل أن جميع المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف الحقيقي والتجارة البينية والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد مستقرة عند الفرق الأول مما يعني أنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة الأولى، كما أوضحت نتائج اختبار البانل للتكامل المشترك ل Padroni أنه يوجد علاقة طويلة الأجل بين هذه المتغيرات أي وجود ترابط بين الاقتصاد الكلي لهذه البلدان مما يدل على إمكانية قيام تكامل اقتصادي بين دول المجلس وهو ما تأكد في الإطار النظري السابق حيث تم في سنة ١٩٨٣ إقامة منطقة التجارة الحرة وفي سنة ٢٠٠٣ إقامة الاتحاد الجمركي وفي سنة ٢٠٠٨ إقامة السوق المشتركة، الا أنه تم التأخير في إصدار العملة المشتركة إلى ٢٠١٥ م وبالتالي تحقيق الاتحاد النقدي، مما يجعل ضرورة العمل المستمر على إزالة المعوقات التي تعترض مسيرتها وتفعيله من خلال تشجيع مزيد من السياسات لتعزيز الترابط بين هذه الاقتصاديات- وذلك لأن الاتحاد النقدي يعتمد على العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية كالقضايا السياسية والتي هي خارج نطاق بحثنا- للوصول الى أرقى مراحله، حتى يصبح التكامل بين دول مجلس التعاون الخليج العربي هو عملية مجدية اقتصاديا وبالتالي الاستفادة من مزاياه.

ويبقى في الأخير قول تريفين " ان الاتحاد النقدي هو مسألة سياسية أكثر منها اقتصادية، لأن الدوافع باتجاهها، والعقبات في سبيلها، هي بشكل أساسي ذات طبيعة سياسية، فالإرادة السياسية هي بالتالي شرط مسبق لأي تكامل اقتصادي ونقدي".

المراجع:

باللغة العربية:

- الشئون الاقتصادية، ٢٠١٠م،انجازات العمل الاقتصادي المشترك بين دول مجلس التعاون في مجال التكامل النقدي: ٢٠٠٢-٢٠١٠/ مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=388
- قطاع شئون المعلومات، ٢٠٠٨م، المسيرة والإنجاز/ الأمانة العامة، الرياض، ط٣، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=108
- المادة الرابعة، ١٩٨١م، النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية/ الأمانة العامة، الرياض، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143
- المادة السادسة،١٩٨١م، النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية/ الأمانة العامة، الرياض، على الموقع التالي: http://sites.gcc-sg.org/DLibrary/index.php?action=ShowOne&BID=143

باللغة الفرنسية:

- Ali F. Darrata and Fatima S. Al-Shamsi 2005 «On the path of integration in the Gulf region »Applied Economics, 37, 1055–1062.
- Bassem Kamar&Damyana Bakardzhieva 2006 « The Appropriate Monetary Policy Coordination for the GCC Monetary Union »The Middle East Economic Association, January 6-8.
- Mahmoud Abdelbaky 2009« Does PPP Hold for GCC? Eviedence From Panel Unit Root and Cointegration» Department of Economics and Statistics University of Dubai, December.
- Mahmoud Abdelbaky& Shereef Ellaboudy 2012« GCC Monetary Union: Panel Cointegration Analysis of Purchasing Power Parity » European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences ISSN 1450-2275 Issue 55.
- Rosmy Jean Louis & Faruk Balli & Mohamed Osman 2010« On the feasibility of monetary union among Gulf Cooperation Council (GCC) countries: does the symmetry of shocks extend to the non-oil sector? » J Econ Finan DOI 10.1007/s12197-010-9121-3.

الزكاة كأداة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية

بوكليخة بومدين
ماجستير في العلوم الاقتصادية

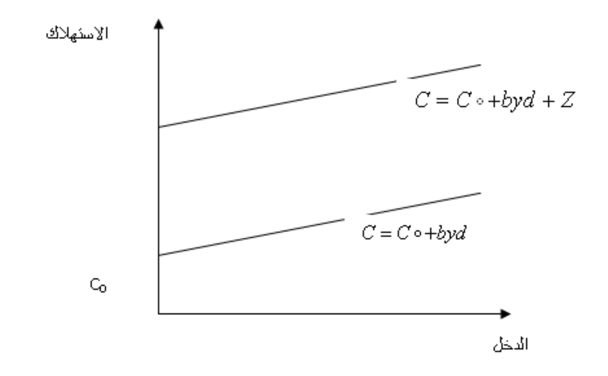
الحلقة (٢)

ثالثا: أثر الزكاة على الاستهلاك.

إن إنفاق الزكاة في مصارفها يزيد من حجم الاستهلاك، وذلك لأن نفقات الضمان الاجتماعي من حصائل الزكاة كالنفقات على الفقراء والمساكين والعاملين عليها وفي الرقاب والغارمين وابن السبيل تستحدث قوى شرائية جديدة تضعها تحت تصرفهم باعتبارهم عناصر استهلاكية يتمتعون بميول حدية استهلاكية عالية، وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم لأنهم في حاجة دائماً إلى إشباع رغباتهم، هذا ما يؤدي إلى ارتفاع طلباتهم، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق، وكذلك الحال بالنسبة للأغنياء الذين تؤخذ الزكاة من أموالهم فهم أيضاً يحتفظون في العادة بمعدلات استهلاكهم العالية (د. غازي عناية، ١٩٨٩).

إلا أن هناك اختلاف بين الاقتصاديين الإسلاميين على أن انتقال الدخل من الأغنياء إلى الفقراء يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الكلي مستدلين بالدراسات الإحصائية التي لم تصل إلى رأي قاطع حول أثر التوزيع على الاستهلاك الكلي لأجل ذلك قالوا: أنه ليس بالضرورة أن يكون الميل الحدي للاستهلاك عند الفقراء أكبر منه عند الأغنياء. يقول السحيباني في هذا الشأن: "في حالة الرخاء الاقتصادي لا يوجد في المجتمع من يستحق الزكاة، أولا يوجد عدد كاف منهم لاستيعاب حصيلتها كلها، لذلك ليس بالضرورة أن يزيد الاستهلاك الكلي×، فيما يحتج محمد حامد عبد الله بذات الرأي بأن النهي عن الإسراف والتبذير في الاستهلاك أدلة على صدق هذه النتيجة حيث أن التوسط بالاستهلاك يؤدي لأن يكون الاقتصاد الكلي في اقتصاد غير إسلامي (د. نادية حسن محمد عقل، ٢٠١١).

أما مختار متولي فقد انتهى إلى أن مقطع وميل دالة الاستهلاك يصبح أكبر بعد فرض الزكاة منهما قبل فرض الزكاة كما يتضح من الشكل رقم ٠١:



الشكل رقم (٠١): أثر فريضة الزكاة على دالة الاستهلاك.

وقد قام مختار متولي بالبرهان على ذلك وفق الافتراحات التالية (محمد مختار متولي، ١٩٨٥):

١. إن الزكاة تدفع لذوي الدخول المحدودة التي قد تصل دخولهم إلى الصفر.
٢. إن الميل الحدي للاستهلاك لمستلمي الزكاة أكبر من الميل الحدي للاستهلاك لدافعي الزكاة.
٣. إن الميل الحدي للاستهلاك موجب، ويقل عن الواحد الصحيح.
٤. أنه سوف يكون هناك في كل عام أشخاص يستلمون الزكاة وأشخاص يدفعون الزكاة.
٥. أن نصيب مستلمي الزكاة من الدخل يقل عن نصيب دافعي الزكاة.
٦. أن مستلمي الزكاة لا يدفعون زكاة أو ضرائب على دخولهم أي أن دخلهم المتاح يعادل دخلهم الإجمالي.

باستخدام هذه الافتراضات أوضح بالأسلوب العلمي أن كلا من الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك في مجتمع إسلامي يكونان أكبر من نظيرهما في مجتمع غير إسلامي لا يتمتع بوجود فريضة الزكاة.

لأنّ الزكاة بفعل كونها أحد خصوصيات النظام الاقتصادي الإسلامي مصدر حقن للطلب الكلي من خلال تأثيرها على رفع مستوى الاستهلاك الكلي الخاص، كما تعتبر عنصرا من عناصر الحركة التلقائية للنظام الاقتصادي باتجاه التوازن (د. عبد الباري بن محمد علي مشعل، ٢٠٠١).

إذن تؤدي الزكاة إلى زيادة الميل الحدي والمتوسط للاستهلاك لدى مستلميها وذلك في المدى القصير وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع دالة الاستهلاك في المجتمع.

رابعا: أثر الزكاة في الحافز على الاستثمار ومحاربة الاكتناز.

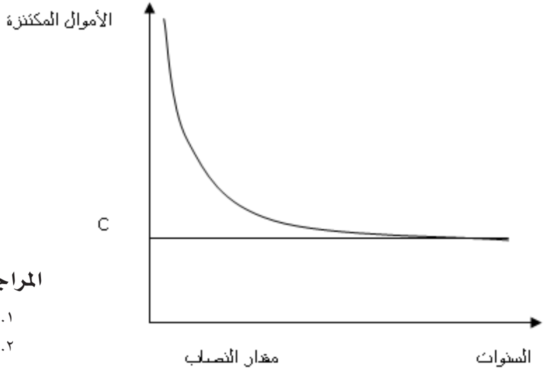
تعتبر الزكاة إحدى السياسات المالية العامة في تحفيز الميدان التنموي فهي بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار. لقوله تعالى: يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ البقرة: ٢٧٦ فالزكاة تعد بمثابة دافع للأموال نحو الاستثمار، وطالما أنَ الإسلام لا يقر أسلوب التوظيف المالي، فإن هذا الاستثمار سيكون في أصول إنتاجية تحتفظ بالقيمة الحقيقية

لرأس المال في صورة قوة شرائية حقيقية وهو ما يعني تحقيق هدف المحافظة على رأس المال الحقيقي أي المادي والزكاة تعمل على ذلك من خلال عدم سريانها على الأصول الثابتة(د. سامي نجدي رفاعي، ١٩٨٣).

ويعد الاكتناز من أهم العقبات في سبيل التنمية الشاملة المستمرة، وذلك لتقييده لمستوى النشاط الاقتصادي وتعطيل الموارد الإنتاجية، إذ يطلق بعضهم على أثر الاكتناز مرض تصلب الشرايين سواء أكان على مستوى الفرد أم على المستوى الحكومي، ذلك أن اكتناز أحد موارد الإنتاج يؤدي إلى عدم تمكن مستوى النشاط الاقتصادي من الوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة، إذ أن دفع المال المكتنز إلى الاستثمار الحلال هو الأساس من فرض الزكاة.

فالزكاة تمثل إنقاصاً تدريجيا للأموال المكتنزة القابلة للنماء، حيث أن استقطاع ٢،٥ ٪ من الأموال التي تتجاوز النصاب يؤدي إلى استقطاع ١٠ ٪ من الأموال المكتنزة في أقل من خمسة سنوات، وبالتالي فإن الزكاة تعتبر أداة فعالة لحفز الأموال والثروات المعطلة والصالحة للنماء للمشاركة في الإنتاج (فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، ٢٠٠٩).

وتعمل الزكاة على تحويل الموارد المكتنزة إلى مجالات الادخار وقنواته الرسمية، وبالتالي زيادة القدرات الاستثمارية وتنمية التراكم الرأسمالي في المجتمع وذلك يؤدي إلى تخصيص جزء من مدخرات الأفراد للأنشطة والمجالات التي تساهم في تطوير الاستثمار من مصادر مالية زكوية حتى يحافظ أصحاب الأموال على مدخراتهم ومواردهم لكي لا تقلل منها الزكاة في حالة عدم استثمارها وذلك بمعدل تخفيض للأموال المكتنزة يصل إلى ٢،٥ ٪ سنوياً وتستمر في التناقص حتى تبلغ مقدار النصاب كما في الشكل(أ. د. صالح صالحي، ٢٠٠٦):



الشكل رقم (٠٢): أثر الزكاة على الأموال المكتنزة.

كما أن الإنفاق على الغارمين يؤدي إلى تقليل مخاطر الاستثمار، ويساعد ذلك على استقرار سوق الاقتراض (الائتمان) حيث أن هذا المصرف يعطي الثقة للدائن والمدين، وقد تكون هذه المصلحة عملاً من أعمال الإنتاج والتنمية التي تنفع المجتمع فالشريعة حيث تساعد على الوفاء بدينه من مال الزكاة تملأ صدور المقرضين طمأنينة على أن قروضهم لن تضيع (د. يوسف القرضاوي، ٢٠٠١). وبهذا تعمل على إشاعة وتثبيت أخلاق المروءة والتعاون والقرض الحسن، كما تساهم في محاربة الربا. في هذا الجو تزداد حركة الأموال، وحركة الأيدي والعقول، وتعمل كل الطاقات لتنمية إنتاج الأمة، وبذلك تكون الزكاة وسيلة تأمين فريدة من نوعها غير موجودة في أي نظام غير النظام الإسلامي.

لقد عرف القرآن الكريم مفهوم مضاعف الزكاة في قوله تعالى: " مَّثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِّئَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ البقرة: ٢٦١هذا المضاعف ليس ثواب الله فقط بل يمتد ذلك إلى النواحي المادية، حيث أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى زيادة في الدخل بمقدار يفوق الزيادة الأصلية في الاستثمار، فإنفاق الزكاة يشمل الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري، فالأول يتمثل فيما ينفقه الفقراء عند تسلمهم أموال الزكاة المستحقة، ولقد رأينا سابقاً كيف أن الميل الحدي للاستهلاك لدى الفقراء يكون مرتفعاً هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي. أما الإنفاق الاستثماري فيتم في حالة إقامة المشروعات الخاصة بواسطة الدولة لبعض أصحاب المصارف أو شراء الآلات والأدوات لبعض المستحقين والقادرين على العمل كما يتم بصورة غير مباشرة بواسطة المنتجين لمقابلة الزيادة في الطلب الكلي وبالتالي زيادة المبيعات والأرباح، ويرتفع معدل النمو الاقتصادي مما يؤثر بالزيادة في الدخل الوطني (حمداني نجاة،٢٠٠٩).

ويمكن الإشارة إلى أن الزكاة بدفعها الأموال العاطلة إلى ميدان الاقتصاد فإن المشروعات سوف تعتمد على المدخرات القومية وبالتالي يعتمد الاقتصاد القومي على رأس المال الوطني بدل اعتماده على التمويل الخارجي.

المراجع:

١. حمداني نجاة، (٢٠٠٩)، أهمية صندوق الزكاة كمؤسسة إسلامية في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٥٩.
٢. د. يوسف القرضاوي، (٢٠٠١)، دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية، دار الشروق، القاهرة، ص٤٦.
٣. مختار محمد متولي، (١٩٨٣)، التوازن العام والسياسات الاقتصادية الكلية في اقتصاد إسلامي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م١، ع١، ص ص ٥، ٧.
٤. محمد مختار متولي، (١٩٨٥)، رد على تعليق أحمد فؤاد درويش ومحمود صديق الزين، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م٢، ع٢، ص ص١٥٩، ١٦٤.
٥. د. نادية حسن محمد عقل، (٢٠١١)، نظرية التوزيع في الاقتصاد الإسلامي، دراسة تأصيلية تطبيقية، دار النفائس، الأردن، ص٢٧١.
٦. د. سامي نجدي رفاعي، (١٩٨٣)، دراسة تحليلية لآثار تطبيق فريضة الزكاة، المنهج الاقتصادي في الإسلام بين الفكر والتطبيق، المؤتمر العلمي السنوي الثالث، المنصورة، القاهرة، ص ١٧٠١.
٧. د. عبد الباري بن محمد علي مشعل، (٢٠٠١)، آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم لنيل شهادة الدكتوراه، الرياض، السعودية ، ص٥٦.
٨. فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، (٢٠٠٩)، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المنازعات الضريبية، نابلس، فلسطين، ص١٢٢.
٩. أ. د. صالح صالحي، (٢٠٠٦)، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، ص٢٦٧.
١٠. د. غازي عناية، (١٩٨٩)، الاستخدام الوظيفي للزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ص٢٤.



د. رحيم حسين
أستاذ باحث في العلوم الاقتصادية
مدير مخبر الدراسات والبحوث
في التنمية الريفية" بجامعة برج بوعريريج

أخلقة الأنشطة السياحة:
معالم أساسية لمدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة

الحلقة (١)

ملخص: لا يمكن لمجال السياحة أن يكون ميداناً اقتصاديّا مستقلا عن البعد الاجتماعي-الثقافي في بلد ما، و لا يمكن نكران هيمنة الطابع العلاقاتي فيها (علاقات ما بين البشر، علاقات مع الموارد السياحية وعلاقات مع الطبيعة)، وبالنظر إلى التطور الملفت للممارسات السياحية غير المسؤولة على المستوى العالمي، المغذّى "بمتطلبات العولمة" عرف البحث في مجال أخلقة الأنشطة السياحية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تطورا ملفتا. وفي هذا الإطار من التفكير حول "سياحة مسؤولة" ظهرت عدة مدونات لأخلاقيات السياحة، أبرزها المدونة العامة لأخلاقيات السياحة (WTO). غير أن هذه الأخيرة وعلى أهميتها التوجيهية جاءت في صياغات "عامة" وعلى شكل توصيات، موجهة لكل الشعوب والثقافات، ولذلك لابد من التفكير في مدونة خاصة بأخلاقيات السياحة في المجتمعات الإسلامية. وهذا البحث هو محاولة في هذا الاتجاه.

كلمات أساسية: سياحة، سياحة بديلة، سياحة مسؤولة، أخلقة السياحة، مدونة أخلاقيات الساحة.

Abstract:
Being given the importance of the socio-cultural dimension in tourism, and its prevalent relational character (relations between groups and individuals, relationships with the tourist resources and the nature) on the one hand, and considering the evolution of the irresponsible tourist practices on a world level, supplied by the "implications of the globalization", on the other hand, the tourism ethics research has remarkably developed during the past three decades. Within this framework of reflection on " responsible tourism ", several charters were appeared, most notable of which was the global code of ethics for tourism (WTO). However, this world code, in spite of its directing importance, it is only catalog of general guidance, intended for all peoples and all cultures, which necessitates serious thinking about a specific code for the Moslim societies. This work is an attempt in this direction.
Keyboards: tourism, alternative tourism, responsible tourism, tourism ethics, ethics charter for tourism.

مقدمة:

على الرغم مما شهدته الأنشطة السياحية من نمو مطّرد خلال العقود الثلاثة الماضية، مما أهلها لتشكل صناعة قائمة بذاتها، إلا أن إطار تطور هذه الأنشطة والممارسات المرتبطة به ما يزال بحاجة ملحة إلى تهذيب، لاسيما في ظل عولمة سياحية مجردة من الأخلاق يهيمن عليها سلطان رأس المال من ناحية، وسلطان الهوى من ناحية ثانية، ذلك أن "الخطر الأخلاقي" الذي يلف هذه الصناعة إنما يهدد في الحقيقة علاقات التعارف ما بين الشعوب، والتي يفترض أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل، فضلا عن كونه يمثل تهديدا لتطور السياحة العالمية.

إن اعتبار البعد الأخلاقي في السياحة ليس مجرد مقصد تحسيني، بل هو ضرورة يقتضيها منطق الفطرة في العلاقات البشرية الذي يقوم على أساس احترام ثقافة الآخر. ولذلك فإنه من الأهمية بمكان أن يجد النقاش حول أدبيات السياحة مساره إلى التطبيق، ولعل أول المعنيين بهذه المسؤولية السلطات التشريعية والتنفيذية في البلدان الإسلامية.

وفي الحقيقة كثيرا ما تُربط مسألة أخلاقيات السياحة بممارسات السياح الوافدين من بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، ولاسيما إلى البلدان الإسلامية، وذلك بسبب تباين القيم الاجتماعية والثقافية، وهو ما ظل يطرح إشكالات عميقة تمس بجوهر السياحة وغاياتها فضلا عن مسألة تنظيم الأنشطة السياحية في البلدان المضيفة، مما أثار همة العديد من الباحثين لطرح أسس "سياحة بديلة"، وانبثقت عن تلك الجهود اصطلاحات جديدة: "سياحة مسؤولة"، "سياحة عادلة" و"سياحة تضامنية"، وهو ما توج بإصدار المدونة العامة لأخلاقيات السياحة من طرف المنظمة العالمية للسياحة في ديسمبر ٢٠٠١، إضافة إلى العديد من المدونات القطرية.

غير أن تلك النداءات والمدونات على نبل محتواها، لم تكن لتغير الواقع بل وإن بعض الممارسات السياحية أضحت مدمرة للثقافات المحلية والأسوأ أنّ بعضها الآخر أخذ أبعادا منحرفة مما ولّد نظرة سلبية تجاه السياحة عموما في المجتمعات المضيفة. وبناءً عليه كان لابد من البحث

عن آليات وتدابير تشريعية وتنظيمية تمكّن من ضبط الأنشطة السياحية وتسمح بتحقق التوازن بين البعد الاقتصادي للسياحة من ناحية، وبعدها الاجتماعي-الثقافي من ناحية ثانية.

ولئن كان من الصعب في الوقت الحالي- بل من المستحيل- تقييم تطبيق تلك المبادئ المتضمنة في تلك الوثائق إلا أنه لا مانع من استخدام "السياحة التضامنية" كأداة تسويقية لجذب "السياح المستبينين" (touristes éclairés) ولو في غياب مسار حقيقي في هذا الاتجاه . ومن الطبيعي أن المناخ القيمي العام في البلدان الإسلامية سيجعل من تطبيقية مبادئ مدونات أخلاقيات السياحة سهلة المنال نسبيا بالمقارنة مع البلدان الغربية، غير أن المشكلة الحقيقية تكمن في كيفية تعميم التطبيق على كل السياح الوافدين سواء أكانوا من المسلمين أم من غير المسلمين.

وبالنظر إلى الأهمية السياحية للعالم الإسلامي الممتد عبر ثلاث قارات، بما ينطوي عليه من موارد سياحية متنوعة، والذي أضحى أكثر فأكثر استقطابا للسياح الأجانب فضلا عن السياحة البيئية والتي ينبغي دعمها والتعويل عليها، فإن التفكير في صياغة مدونة إسلامية لأخلاقيات السياحة بات ضرورة شرعية والتي من شأنها أن تشكل أرضية استلهام لمدونات محلية خاصة، وخلفية يمكن الاستفادة منها في تصميم السياسات السياحية في دول العالم الإسلامي بوجه عام، وهذا يجرنا أيضا إلى الحديث عن منظمة إسلامية للسياحة في إطار منظمة التعاون الإسلامي.

يهدف هذا البحث إلى إبراز القيم الإسلامية المرتبطة بالأنشطة السياحية واستجلاء أهميتها في إرساء إطار عام للسياحة بالبلدان الإسلامية، ومن ثم محاولة تقديم معالم أساسية لمدونة أخلاق إسلامية. وستتم معالجة هذا البحث من خلال المحاور التالية:

- السياحة والأنشطة السياحية في ظل عولمة الأسواق
- السياحة في المنظور الإسلامي: أسسها وضوابطها
- أخلقة الأنشطة السياحية ومدلولاتها: سياحة مسؤولة، سياحة مستدامة، مع مقاربة مقارنية بين المفهوم الغربي والمفهوم الإسلامي
- قراءة مقتضبة في المدونة العامة لأخلاقيات السياحة (م.ع. س)
- المعالم الأساسية للمدونة الإسلامية لأخلاقيات السياحة

السياحة والأنشطة السياحية في ظل عولمة الأسواق:

وفقا للمنظمة العالمية للسياحة يدل لفظ السياحة على "مجموعة الأنشطة التي يقوم بها الأفراد خلال سفرياتهم وتنقلاتهم في أماكن تقع خارج بيئتهم المعتادة، ولمدة مستمرة لا تتجاوز السنة، وذلك بغرض الاستجمام أو الأعمال أو لأسباب أخرى لا تتعلق بنشاط معوض عنه في المكان المزار" . ولا يخفى أن الأنشطة السياحية أضحت من أهم المصادر التي يعول عليها العديد من الاقتصاديات في تنميتها، حتى إن بعض الاقتصاديات توصف بأنها اقتصاديات سياحة، وهو ما يعكسه تنامي مساهمة قطاع السياحة حيث ظل يحقق أعلى معدلات نمو خلال الثلاثين سنة الماضية، ويمثل دخله عشر الإنتاج الداخلي الخام العالمي .

وفي ذات السياق ووفقا لبيانات المنظمة العالمية للسياحة فقد بلغ عدد السياح ٩٨٢ مليون سائح في سنة ٢٠١١، بينما تجاوزت عائدات السياحة العالمية لذات السنة الألف مليار دولار أمريكي، مقابل ٩٢٨ مليار دولار في سنة ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها ٣،٨٪، إثر زيادة في عدد السياح بنسبة ٤،٦٪، وبإضافة الـ ١٩٦ مليار دولار المتولدة عن النقل الدولي للمسافرين تصل عائدات السياحة العالمية إلى ١٢٠٠ مليار دولار. وبفضل هذا النمو المضطرد أصبحت السياحة العالمية (سفر ونقل المسافرين) تمثل ٣٠٪ من الصادرات العالمية للخدمات و٦٪ من إجمالي صادرات السلع والخدمات .

وعلى مستوى دول العالم الإسلامي، ومع إن الوجهات السياحية مركزة في الضفة الشمالية (أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية) لأسباب متعددة، إلا أن هناك استقطابا متناميا للسياح على مستوى عديد دول العالم الإسلامي، ونذكر هنا على سبيل المثال المغرب وتونس ومصر والأردن ولبنان وسوريا وتركيا وألبانيا وطاجكستان وإندونيسيا وماليزيا وبعض دول الخليج، وهو ما تدل عليه المؤشرات السياحية كالإيرادات، عدد السياح، عدد الفنادق والمركبات السياحية وغيرها.

وفي هذا الصدد تشير البيانات إلى أن الأنشطة السياحية الدولية في دول منظمة المؤتمر الإسلامي (٥٧ دولة) في نمو مطّرد، حيث بلغ عدد السياح الوافدين ١٢٩،٧ مليون في ٢٠٠٩، أي ١٤،٧٪ من إجمالي السياح الوافدين العالمي، وهو ما يمثل تزايدا بمعدل نمو سنوي متوسط ٤،٩٪ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩، في حين بلغت الإيرادات المتولدة عن هذه الأنشطة ١٠٩،٥ مليار دولار أمريكي، وتمثل ١٢،٩٪ من إجمالي الإيرادات السياحية العالمية، وارتفاعا بمعدل نمو سنوي متوسط ٨،٩٪ للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٩. غير أنه تجدر الإشارة هنا إلى أن الأنشطة السياحية ظلت مركزة في بعض دول المنظمة فقط. ففي سنة ٢٠٠٩ مثلا نجد أن ١٠ دول منها استحوذت على ٨٣،٦٪ من السياح الوافدين (١٠٨ مليون وافد)، وهو ما ينطبق أيضا على الواردات، حيث نجد أن ١٠ دول فقط تستحوذ على ٨٦،١٪ من إجمالي الإيرادات السياحية لدول المنظمة (٩٤،٣ مليار دولار) .

غير أنه وعلى أهمية مؤشري عدد السياح وإجمالي إيرادات الأنشطة السياحية في حساب نمو القطاع، إلا أنهما يظلان مؤشرين أصمّين، فهما لا يدلان على مختلف التأثيرات الإيجابية والسلبية للأنشطة السياحية، إن على الاقتصاد والمجتمع بوجه عام، أو على المناطق المستقبلة على وجه الخصوص، والتي من ضمنها: المساهمة في التشغيل، تحسين مستوى المعيشة ومكافحة الفقر، انتعاش الصناعات، مدى تغيير الأنماط الاستهلاكية والسلوكات الاجتماعية، التأثير على القيم والعادات المحلية وغيرها من التأثيرات.

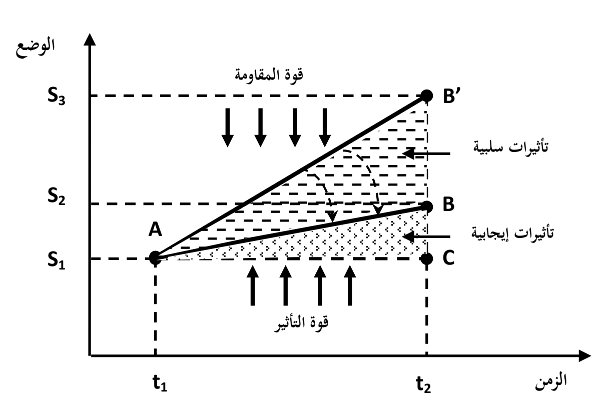
لقد ساهمت عولمة الأسواق في انتعاش الأنشطة السياحية، ليس فحسب من خلال حركة اليد العاملة وسياحة الأعمال، ولكن أيضا من خلال تكثيف حركة السياحة المنظمة، بما فيها تلك التي وجهتها بلدان إسلامية. وهذه الحركية السياحية، مع ما تحمله من إيجابيات، تتضمن في طياتها تصديرا للثقافات عبر الحدود، وهو ما قد ينطوي على مخاطر بمنظور سكان المناطق المستقبلة. وفي هذا الصدد قسم (C. Gagnon & S. Gagnon) تأثيرات النشاط السياحي على المناطق المستقبلة ثلاثة جوانب أساسية: التنظيم الاجتماعي، الثقافة المحلية والحياة اليومية .

كثيرا ما تقارن آثار السياحة بآثار النار، فكما إنها تساعدك على طهي غذائك وتسخين بيتك، فهي أيضا يمكن تحرقهما . إنها كما يقول المثل الشائع (سلاح ذو حدين). فلئن كانت السياحة مولدة للنمو ولمناصب الشغل وداعمة للعلاقات الاجتماعية وغيرها من الآثار الإيجابية، فهي أيضا يمكن أن تشكل سببا في تدمير العديد من الثقافات والعادات المحلية، هذا إضافة إلى ما يمكن أن تلحقه من الضرر بالموارد الطبيعية والأنظمة البيئية.

بصفة عامة يمكن أن نذكر عدداً من التأثيرات الإيجابية والسلبية ذات البعد الاجتماعي والثقافي على المناطق المستقبلة الإيجابية:

- التأثير في العلاقات والأنماط والعادات السائدة: تغير أنماط الاستهلاك (أكل ولباس)، خروج المرأة إلى العمل (خاصة الفتيات)، انتشار ثقافة الاختلاط ما بين الرجال والنساء، استغلال الأطفال في العمل، طمس بعض العادات المحلية، الخ.
- تثمين وتعزيز التراث الثقافي المحلي (كالصناعات التقليدية والمعالم الأثرية) وخلق روح المسؤولية المشتركة في حماية وصيانة هذا التراث، وكذا تدعيم الانتماء لدى السكان المحليين وتقوية وازع تنمية مناطقهم.
- إمكانية انتشار بعض الآفات والممارسات الدخيلة (كالمشروبات الكحولية والمخدرات والعلاقات الجنسية غير المشروعة).
- الاطلاع على ثقافة الآخرين (الوافدين) والاستفادة من بعضها وتعلم لغات جديدة.

ولئن كان تأثير الأنشطة السياحية لا مناص منه، فإن القدرة على الاستفادة من إيجابياته وتدنية سلبياته يتوقف على مستوى متانة الأطر المنظمة لهذه الأنشطة، التشريعية منها والتنظيمية، وعلى مدى استعداد المجتمعات المحلية وقوة مقاومتها تجاه الممارسات السلبية. وعموما تتجاذب التأثيرات الأنشطة السياحية على المناطق المحلية قوتان: قوة التأثير التي تتعلق بجانب العرض، وقوة المقاومة التي تتعلق بجانب الطلب، وبالتالي فإن ما يحصل من تأثيرات خلال فترة ما هو محصلة تدافع هاتان القوتان، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

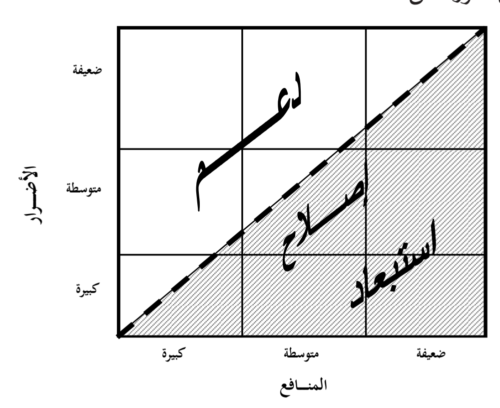


الرسم البياني رقم1: تأثير الأنشطة السياحية ومقاومة المجتمعات

يبين الشكل (١) أن الأنشطة السياحية من شأنها أن تؤثر على وضع المناطق المستقبلة فتنقلها خلال فترة (t1-t2)، من الوضع (S1) إلى الوضع (S3) الموافق للنقطة ('B)، وهو وضع غير مرغوب غير أن مقاومة هذا التأثير تعمل على تفادي التأثيرات السلبية والاستفادة من التأثيرات الإيجابية المبرزة في المثلث (ABC) أي أنها تعمل على إيقاف التأثير عند الوضع (S2) الموافق للنقطة (B) وهو هدف أمثلي ليس سهل المنال.

وهكذا يتجلى أن المسألة تتعلق بتعظيم المنافع المتولدة عن الأنشطة السياحية من ناحية، وتدنية أضرارها من ناحية ثانية، أي أنها مرتبطة بمدخل المزايا-التكاليف. ومن الواضح أن النظر إلى كل من المزايا والتكاليف، أو المنافع والأضرار، ينبغي أن يتسم بالشمولية، أي أن يتضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية معا.

يسمح لنا تحليل الأنشطة السياحية على أساس مدخل المنافع والأضرار بترتيب الأنشطة حسب الأهمية وبإعداد الاستراتيجيات المناسبة، إما بالاستبعاد أو بالإصلاح أو بالدعم. فثمة أنشطة مرفقة بمضار كبيرة مع منافع ضعيفة، وهي غير قابلة للإصلاح يفضل استبعادها، بينما هناك أنشطة منافعها كبيرة أو متوسطة وأضرارها ضعيفة أو متوسطة، فيتعين العمل على إصلاحها قصد تغليب منافعها، في حين يجب أن تحظى أنشطة أخرى بالدعم والتطوير باعتبار قوة منافعها وضعف أضرارها. والمصفوفة التالية تعطي صورة عن ذلك:



الرسم البياني رقم2: مصفوفة المنافع والأضرار السياحية والاستراتيجيات الموافقة

وإذا ما نظرنا إلى مسألة التأثير والتأثر من منظور جزئي، أي باعتبار الفرد السائح من ناحية ومن الوجهة الإسلامية من ناحية أخرى، يمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

- سياحة المسلم في بلاد الإسلام: مع أنه يفترض أن تكون سياحة المسلم في بلاد الإسلام أكثر نفعا، وذلك بسبب وحدة الانتماء الديني والتجانس الثقافي، إلا أن التحولات الاجتماعية والثقافية التي شهدتها بلاد المسلمين في عمومها انطوت على كثير من الانحرافات والمفاسد، ومع ذلك يمكن التحكم فيها وإصلاح الوضع من خلال سياسة سياحية قويمة.
- سياحة المسلم في بلاد الكفر: يمكن لهذه السياحة أن تكون إيجابية فرديا واجتماعيا، ففضلا عن الاطلاع على الحضارات الأخرى وأسرارها، فإن المسلم مدعو لأن يبدي الأخلاق الإسلامية ويدعو إليها، وهنا نتحدث عن "السياحة الدعوية"، ولا يخفى في هذا الصدد أن انتشار الإسلام لم يكن كله بالفتوحات والغزو، بل تم على يد هؤلاء الدعاة والتجار الضاربون في أرض آسيا وإفريقيا، ولم يكونوا يحملون سوى القيم الإسلامية من خلق وصدق وحسن معاملة ووفاء بالعهود. وهنا نتحدث في الحقيقة عن "سياحة الأعمال"، ومع ذلك تبقى سياحة المسلم في بلاد الكفر محفوفة بالمخاطر، لاسيما في ظل ضعف الوازع الديني لدى العامة من الناس من جهة، والانحلال الأخلاقي في تلك المجتمعات من جهة ثانية، مما يجعل إمكانية التأثّر السلبي أقوى من التأثير الإيجابي. فالرذيلة تصطاد الفضيلة، أو كما يقال "الصفة الذميمة تصطاد الجيدة"، أي أنّ انتشار الرذيلة واستباحتها قد تقضي على الفضيلة.

ولذلك فقد منع بعض العلماء المعاصرين السياحة إلى بلاد الكفر لمجرد النزهة والاستجمام من غير حاجة شرعيّة كالعلاج والتجارة والتعليم الضروري الذي لا يوجد في بلده، وفي ذلك يرى ابن عثيمين أن السفر للسياحة في بلاد الكفار ليس بحاجة، وقد اشترط في هذا السفر ثلاثة شروط لجواز هذه السياحة: الأول أن يكون عند الإنسان علم يدفع به الشبهات؛ الثاني أن يكون عنده دين يمنعه من الشهوات؛ والثالث أن يكون محتاجا إلى ذلك.

- سياحة الكافر في بلاد الإسلام: إن المطلوب هو جعل هذه السياحة وسيلة للدعوة ونشر القيم الإسلامية والتأثير بها في السائحين الوافدين، ومما صح عن السنة النبوية أحاديث في فضل الدعوة قوله صلى الله عليه وسلم لعلي رضي الله عنه لما بعثه إلى خيبر "ادعهم إلى الإسلام وأخبرهم بما يجب عليهم من حق الله تعالى فيه فوالله لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم" (متفق عليه من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه)، وحمر النعم هي أجود الإبل وأحسنها، غير أنه يمكن السائح الكافر أن يحدث تأثيرا سلبيا بسلوكياته إذا ما وجد أرضية مناسبة وقابلية لذلك في المجتمعات المستقبلة.

وهكذا ففي كل حالة من الحالات السابقة هناك إمكانية للتأثير والتأثر إيجابيا وسلبيا، وعلى السائح المسلم أن يرجح المنافع على المخاطر من تنقلاته السياحية، وأن يجعل شعاره الحديث النبوي الذي رواه الترمذي: "اتق الله حيث ما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن" (رواه الترمذي وقال حديث حسن).

المراجع:

1. في الواقع كثيرا ما يضفى البعد الاقتصادي على هذه المفاهيم. فالسياحة العادلة، والسياحة التضامنية (Tourisme solidaire)، وهما مفهومين متقاربين، سوى أن الثاني يعطي أهمية أكبر للعلاقة بين السائح والمستقبل، يركزان على استفادة المناطق المستضيفة في الجنوب الفقير من الموارد السياحية. أما السياحة المسؤولة فهي أكثر تركيزا على الجوانب البيئية، أي تحقيق سياحة مستدامة.
2. Chabloz Nadège، « Vers une éthique du tourisme ? » Les tensions à lœuvre dans lélaboration et lappréhension des chartes de bonne conduite par les différents acteurs، Autrepart، 2006/4 n° 40، p46
3. Organisation Mondiale du Tourisme: Concepts، définitions et classification des statistiques، manuel technique n°1، Madrid، OMT، 1995، p126
4. Bates Samuel et al.، « Évaluation de lavantage macroéconomique net du tourisme Analyse coûts-bénéfices des recettes touristiques internationales »، Revue dÉconomie Régionale & Urbaine، 2007/1 mai، p80
5. D'après un communiqué de presse de l'OMT: "Les recettes du tourisme international dépassent les mille milliards de dollars en 2011"، PR No.: PR 12027، Madrid، 07 May 2012
6. هذه الدول هي: تركيا، ماليزيا، مصر، السعودية، المغرب، تونس، إندونيسيا، سوريا، الكويت والأردن.
7. Rapport économique annuel dans les pays membres de l'OCI 2009، Centre de Recherches Statistiques، Economiques et Sociales et de Formation pour les Pays Islamiques (SESRIC)، p11
8. Luce Proulx، "L'écotourisme: une activité d'épanouissement collectif et individuel ? Impacts sociaux et culturels du tourisme"، chap.3 dans l'ouvrage collectif intitulé: L'écotourisme: entre l'arbre et l'écorce، S/D de Christiane Gagnon et Serge Gagnon، Presses de l'Université du Québec، Québec، 2006، pp79-80
9. In: CDB (Convention sur la diversité biologique)، Un guide des bonnes pratiques: Le tourisme pour la nature & le développement، Montréal، 2010، p1 ; publié dans: www.cbd.int/.../cdb-guide-des-bonnes-practiques-tourisme-web-fr.pd... ، consulté le 26/04/2011
10. Bertrand Lemennicier، La morale face à l'économie، Editions d'Organisation، Paris، 2006، p47
11. محمد بن صالح العثيمين، شرح الأصول الثلاثة، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص ص 131 و132

تقرير - حول الملتقى الدولي الموسوم بـ: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية

صباح بويرك
طالبة ماجستير – اقتصاد وإدارة –
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة (الجزائر)

بهدف إبراز دور آليات النظام المالي التقليدي في تنامي الأزمات المالية وتزايد المشكلات الاقتصادية. ولأجل التعريف بالمستجدات المتعلقة بأساليب وصيغ وأسس المالية الإسلامية وآفاقها المستقبلية ودراسة تجاربها التطبيقية على مستوى الآليات والمؤسسات. وسعياً وراء اقتراح برامج لتعميم تدريس الصناعة المالية الإسلامية وصياغة مشروع تطبيقي في إطار النظام المصرفي والمالي الجزائري، احتضنت جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة خلال يومي ٧/٨ محرم١٤٣٥هـ الموافق لـ: ١١/١٢ نوفمبر٢٠١٣ وبمبادرة من قسم الاقتصاد والإدارة لكلية الشريعة والاقتصاد. وتحت إشراف الدكتور عبد الله بوخلخال (مدير الجامعة والضيف الشرفي للملتقى)، وإدارة الأستاذ الدكتور كمال لدرع (عميد الكلية ومدير الملتقى) ورئاسة الدكتور السعيد دراجي (رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى)، وبجهود كل من السادة أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى، عقد الملتقى الدولي حول: النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية، وتم تقديم الكثير من المداخلات العلمية باللغة الرسمية وبمشاركة باحثين من جامعات وطنية ودولية.

بعدما تأكد فشل النظرية الاقتصادية الرأسمالية في إيجاد الحلول المناسبة والتفسيرات المنطقية للأزمات المالية والاقتصادية التي تمس مباشرة اقتصاديات الدول وبصفة متكررة، وبعدما بدأت بوادر تطبيقية لنظام مالي مخالف للنظام المالي الرأسمالي في العديد من الدول الإسلامية وغير الإسلامية، ولما لهذا الأخير من دور في تجنيب بعض الدول تأثيرات الأزمات المالية أدرك لا محالة المشرفون على الملتقى أهمية الموضوع، فكان لزاماً عليهم وتأسيساً على ذلك تسطير أهداف الملتقى على النحو الآتي:

١. إبراز دور آليات النظام المالي التقليدي في تنامي الأزمات المالية وتزايد المشكلات الاقتصادية.
٢. التعريف بالمستجدات المتعلقة بأساليب وصيغ وأسس المالية الإسلامية وآفاقها المستقبلية.
٣. دراسة التجارب التطبيقية للمالية الاسلامية على مستوى الآليات والمؤسسات والنتائج.
٤. اقتراح برامج لتعميم تدريس الصناعة المالية الإسلامية وصياغة مشروع تطبيقي في إطار النظام المصرفي والمالي الجزائري.

لأجل الإلمام بالموضوع المعالج، قسمت الدراسة إلى المحاور التالية:

١. تحليل ظاهرة أزمات النظام المالي الدولي: الأسباب والتداعيات.
٢. أسس ومقومات ونشأة نظام المالية الإسلامية وعوائق التطبيق الميداني.
٣. التقلبات الاقتصادية والمالية في ظل اتفاقيات تحرير الخدمات المالية والمصرفية وأهمية المالية الإسلامية.
٤. المقارنة العملية والعلمية بين التمويل الإسلامي والتمويل السائد لتحديد إيجابية البديل ومدى استفادته من تجربة النظام الكلاسيكي.
٥. التمويل الإسلامي في الجزائر وآفاقه.
٦. التجارب الميدانية لبداية النظام البديل (المالية الإسلامية) في الدول الغربية والإسلامية والعربية.

أول مداخلة حسب البرنامج المكتوب، كانت من تقديم الأستاذ الدكتور الباحث محمد ناصر ثابت من مدرسة التجارة – الجزائر، وحملت عنوان: نشأة وتطور المالية الإسلامية بأوربا وتداعياتها على ضوء الأزمة العالمية الراهنة، حيث عالج الباحث مؤشرات الأزمة المالية العالمية ومراحلها. ويرى أن أروبا ولمجابهتها الأزمة تلخصت مجهوداتها في ثلاث مراحل ابتدأتها بتوفير أرصدة للسيولة، ثم إتباع خطة للاقتصاد في الموارد،بعدها وفي آخر المراحل اعتمدت على صندوق الاستقرار المالي.

ويظهر حسب الباحث أن أوربا وبعد تعرضها للأزمة وبالرغم من كافة المجهودات المبذولة لكبحها إلا أنها لم تجد سوى البنوك الاسلامية كأحسن بديل عن تلك الحلول التي لم تجد نفعاً، فوقع انفتاح هذه المجموعة الأروبية على الصيرفة (المالية) الاسلامية رغم أنهم غير مسلمين.

بدوره عالج الأستاذ الدكتور والباحث محمد حشماوي من جامعة الجزائر موضوع الصناديق السيادية كآلية لدعم صناعة التمويل الإسلامي، من حيث كيفية مساهمة هذه الصناديق في دعم صناعة التمويل الإسلامي، وإمكانية تحويل استثماراتها إلى أدوات إسلامية. فهو يرى. بعدما استعرض في ورقته البحثية المصادر التي تتغذى منها هذه الصناديق السيادية: أهدافها، أسباب الاهتمام بها، وكذا الدوافع التي تدفع بهذه الأخيرة – الصناديق السيادية– إلى المساهمة بجزء من أموالها وتحويلها إلى نظام مالي– ضرورة وجود قطاع تنظيمي وقانوني يحكم هذه الصناديق مع التنويع في المنتجات المالية وفق الشريعة الاسلامية فضلا عن وجود حوكمة تتوافق وأحكام ومبادئ الشرع في الإسلام.

من جامعة ورقلة في الجزائر عالج الباحث عبد الوهاب دادن موضوعا حول مرتكزات التمويل في النظام الاقتصادي الاسلامي، إذ يرى أن الغرض من التمويل الاسلامي ليس فقط تجنب الفائدة والربا وما إلى ذلك، وإنما يمتد إلى تمويل المشاريع ذات النفع على المجتمع. فهو بهذا نظام اقتصادي متكامل وشامل، ويلاحظ أيضا من خلال هذا الموضوع العلمي المطروح للنقاش أن الباحث طرح إشكالية ربط معدلات المرابحة مثلا في البنك الإسلامي بمعدل الفائدة السائد في السوق، وهو يعتقد أن أكبر خطأ وقع فيه العديد من البنوك الاسلامية والأنظمة المالية لبعض البلدان هو هذا الربط، وكأن النظام المالي الذي تطبقه هو النظام المالي التقليدي.

بدورها عالجت الدكتورة الباحثة زهية حوري من جامعة قسنطينة ٢ في الجزائر موضوع: دور صندوق النقد الدولي في الحد من الأزمات المالية في الدول النامية، فبعد الإشارة إلى أن حصة الولايات المتحدة الأمريكية تشكل أكبر الحصص في رأسمال الصندوق، وتمويل التنمية للدول النامية، والكلام عن سياسة صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات المالية خلصت الباحثة إلى أن برامجه صيغت بشكل يخدم مصلحة الاقتصاد الرأسمالي كما تؤدي إلى كبح اقتصاديات الدول النامية وتعزيز تبعيتها إلى البلدان الموصوفة دائما بالتقدم.

أما الأستاذ الدكتور والباحث علي العلوي من جامعة تونس، فقد تطرق إلى موضوع يخص اهتمام شيوخ الزيتونة بالاقتصاد الاسلامي وكتاباتهم حول نظرة الإسلام للأموال، ودراساتهم لبعض الطرق الحديثة للاستثمار والتمويل في البنوك الإسلامية، خاض الباحث بالكلام في مفهوم الاقتصاد الاسلامي،ثم عرّج على أهم خصائصه ومبادئه، ليختم مداخلته بالوقوف على أهم اهتمامات شيوخ الزيتونة فيما يخص الاقتصاد الاسلامي حيث خَلُص إلى أن اهتمامهم يظهر في وجود كتابات حول أهمية المال ودوره في حياة المسلم، وأخرى حول ملكية المال، وكذا وجود كتابات حول أهمية الاقتصاد الإسلامي ومسائل الاقتصاد المستحدثة.

بعد إنهاء المداخلات المبرمجة لصبيحة أول يوم من أيام الملتقى، وفتح باب المناقشات والأسئلة والتعقيبات تم اختتام الجلسة الأولى حوالي الساعة ١٠:٥٢، لتنطلق أشغال الجلسة الثانية في الفترة المسائية حوالي الساعة ١٤:١٧. تقدم أول متدخل وهو الأستاذ الدكتور والباحث فريد كورتل من جامعة سكيكدة الجزائريّة بمسألة موسومة بـ: واقع وآفاق التجربة المالية الإسلامية الغربية بالإشارة إلى التجربة الفرنسية، فأوضح أن الأزمة المالية العالمية مست الاقتصاد العالمي بسبب سعر الفائدة الأمر الذي حتم آنذاك على الولايات المتحدة الأمريكية وحتى على الدول الأوروبية تبني التجربة المالية الاسلامية كأحد الروافد المطروحة لتحريك عجلة الاقتصاد. ونتيجة لأبحاث الباحث فهو يرى أن هذه التجربة الغربية الأوروبية في مجال المالية الاسلامية تشير إلى آفاق واعدة.

وحينما تطرق الباحث إلى مضمون هذا النص أعلاه (موضوع ورقته البحثية)،فقد خلص إلى أن أول منشأ للتجربة المالية الاسلامية بفرنسا هو الجالية المسلمة التي تقطن بها سواء أكانت من الجالية الفرنسية أم من المهاجرين، كما أن هناك دوافع أدت لنشوء هذه التجربة منها: الرغبة في دفع الأزمة المالية العالمية، منافسة بريطانيا التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال، بالإضافة إلى الاستفادة من أموال ومدخرات أرباب المال المسلمين.

ومن المحطات التاريخية الهامة للتجربة المالية الإسلامية بفرنسا وجد الباحث أنه في سنة ٢٠٠٦ بدأت بعض الجامعات الفرنسية بفتح تخصص في الدراسات العليا للمالية الإسلامية، سنة ٢٠٠٨ أعربت وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد عن رغبة الحكومة الفرنسية في استقطاب التمويل الاسلامي ومنافسة المراكز المالية الأروبية. وفي أواخر ٢٠١١ أصدرت فرنسا أول الصكوك في السوق الفرنسية تتماشى مع الشريعة الإسلامية.

وقد ختم الباحث موضوعه البحثي (بعدما تطرق لأهم العقبات التي تواجه التمويل الإسلامي في فرنسا وأشار إلى الآفاق المستقبلية للتجربة) بمقترحات لإرساء هذه الممارسة (النظام المالي الإسلامي) في فرنسا، هذه المقترحات تأتي تباعا على النحو الآتي:

١. ضرورة العمل على توفير معجم للتمويل الاسلامي بتحديد كتابة أهم المصطلحات باللغة الفرنسية وتطويرها إلى قاموس التمويل الاسلامي.
٢. الإسهام في تحضير مؤتمرات وندوات حول التمويل الاسلامي بالتنسيق مع مؤسسات بحثية أو استشارية فرنسية.
٣. توفير قاعدة بيانات للمهتمين بالتمويل الإسلامي في فرنسا وقاعدة بيانات للكتابات حول التمويل الاسلامي بفرنسا من رسائل جامعية وكتب وأوراق علمية.
٤. ضرورة دعوة الباحثين من مهتمين في العالم العربي والإسلامي بالتمويل الاسلامي إلى الكتابة أو توجيه كتاباتهم البحثية إلى مجلات علمية ودور النشر العلمية بالإضافة إلى ترجمة بعض الكتب ذات العلاقة بالتمويل الاسلامي من العربية أو الانجليزية إلى الفرنسية.

تقدم بعد ذلك الأستاذ الدكتور الباحث عبد القادر بريش من المدرسة العليا للتجارة في الجزائر بمداخلة حول: بازل٣ ودورها في إرساء مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار في المصارف الاسلامية. هدفه في ذلك إبراز مدى توافق وتكيف المالية الاسلامية مع المقترحات التي جاءت بها بازل٣. وبعدما أشار الأستاذ الباحث إلى أن المالية الإسلامية أصبحت محل ترحيب واستقطاب خارج محلها الطبيعي في المجتمعات العربية الإسلامية أكد أن البنوك الإسلامية استطاعت أن تطوع المبادئ الإرشادية التي تحددها لجنة

بازل الأولى والثانية، واستطاعت أن تحقق متطلبات الحوكمة المؤسساتية السليمة وخاصة الركيزة الثالثة من مقررات بازل المتعلقة أساسا بانضباط السوق (الالتزام بقواعد الإفصاح والشفافية في المعاملات). وفي نظر الباحث أن بازل٣ جاءت بمقررات جديدة ذلك أن بازل٢ لما ظهرت الأزمة لم تستطع كبح قوتها لأن المتدخلين في السوق، والجشع والمغالاة والمخاطرة في الأسواق المالية كان أكبر من أن تستوعبه مقررات بازل السابقة.

وأبرز بدوره الدكتور الباحث زبير عياش من جامعة أم البواقي في الجزائر، موضوعه المعنون بـ: القطاع البنكي في خضم تداعيات الأزمة المالية، فكانت ورقته تسلط الضوء على واقع القطاع البنكي في خضم الأزمة المالية العالمية، فكانت تشير إلى أن هذه الأخيرة أدت إلى إحداث تغييرات واسعة في الخريطة البنكية من خلال عمليات التقنين والاندماج والاستحواذ والإفلاس والخسائر التي طالت العديد من البنوك في مختلف أنحاء العالم، كما تضمنت الورقة بعض التوصيات التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة،ولعل أهمها قوله بأنه يتعين على العديد من مسييري البنوك إعادة النظر في سلم ترتيب أولويات المهن، وكذا العمل على تقنين كافة الأنشطة الخطرة على المستوى الدولي من أجل تقليل اندفاع الدول نحوها ومعالجة الثغرات الموجودة في العديد منها. أيضا البث في تنفيذ مقررات بازل٣ التي تعمل على تحسين متطلبات رأس المال وتشييد معايير السيولة.

ومن خلال قراءة في: دور الهندسة المالية الاسلامية في معالجة الأزمات المالية توصلت الأستاذة الباحثة: شهرة بوزليفة من جامعة سكيكدة في الجزائر إلى القول بأن الشريعة الإسلامية وحدها كفيلة بتحسين القطاع النفطي والمصرفي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام من التعرض للأزمات. لكن إذا ما تم بشكل أكيد الالتزام بقواعد الشريعة بما تمثله من أسس ومبادئ، والتي تمثل القاعدة الفعالة لمنع الأزمات.

يمكن للهندسة المالية الإسلامية حسب الباحثة أن تكون الجدار العازل للأزمات المالية المستقبلية من خلال:

١. تشجيع قيام مؤسسات مالية ومصارف متخصصة بالتمويل متوسط وطويل الأجل.
٢. العمل على ابتكار وتطوير منتجات إسلامية بديلة للمنتجات التقليدية.
٣. العمل على تنويع الاستثمار في الأدوات المالية الإسلامية وعدم التركيز على أداة معينة.
٤. إصدار التشريعات والقوانين من قبل الدول الإسلامية والعربية للتعامل مع هذه الأدوات المالية الإسلامية المستحدثة.

كما طرح الدكتور الباحث عبد الغني دادن من جامعة ورقلة في الجزائر موضوعه البحثي حول: الرؤية الشرعية للمشتقات المالية (البدائل الشرعية للمشتقات المالية)، فخلص أولا وآخرا إلى ضرورة الاهتمام بالمجال المصرفي، ودمج الجانب الشرعي كوسيلة ومبدأ وبديل للنموذج التقليدي.

بعد المداخلات التي تمت من طرف الباحثين المتخصصين السابق ذكرهم تمّ مباشرة الإعلان عن اختتام الجلسة الأولى للفترة المسائية، لتنطلق بعدها مباشرة أشغال الجلسة الثانية فكانت البداية مع الأستاذ الباحث من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر: شعيب يونس بمداخلة تحت عنوان: الصكوك الإسلامية كبديل للأدوات التقليدية في تمويل المشاريع التنموية، فكانت الإشكالية المطروحة من قبل الباحث: كيف يمكن استخدام الصكوك الاسلامية كبديل لتمويل المشاريع التنموية؟. ولمعالجة هذه الإشكالية تعرض أولا إلى مفهوم الصكوك، ثم دورها في تمويل المشاريع ليختم بمحور أخير حول مخاطر الصكوك وكيفية إدارتها.

وتوصل الباحث إلى نتائج أبرزها أن الصكوك تتميز بخصائص عديدة، وتمثل البديل الأمثل للسندات التقليدية، كما أنها –أي الصكوك- تتنوع تنوعا واسعا يسمح بتمويل جميع القطاعات الاقتصادية، ووجد أيضا الباحث أنه تعترض هذه الصكوك مجموعة من المشاكل يمكن تخطيها خاصة مع وجود طرق ومبادئ تصحيحية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي الأخير ختم الباحث ورقته العلمية بالتوصيات الآتي ذكرها:

١. العمل على تطوير آليات إصدار الصكوك.
٢. ضرورة إيجاد كوادر بشرية متخصصة تشرف على عملية إصدار هذه الصكوك وتداولها.
٣. ضرورة نشر ثقافة التمويل الإسلامي فكرة وسلوكا في المجتمع.
٤. ضرورة استمرار الحكومات في تشجيع الاعتماد على الصكوك في مجال استقطاب وتوظيف الأموال.
٥. السعي لتصنيف الصكوك الاسلامية من قبل مؤسسات التصنيف.

تدخّل بعد ذلك الأستاذ الباحث فريد بريك، من جامعة قسنطينة٢ في الجزائر بموضوع: "الاستقرار المالي وهم أم حقيقة- وجهة نظر في تحليل أسباب الأزمات المالية"، فكان التساؤل الرئيسي الذي طرحه الباحث على النحو الآتي: هل يمكن أن يتحقق الاستقرار المالي في ظل نظام يريد إنتاج الأزمات المالية؟، وتمت معالجة هذه الإشكالية من خلال ثلاث محاور أساسية: أول محور خُصص لوظيفة الوساطة المالية، والثاني تحدث عن محاولات النظريات الرأسمالية للتحكم في ظاهرة الاستقرار المالي من خلال السياسات النقدية، أما المحور الأخير فتناول فيه الباحث الوساطة المالية الحديثة وظاهرة عدم الاستقرار المالي.

بدوره عالج وبنوع من الدقة والتحكم الأستاذ الباحث عبد الصمد بلحاجي، من جامعة تلمسان في الجزائر قضية: التمويل بالمشاركة المتناقصة بين التأصيل والتطبيق في المصارف الإسلامية- بنك البركة الجزائري نموذجا، فبرهن (بعدما عرّف المشاركة المتناقصة وأعطى أهم خصائصها، تسمياتها، صورها، وأبرز مراحلها. وكذا رجح القول الذي يقارب الصواب في حكمها وضوابطها) أن بنك البركة الجزائري

يقيد المتعاملين معه في نطاق المشاركة المتناقصة بشروط أولها اشتراط المصرف استرجاع كامل حصته مع الأرباح (المادة٤)، وهذا الشرط فيما يراه الباحث يفسد عقد المشاركة المتناقصة لأنه بإلزام العميل تسديد رأس المال الذي شاركه به المصرف يصبح العقد قرضا لا مشاركة فتصبح بذلك الزيادة على رأس المال من الربا المحرم وليس من الربح الحلال، والشرط الثاني هو أن يتحمل العميل مصروفات المشاركة المتناقصة (المادة٦ و٨)، والذي يظهر في نظر الباحث هنا أن هذا الشرط يفسد العقد ذلك أنه مناف لمقتضى المشاركة، فمقتضاها تحمل جميع الأطراف الالتزامات المترتبة عليها إذ الغنم بالغرم فكما يشتركون في الربح ويتحملون الخسائر إن وقعت فكذلك يتشاركون في الأعباء الواقعة على الشركة. أما الشرط التقييمي الثالث فهو حسب الباحث:عدم نص العقد على الكيفية التي يتملك من خلالها العميل حصة المصرف اللهم سوى أن المادة ٤ من العقد تشير أنه لا يتم بيع حصة البنك للعميل، ولكن عندما يسترجع المصرف رأس ماله كاملا مع الأرباح يخرج من المشاركة، وحينئذ في نظر الباحث لا تصبح مشاركة وإنما تمويلا يترتب عليها مسألة محظورة وهي صيرورة المعاملة قرضا ربويا.

ولقد اختتم الباحث ورقته البحثية ببعض من التوصيات أهمها:ضرورة أن يكون هناك اهتمام بطرق دراسة العقود الصادرة عن المصارف الاسلامية وبدراسات تطبيقية للتأكد من سلامتها من الناحية الشرعية، كما أوصى الباحث الهيئة الشرعية القائمة على بنك البركة الجزائري إعادة النظر في عقد المشاركة المتناقصة وباقي العقود للتأكد من سلامة الشروط التقييدية من الناحية الشرعية وحتى من الناحية الشكلية إذ تحوي عقودها أخطاء مطبعية، نحوية ولغوية.

بعد هذا العرض الذي شنف عقولنا قبل أسماعنا من قبل الباحث تم إنهاء أشغال الجلسة الثانية، وفُتح الباب واسعًا أمام المناقشات والتدخلات والتعقيبات والاستفسارات، ليتم بعد ذلك وحوالي الساعة ١٦:٦٧ رفع الجلسات والإعلان عن إنهاء الورشات والأشغال المبرمجة لأول يوم من أيام الملتقى.

في ثاني يوم من أيام الملتقى الواقع في ٨ محرم١٤٣٥هـ الموافق لـ: ١٢ نوفمبر٢٠١٣ وحوالي الساعة ٠٨:٥٢ استأنف القائمون على الملتقى الأشغال المبرمجة بأول مداخلة من تأطير الأستاذ الدكتور الباحث: صبري حسن عطية نوفل، فكانت المداخلة موسومة بـ: معايير إصدار الصكوك الاسلامية السيادية لتمويل المشروعات الاستثمارية ودورها في محفظة المستثمر الإسلامي. الباحث المصري تطرق إلى تعريف هذه الصكوك، خصائصها، معايير إصدارها واستخدامها كأداة للسياسة المالية مع الإشارة إلى بعض تجارب الدول الإسلامية أو العربية في مجال استخدامها.

بعد ذلك قام الباحث الدكتور عبد السلام مخلوفي بعرض بحثه العلمي حول انعكاسات التحرير المالي على المتغيرات المالية والاقتصادية العالمية مع الإشارة للمالية الإسلامية كبديل تمويلي، فتوصل إلى أن التوسع الكبير في التحرير المالي جعل الاقتصاد يتسبب في أزمات مالية حادة فتأكد لدى الكثيرين عدم صلاحية هذا النظام وضرورة البحث عن آخر يمتاز بوفرة السيولة وقلة المخاطر، فيكون نظاما مرنا ومستقرا، ولعل هذه الخصائص تتوافق وتتطابق أكثر مع النظام المالي الإسلامي – على حد قول الباحث –. فهو بهذا أفضل نموذج يمتاز بكل ما سبق مضافا إلى ارتكازه على قواعد الشفافية والتعامل وابتعاده عن التدليس والاحتكار.

وكانت "التجربة الميدانية للنظام المصرفي الاسلامي في السودان"، موضوع مداخلة الأستاذ الدكتور والباحث عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل من السودان الذي أشار بدوره إلى دور القطاع المصرفي في جلب الموارد وكذا توزيعها مع إشارة إلى التجربة السودانية في مجال الصيرفة الإسلامية ومدى تأثرها بالأزمات المالية.

وفي نفس السياق الذي يخدم أهداف ومحاور الملتقى عالج الأستاذ الدكتور الباحث بن علي بلعزوز من جامعة الشلف في الجزائر أهمية إدارة مخاطر السيولة لدعم استقرار النظام المالي والمصرفي – دراسة مقارنة بين النظام المالي التقليدي والنظام المالي الإسلامي- حيث وبعدما استهل بحثه بمفاهيم للسيولة وجوانبها الإيجابية وأنواعها تطرق لأسباب ضعف السيولة في النظام المالي التقليدي،ثم عرض واقع السيولة في النظام المالي الإسلامي،وخلُص إلى أنه ولإدارة السيولة بشكل محكم لابد من إتباع أربع سبل:أولها: الالتزام بمعايير لجنة بازل، ثم الاحتفاظ بالقدر الكافي من السيولة الاحتياطية، فتدعيم صناديق النظام المحاسبي والقانوني والرقابي، وصولا إلى تطبيق قاعدة تناسب الأجل.

أما الأستاذ الباحث سفيان خوجة علامة من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر فقد أوضح بدوره أهمية أسواق المال الاسلامية في ظل الأزمات المالية مظهرا كل ذلك من خلال ثلاثة محاور أساسية:أولها:تناول الإطار المفاهيمي للسوق المالية، والثاني:تعرض إلى الأزمات المالية الناتجة عن أنشطة الأسواق المالية أما ثالث محور: فتطرق للسوق المالي الإسلامي ودوره في الحد من الأزمات المالية المتكررة.

وفي دراسة تقييمية ربط الأستاذ الباحث عقبة سحنون من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر بين أسباب أزمة الديون السيادية الأروبية وبين المساعي العلاجية لهذه الأزمة وذلك بتقديم مداخلته المعنونة بـ: أزمة الديون السيادية الأروبية: الأسباب ومساعي العلاج – دراسة تقييمية. وجاءت ورقته البحثية مقسمة على المنظام الموالي:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للديون السيادية الأروبية
- المحور الثاني: تطور أزمة الديون السيادية الأروبية وصيرورته والمساعي الرامية للحد منها.
- المحور الثالث: آثار أزمة الديون السيادية الأروبية على الاقتصاد العالمي.

على رأس الساعة العاشرة من صبيحة ثاني يوم من أيام الملتقى اختتمت أشغال الجلسة الأولى وابتدأت الجلسة الثانية مع أول متدخل الأستاذ الدكتور والباحث صالح مفتاح من جامعة بسكرة في الجزائر، حيث ألقى مداخلته العلمية حول: آليات تحول البنوك التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية – تجربة البنك الأهلي التجاري، فتوصل في خاتمة بحثه إلى أن عملية التحول تقوم على خطة إستراتيجية ومدى زمني محدد، وتحت رقابة هيئة شرعية. كما أن عملية التحول تتخذ عدة أشكال نظرا لعدة اعتبارات قانونية، سياسية، ثقافية، وبالدرجة الأولى بشرية.

وخلص كذلك إلى أن من أهم العوامل التي ساعدت على تحول المصارف التقليدية السعودية هو عدم ممارسة أي ضغط على البنوك المحلية أثناء التحول سواء من طرف البنك المركزي أو من باقي المؤسسات.

في جانب آخر، وهو جانب التسويق برز الأستاذ الدكتور الباحث كمال مرداوي، من جامعة قسنطينة٢–الجزائر، من خلال مقاربته الأكاديمية بين الإبتكار والتنافسية، فشرح دور الابتكار في تعزيز تنافسية الصيرفة الإسلامية، فألمح وبجرأة علمية راقية، أنه وفي ظل منافسة شديدة محتدمة من بنوك أجنبية تلجأ إلى نفس أدوات البنوك الإسلامية،وكذلك منافسة من قبل البنوك التقليدية المحلية وحتى البنوك الاسلامية نفسها لا مجال للعاطفة ولا دور لها في استقطاب العملاء والمتعاملين والزبائن، لابد فقط من توفير منتجات مصرفية إسلامية ذات مزايا تنافسية، وهذا ما يجعل من جوهر المنافسة يقوم على ابتكار منتجات جديدة في المجال المصرفي تستجيب لحاجات الأفراد.

وأهم الابتكارات في مجال الصيرفة الاسلامية -يقول الباحث- نجد:

- تطوير صيغ التمويل الاسلامي (ومن ذلك المرابحة للآمر بالشراء، المضاربة المشتركة...).
- المصرفية الالكترونية.
- الصيرفة الاسلامية في حد ذاتها تعد ابتكارا لجأت إليها البنوك التقليدية والأجنبية كمبتكرات ومنتجات جديدة ولقد لاقت استحسانا ونجاحا كبيرين.

وبما أنه لدى ماليزيا صناعة مالية حيوية ودليل بامتياز للصناعة المالية تقدم الأستاذ الباحث زوبير بولحبال من جامعة عنابة في الجزائر بمداخلته حول: التجربة الماليزية في تطوير نظام مالي إسلامي، فتوصل إلى أن النظام المالي الاسلامي الماليزي سار بخطى تدريجية لكنها مضمونة، ولم تكن ماليزيا لتضمن ذلك لولا تركيزها على الإطار القانوني والتنظيمي والشرعي، إلى جانب المخططات التوجيهية التي تعرض في مجملها استراتيجيات مفصلة وبعيدة المدى، وكذا تركيز ماليزيا على العنصر البشري وضرورة تنميته فضلا عن الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد، وكذا الإرادة السياسية لتعزيز المبادئ الاسلامية في تسيير شؤون الدولة وشعبها.

وفي نفس التكاملات البحثية أشار الباحث محسن بن الحبيب، من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر إلى: تداعيات الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، مبينا في خلاصة بحثه أن الأزمة العالمية لم تكن إلا لتكشف عن هشاشة النظام الرأسمالي، وتشير تداعياتها على المنطقة العربية إلى الارتباط الوثيق لاقتصادياتها بالأسواق العالمية وهو ما يطرح أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه التكامل الاقتصادي العربي من تخفيف التأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فتوصل الباحث في خلاصته إلى أن الأزمة لم تؤثر على المصارف الاسلامية والأنشطة والمشاريع الاسلامية.

جاءت الأستاذة الباحثة حسيبة سميرة من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر بمعالجة لإشكالية صيغت على النحو الآتي: ما أهم الإصلاحات المصرفية التي جاءت بها لجنة بازل؟ وما أثرها على البنوك الإسلامية؟

الإشكالية تحاول إلقاء الضوء على: الإصلاح المصرفي من خلال اتفاقيات بازل١، ٢، ٣ وآثاره على البنوك الإسلامية، وقد توصلت الباحثة في نهاية المطاف إلى أنه يمكن للبنوك الاسلامية أن تستفيد من اتفاقية بازل من أجل إدارة رشيدة للسيولة وتعزيز الحوكمة وتطوير سبل إدارة المخاطر. كما توصلت إلى أن معايير بازل٣ هي اتجاه نحو تكريس نظام تمويلي إسلامي.

وكان مسك الختام الأستاذ الدكتور والباحث عبد الوهاب سويسي من جامعة البليدة - الجزائر، حيث انتهى إلى وجود مجموعة من العوامل ساعدت بريطانيا للسبق في مجال الصيرفة الإسلامية، حينما قام باستقراء التجربة بنوع من التأريخ والتحليل.(كان موضوع بحثه بعنوان: التجربة البريطانية والسبق في مجال المالية الإسلامية- دراسة تحليلية تاريخية).

بعدها مباشرة تم اختتام فعاليات الجلسة الثانية، وافتُتح المجال لمناقشة ما طرح من قضايا في كلتا الجلستين المبرمجتين لثاني يوم من أيام الملتقى، وبعد الرد على الاستفسارات والتعقيبات تم الإعلان رسميا عن انتهاء الورشات العلمية.





وفي الأخير ترأس السيد الدكتور السعيد دراجي (رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى) الجلسة الختامية ليفسح المجال أمام الباحث والأستاذ الدكتور عبد السلام مخلوفي لتلاوة التوصيات التي خلصت إليها اللجنة، وقد تلاها ممثلا عن كافة الباحثين من داخل الوطن وخارجه، وتبرز هذه التوصيات في:

١. العمل على إيفاء الجانب الأخلاقي دوره الهام في المعاملات المصرفية والمالية الإسلامية.
٢. الاهتمام بالتعليم والتكوين والبحث العلمي النظري والتطبيقي في مجال الصيرفة والمالية الاسلامية.
٣. لعمل على توسيع وتنويع دائرة الأدوات المالية الإسلامية والرفع من كفاءتها.
٤. الانفتاح على التقنيات الحديثة مع المحافظة على خصوصيات الصيرفة الاسلامية.
٥. فتح قنوات اتصال بين المصارف الاسلامية والمصارف والهيئات الدولية الأخرى قصد تعظيم الاستفادة من خبراتها.
٦. توسيع دائرة التقنين الخاصة بالصيرفة الاسلامية تحت رعاية الهيئات الرسمية.
٧. تعزيز التعاون والتكامل بين الدول الاسلامية في مجال المالية الاسلامية بترتيب وحوكمة استغلال الوفورات المالية.
٨. اعتماد هيئات إشراف داخلية وخارجية في مجال الرقابة الشرعية والتقنية.
٩. مواصلة عقد هذه الملتقيات والندوات في مجال الصيرفة والمالية الإسلامية.

بعد يومين من المناقشات العلمية الراقية، لوحظ ما يلي:

١. المستوى الرفيع لكل المتدخلين سواء أكانوا من الجزائريين أم من الأجانب، بحيث بينوا مدى الاهتمام الذي توليه بلدانهم لقضية النظام المالي الدولي والمالية الإسلامية.
٢. حسن تسيير الجلسات والتحكم في الوقت.
٣. وجود أدبيات الحوار والتواصل خاصة أثناء التعقيب على المداخلات والنقاش أو حتى الاستفسار.

ورغم ثراء الملتقى ببحوثه الهادفة، إلا أن هناك محاورا لم تعالج بنفس أهمية المواضيع الأخرى ومنها من لم يعالج البتة، ويتعلق الأمر بغياب بحوث حول القطاع الثالث (القطاع الخيري: الزكاة والوقف) وهو القطاع الذي بات يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع المسلم، خاصة وأنه توجد في الفترات الأخيرة توجهات حثيثة لتفعيله في المنظومة الاقتصادية. ضف على ذلك أن الأزمة المالية العالمية أعطت بعض الدروس للاستمارات أو بالأحرى القائمين على الاستثمارات في مؤسسات الزكاة بالرغم من أن المخاطر التي واجهت مؤسسات الزكاة نتيجة هذه الأزمة كانت محدودة، إلا أنه من شأنها أن تؤثر على أوضاع السيولة في هذه المؤسسات أو تؤدي إلى انخفاض عوائدها المستقبلية.

وكعادة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية وبفضل مديرها الطيب الأستاذ الدكتور عبد الله بوخلخال، والأستاذ الدكتور كمال لدرع عميد الكلية ومدير الملتقى، والدكتور السعيد دراجي رئيس اللجنة العلمية والتنظيمية للملتقى، وكل أعضاء اللجنة العلمية والتنظيمية للمتقى، وُزعت الشهادات العلمية للباحثين المشاركين وكذا أعضاء اللجنة العلمية. ثم التقطت صور تذكارية بالمناسبة ليفترق بعد ذلك الباحثون على أمل اللقاء في مواعيد علمية أخرى.

في الأخير أقول في كليتي كلية الشريعة والاقتصاد:

كليةٌ رَبَّتْ وصَانَتْ وتَفَيَّأَتْ علْمًا وبَانَتْ
وسَعَتْ لمجد بَاسل كَانَتْ لَهُ شَمْسًا أَضَاءَتْ
حَيَّ الإلَهُ رجَـالَهَا، طُلاَّبَهَا دُرَرًا أنَارَتْ
سَتَظلُّ فينَا شُعْلَةً للجيل نَافذَةً تَرَاءَتْ



Mohamed Ben Youssef
Executive Director
CIBAFI

Role of Zakat in Encouraging Real Investments



Introduction:
God the Almighty (SWT) created man and appointed him as his vicegerent on earth. Such an agency relationship drives man to act as a trustee on the wealth existing on earth which implies his accountability. To make sure that man follows the right path, God gave him guidelines and principles to adopt good actions, and warnings to avoid unlawful acts.

Riches and wealth are distributed according to God wisdom and directives. However, distribution of this very wealth has been regulated by divine laws and regulations: The Shariah

Those having excess in wealth are bound to pay Zakat, to purify their wealth and make sure the needy and deserving categories of people are given their portion of such a wealth. In parallel, God depicted methods of wealth acquisition guided by divine directives and stipulated both the do's and the don'ts in business dealings in order to avoid unlawful ways of wealth acquisition such as Riba, Gharar, Gambling, and all those activities, deemed prohibited in Islam including bribery, smuggling and money laundering. Other ways of creating wealth that violate the rights of third parties are also prohibited such as causing harm to the community and other negative externalities.

God (SWT) said "O Ye who believe! Eat not up your property among yourselves unduly. Let it be trade amongst you by mutual agreement". (Surah Al Nisa, Verse 29)

What is Zakat?
Zakat is one of the five pillars of Islam. The literal meaning of the word Zakat is "to cleanse" or "purify". Paying zakat on one's wealth purifies and increases the remainder of it, it also serves as a reminder that everything we own belongs to Allah, which induces man's vicegerence on earth.

The Prophet (Peace be upon him) said "Whoever pays the zakat on his wealth will have evil removed from him" (Ibn Khuzaimah and at-Tabaraani)

Zakat is only payable on assets continuously owned over one lunar year that are in excess of the Nisab, "a minimum monetary value". The Nisab is calculated after adding the cash value of zakatable assets (gold, silver, cash, stocks, merchandise for business, livestock etc.). Personal assets such as clothing, household furniture, one's residence etc. are not considered zakatable assets. The Nisab for gold and other money is the equivalent value of 85 grams of gold at world prices. The amount of zakat to be paid on capital assets (e.g. money) is 2.5%. Zakat is additionally payable on agricultural goods, precious metals, minerals, and livestock at a rate varying between 2.5 and 20 percent, depending on the type of goods. The amount is one tenth of the production of the non-irrigated and undeveloped land and one twentieth of the irrigated and developed land.

Thus the rate of Zakat and the amount of Nisab is dynamic with a given minimum. However, the amount is kept open to the consensus of the Muslim community.

Islam defines eight categories of people who are entitled to receive zakat, God (SWT) says "As-Sadaqât (Zakât) are only for the Fuqarâ', and Al-Masâkin and those employed to collect (the funds); and for to attract the hearts of those

who have been inclined (towards Islâm); and to free the captives; and for those in debt; and for Allâh's Cause, and for the wayfarer; a duty imposed by Allâh. And Allâh is All-Knower, All-Wise" (Al-Tawba 9:60)

The eight categories stated in the verse above are those living in poverty (the Fuqarâ'), those who cannot meet their basic needs (Al-Masākīn), zakat collectors (Al-Āmilīna 'Alaihā), non-Muslims who are sympathetic to Islam (Al-Mu'allafatu Qulūbuhum), people to be freed from slavery or bondage (Fir-Riqāb), those who have incurred overwhelming debts (Al-Ghārimīn), those working for God's way (Fī Sabīlillāh), the homeless and travellers (Ibnus-Sabīl).

Role of Zakat in real investment

Islam states two methods to incur revenue for the state treasury. Some measures are compulsory such as payment of Zakat and prohibition of interest. Some other measures are optional such as utilization of orphans' wealth, re-investment of cash, leaving one's successors wealthy, avoidance of extravagance and hoarding, maintaining peace and security.

Zakat is a way to redistribute the wealth, thus increasing the flow of cash in the economy with a particular care for the poor, the needy and the dispossessed Muslims.

The foremost and primary purpose of zakat is to distribute the wealth of the community among the poor, as mentioned in the Hadith of prophet Mohamed (pbuh) "If they obey you to do so, then inform them that Allah has made it obligatory upon them to pay Zakat from their wealth. It is to be taken from the wealthy and given to the poor amongst them". (Sahih al-Bukhari, No.1331)

Self-purification is another major purpose of zakat since it is meant to remove the love of wealth from one's heart, a spiritual disease which is greed for profit maximization that could be detrimental to one's beliefs.

Prevention of monopolies in society is another major purpose of zakat.

As part of the Islamic financial system, zakat enhances the volume of production. When collected and distributed among the poor, zakat is spent on various consumer goods which is likely to increase the demand of various products of industries which, in turn, increases production of goods.

Zakat discourages hoarding because it is levied on hoarded wealth. God (SWT) says "O you who believe! Many of the rabbis and priests consume people's wealth illicitly, and hinder from God's path. Those who hoard gold and silver, and do not spend them in God's cause, inform them of a painful punishment. On the Day when they will be heated in the Fire of Hell, then their foreheads, and their sides, and their backs will be branded with them: This is what you hoarded for yourselves; so taste what you used to hoard." (Surah Al-Tawbah Verses 34-35)

Another advantage of Zakat is that it raises savings through investment since it is paid out of the accumulated wealth. Therefore, the saver must, in order to prevent the level of his wealth from decreasing, invest his wealth to guarantee its evolution and preserve it from being consumed as indicated in the prophet saying (pbuh) "Do not let your wealth be consumed by zakat"

Zakat is also an important means of transfer of wealth within the Islamic financial system. It transfers wealth from one hand to other hands, from the hand of the vicegerent who saves money as a SSU, to the hands of the laboring party as a SDU, who is in need of that money to invest it and create wealth through partnership and investment contracts.

Zakat is also a major factor in the increase in the level of income thanks to the circulation of wealth in the economy. It raises investment through the increase in consumption which in turn engenders an increase in production of goods. It reduces any risks of recession through the right circulation of wealth.

Zakat is a major factor as well in reducing inequality of wealth distribution through redistributing such wealth among the poor and the needy by taking the accumulated amounts in excess from the rich people and making them affordable to the needy and the poor for investment.

Zakat contributes as well in finding strategic solutions for societies and resolve problems such as unemployment. Zakat is given to the needy to increase their income level, thus increase their chances to invest and grow their wealth through using their potentials and creating new job opportunities.

Zakat raises demand for necessities and helps in the economic activity. The needy, after receiving Zakat, will be able to buy and satisfy their needs.

Thus, we can conclude that zakat is a very important tool that helps in stabilizing the economy through a fair distribution of wealth that is likely to minimize the gap between the rich and the poor and eliminate any envy or grudge between social classes in the community.

As indicated in the verse below, Zakat increases wealth and promotes the economy "ALLAH will deprive usury from all blessings and will give increase for the deeds of charity, and ALLAH does not Love every ungrateful wicked." (Surat Al Baqara, verse 276)





المجلس العام للبنوك
والمؤسسات المالية الإسلامية
CIBAFI

المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي

الشهادت والدبلومات والبرامج التدريبية التي يقدمها المركز :

- شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد
- شهادة الاختصاصي الإسلامي المعتمد في:
  - الأسواق المالية
  - التجارة الدولية
  - التأمين التكافلي
  - التدقيق الشرعي
  - المحاسبة المالية
  - الحوكمة والامتثال
  - إدارة المخاطر
  - التحكيم
- الدبلوم المهني في:
  - التمويل الإسلامي
  - المحاسبة المصرفية
  - التدقيق الشرعي
  - إدارة المخاطر
  - التأمين التكافل
  - العمليات المصرفية
- برنامج الماجستير:
  - الماجستير المهني التنفيذي في المالية الإسلامية
- البرامج الأخرى:
  - الدكتوراه في إدارة الأعمال بالتعاون مع جامعة أوتارا ماليزيا.
  - الدكتوراه في المالية الإسلامية بالتعاون مع جامعة آسيا.
  - ماجستير إدارة أعمال بالتعاون مع جامعة آسيا.
  - الماجستير المهني في المالية الإسلامية بالتعاون مع جامعة تونس ١ .

P.O.Box : 24456 Bahrain - E-mail: taining@cibafi.org
Tel : 0097317357306 - Fax: 0097317324902 -0097317357307
www. cibafi.org



د. مصطفى وليد نور الله
دكتوراه في الاقتصاد – قسم إدارة الأعمال – جامعة تشرين

البعد الأخلاقي في العمل المصرفي الإسلامي

الارتقاء بجودة الخدمة المصرفية من خلال دعم صغار رجال الأعمال وأصحاب الورش والمحال التجارية

الملخص

ينفق المصرف الإسلامي مبالغ كبيرة لأجل القيام بحملات تسويقية مستهدفاً رضا العملاء وزيادة الحصة السوقية، آملاً أن يساعده ذلك في تحقيق ربحية مرتفعة وزيادة في ثروة ملاكه. تدرس هذه المقالة دور البعد الأخلاقي في العمل المصرفي الإسلامي. إن تركيز المصرف الإسلامي على هذا البعد يعمل على تحقيق الأهداف المذكورة آنفاً، فتيسير خدمات المصارف الإسلامية لعدد من شرائح المجتمع -صغار رجال العمال وأصحاب الورش والمحال التجارية- من شأنه أن ينعكس إيجاباً على المصرف بالشكل الذي يحقق جودة خدمة مرتفعة ويعمل على تحقيق رضا العملاء.

الكلمات المفتاحية: المصارف الإسلامية، البعد الأخلاقي، تقييم جودة الخدمة المصرفية، قياس جودة الخدمة المصرفية، صغار رجال الأعمال وأصحاب الورش والمحال التجارية

مقدمة:

متى ذكرت كلمة مصرف تبادر إلى الذهن "مصباح علاء الدين"، هذا ما يلاحظ بدراسة شبكة الكلمات والارتباطات الذهنية Words Association عند أفراد المجتمع في البلاد الإسلامية الواقعة في الوطن العربي( ).

المصرف: هو المنقذ وهو خزان النقود ذات التكلفة المنخفضة(××). يبحث الناس عن إشباع رغباتهم الاستهلاكية وتمويل مشاريعهم القائمة أو المُزمع تنفيذها من خلال المصرف. أما فيما يتعلق بشريحة الشباب، فهو المول لشراء السيارة والحاسوب والزواج، ناهيك عن الخدمات التي يقدمها لكبار العمر من مجلات استثمارية تضمن لهؤلاء دخلاً يعينهم على متطلبات الحياة.

إن تبادل المنافع هذا، ما بين العميل المصرفي وبين المصرف خلق مفهوماً جديداً للتسويق المصرفي، فأخذت المصارف اليوم تبحث عن عملاء محتملين لتزويدهم بخدماتها بهدف رفع معدلات أرباحها سعياً منها لزيادة ثروة المساهمين في هذا المصرف.

صعوبة الحصول على الخدمة المصرفية الإسلامية لدى بعض شرائح المجتمع المصارف الإسلامية أدت دوراً هاماً في المجتمعات الإسلامية، فقد ساهمت من خلال صيغ التمويل الإسلامي في إنشاء العديد من المشاريع التي ساعدت على تحقيق الرفاهية والتقدم وخلق العديد من فرص العمل. رغم هذا تشير عدد من الدراسات إلى صعوبة محتملة في حصول صغار رجال الأعمال وأصحاب الحرف والمحال التجارية على الخدمة المصرفية الإسلامية(خالدي خديجة، ٢٠٠٤). تبرر المصارف هذا الأمر، بتقيدها بعدد من الشروط الواجب توافرها في العميل المصرفي حتى يصبح هذا العميل مؤهلاً للحصول على خدمات المصرف الإسلامي.

أوجه الإنفاق التسويقي في المصارف الإسلامية

في ميدان آخر، يعمل المصرف الإسلامي على إنفاق الكثير من الأموال في قنوات التسويق المختلفة، فنراه تارة يمول حملات إعلانية ضخمة توجه إلى فئة معينة، وتارةً أخرى ينفق الأموال على تدريب موظفيه للوصول إلى أفضل مستوى ممكن من رضا العملاء. بإيجاز سريع، يمكن القول أن المصرف الإسلامي يتبع العديد من البرامج بغية الوصول إلى تقديم خدمة مصرفية مرتفعة الجودة.

مبرر الإنفاق السابق هو ضمان نجاح واستمرارية العمل للمصارف داخل الأسواق التي تشهد تنافساً قوياً Chaisomphol C. ، Barry E., 2004.

نظرة تاريخية لتطور مفهوم جودة الخدمة

درجت العديد من الأبحاث التي تعنى بمواضيع التسويق للمصارف الإسلامية، بدراسة قياس وتقييم جودة الخدمات المصرفية في المصارف الإسلامية، وللقيام بهذا التقييم كان من اللازم العمل على تصميم أداة تقييم تستخدم لتقييم جودة الخدمة المصرفية في المصارف الإسلامية.

ابتكر A. Parasuraman ، Valarie Zeithaml, Leonard Berry مقياس SERVQUAL سنة ١٩٨٨ الذي استخدم بشكل واسع في تقييم جودة الخدمة المصرفية والمتكون من خمس أبعاد هي: التجسيد المادي Tangible ، الإستجابة Responsivenes، الإعتمادية Reliability، الأمان Assurance، التعاطف Empathy. أيضاً قام كل من Cronin Joseph, Steven Taylor عام ١٩٩٤ بتصميم نسخة جديدة من هذا المقياس وأطلقوا عليها SERVPERF.

جودة الخدمة المصرفية والبعد الأخلاقي

تُصمم أداة التقييم على الغالب بالاعتماد على آراء العملاء المصرفيين حيث يتم تحديد الأبعاد (المتغيرات) الرئيسة التي تحتل أهمية كبرى لدى العميل المصرفي. بدراسة دقيقة للكثير من المقاييس المستخدمة في مجال

تقييم جودة الخدمات المصرفية يُستنتج أن غالبية المقاييس التي طورت في مجتمعات غربية لم تتطرق إلى موضوع الأخلاق، باستثناء دراسة Winsted Kathryn عام ١٩٩٧ التي توصلت إلى اهتمام العميل الياباني ببعد "صدق المصرف Genuineness" – علماً أن Winsted أشار إلى أن البعد ذاته لا يأخذ حيزاً من اهتمام العميل في الولايات المتحدة الأمريكية- (Othman K. et al. 2005).

على الوجه الأخر، يظهر البعد الأخلاقي عند عميل المصرف الإسلامي، هذا ما يتبين بوضوح من خلال مراجعة عدد من الأبحاث. عليه يمكن القول أن القيم الأخلاقية هي متغير هام عند العميل المصرفي الإسلامي الذي يعتبر أن دور المصرف في المجتمع إنما هو دور هام وحيوي.

يمكن تلمس أهمية البعد الأخلاقي في العمل المصرفي الإسلامي من خلال الأبحاث الآتية:

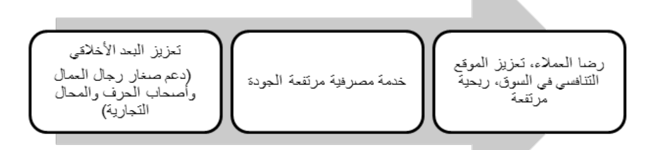
- صمم Othman Abud عام ٢٠٠٣ مقياساً خاصاً بالمصارف الإسلاميةCARTER الذي يتألف من الأبعاد الخمسة لمقياس SERVQUAL بالإضافة إلى بعد سادس هو "Compliance with Islamic law الامتثال للقانون الإسلامي". تضمن هذا البعد عبارات عدة منها: العمل على مبادئ وقانون الإسلام Run on Islamic Law and Principles".
- صمم Naceur Jabnoun، Azaddin Khalifa عام ٢٠٠٥ بحثاً للوقوف على الأبعاد الأكثر أهمية بالنسبة للعميل المصرفي في الإمارات العربية المتحدة – مع العلم أن هذه الدراسة لم تشمل فقط المصارف الإسلامية بل وامتدت لتأخذ بالحسبان المصارف التقليدية- من نتائج الدراسة أن لجودة الخدمة المصرفية في الإمارات العربية المتحدة أربعة أبعاد رئيسة، منها بعد القيم Values واحتوى هذه البعد على ست عبارات منها: " Services of this bank are in line with my religion إن خدمات المصرف تتفق مع التشريع الديني للعميل" و" Services of this bank contribute to the welfare of the society تساهم خدمات المصرف بتحقق الثروة والرفاهية للمجتمع".
- صمم Najat Abdullrahim عام ٢٠١٠ مقياساً خاصاً بالمصارف الإسلامية الإنكليزية EIBSQ، ضم هذا المقياس خمسة أبعاد رئيسة، تضمنت هذه الأبعاد بعض العبارات التي تؤكد على الجانب الأخلاقي في العمل المصرفي الإسلامي منها: Bank" Runs According to Islamic Law يعمل المصرف بشكل ملائم مع قانون الإسلام "و" Low service charges أجور خدمات منخفضة".
- صمم مصطفى نور الله عام ٢٠١٣ مقياساً خاصة بالمصارف السورية – اشتملت هذه الدراسة على كافة المصارف العاملة في القطاعين العام والخاص (الإسلامية والتقليدية)- وتكون المقياس من ثلاثة أبعاد رئيسة. أحد هذه الأبعاد هو القيم الاجتماعية واحتوى هذا البعد على عدد من العبارات منها: "إن خدمات المصرف تساهم وبطريقة مباشرة وغير مباشرة على تحقيق رفاهية وثروة المجتمع" و" يقدم المصرف خدماته وبطريقة عادلة لكل شرائح المجتمع".

مناقشة

يتضح من خلال دراسة المقاييس السابقة أن هناك أهمية كبيرة للبعد الأخلاقي في المصارف الإسلامية وتمكين هذا البعد يحقق جودة مصرفية مرتفعة. يتحقق ذلك بواسطة سياسات متنوعة، منها تسويق وتيسير خدماتها لصغار رجال الأعمال وأصحاب الورش والمحال التجارية، حيث أن التركيز على سهولة الوصول لهذه الفئة ستعمل على رفع جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء كونها تؤدي إلى تعزيز البعد الأخلاقي الذي ينظر إليه عميل المصرف الإسلامي بعين الرضا.

إن سلسلة الأحداث السابقة ستؤدي إلى حصول المصرف على الآتي:

١. رضا العملاء، و ما ينتج عنه من نقل التجارب الجيدة إلى البيئة المحيطة بهؤلاء العملاء وبالتالي ازدياد أعداد العملاء المحتملين.
٢. جودة مصرفية مرتفعة، تضمن للمصرف مركزاً تنافسياً قوياً.



المقولة النهائية:

لا تضمن البرامج التسويقية المرتفعة التكلفة تحقيق الربحية أو ازدياد القيمة السوقية للسهم أو تحقيق المركز التنافسي القوي أو رضا العملاء. في حين أن التركيز على البعد الأخلاقي – الاقتراب من بعض الشرائح الاجتماعية وتقديم خدامات المصرف بسهولة لهذه الشريحة- يضمن للمصرف الإسلامي تحقيق العديد والعديد من الأهداف.

المراجع:

1. خديجة خالد،(2004). خصائص وأثر التمويل على الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة – حالة الجزائر-، برنامج الملتقى الوطني المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، واقع و تحديات، المحور الأول: المنظومة المصرفية، تطور تشخيص و تحليل.
2. نور الله مصطفى،(2013)، "تقييم جودة الخدمات المصرفية في المصارف السورية: دراسة ميدانية مقارنة بين مصارف القطاع العام والخاص"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تشرين، سورية.
3. Abdullrahim Najat،(2010)، Service Quality of English Islamic Banks، PhD thesis، Bournemouth Univesity، UK.
4. Chaoprasert Chaisomphol، Barry Elsey،(2004)." Service Quality Improvement in Thai Retail Banking and its Management Implications"، ABAC Journal، Vol. 24، No.1.
5. Cronin Joscphy، Steven Taylor ، (1994). "SERVPERF versus SERVQUAL: Reconciling Performancbased and Perceptions–Minus–Expectations Measurement of Service Quality" Journal of Marketing، Vol. 58، No. 1.
6. Jabnoun Naceur، Azaddin Khalifa، (2005)،"A customized measure of service quality in the UAE"، Managing Service Quality، Vol. 15 Iss: 4. PP. 374 – 388
7. Karatepe Osman، Ugur Yavas، Emin Babakus، (2005)،"Measuring Service Quality Of Banks: Scale Development And Validation"، Journal of Retailing and Consumer Services،Vol. 12.
8. Parasuraman Parsu، Valarie Zeithaml، Leonard Berry،(1988b)،"SERVQUAL: A Multiple- Item Scale For Measuring Consumer Perceptions Of Service Quality". Journal of Retailing Vol.64، No.1.



د. علي سعيد عبد الوهاب مكي
مدير عام خبير بالشئون المالية
شركة السويس للزيت

مفهوم إدارة الجودة الشاملة

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة يعتبر من المفاهيم الإدارية الحديثة التي تهدف إلى تحسين وتطوير الأداء بصفة مستمرة وذلك من خلال الاستجابة لمتطلبات العميل. ودعنا أيها القارئ نبدأ بتعريف وفهم معنى (الجودة) ومقصودها قبل الخوض في مفهوم إدارة الجودة الشاملة.

أولاً: تعاريف الجودة

يفهم كثيراً من الناس الجودة بأنها تعني (النوعية الجيدة) أو (الخامة الأصلية) ويقصد بها الكيف عكس الكم الذي يعني بالعدد. وإليك أيها القارئ جملة من التعاريف للجودة كما يراها رواد هذا المفهوم:

- (الرضا التام للعميل) أرماند فيخبوم ١٩٥٦.
- (المطابقة مع المتطلبات) كروسبي ١٩٧٩.
- (دقة الاستخدام حسب ما يراه المستفيد) جوزيف جوران ١٩٨٩.
- (درجة متوقعه من التناسق والاعتماد تناسب السوق بتكلفة منخفضة) ديمنع ١٩٨٦.

ونستنتج من هذه التعاريف بأن (الجودة) تتعلق بمنظور العميل وتوقعاته وذلك بمقارنة الأداء الفعلي للمنتج أو الخدمة مع التوقعات المرجوة من هذا المنتج أو الخدمة وبالتالي يمكن الحكم من خلال منظور العميل بجودة أو رداءة ذلك المنتج أو الخدمة.

فإذا كان المنتج أو الخدمة تحقق توقعات العميل فإنه قد أمكن تحقيق مضمون الجودة.

وحيث أننا قد وصلنا لهذا الاستنتاج فإنه يمكن الجمع بين هذه التعاريف ووضع تعريف شامل للجودة على أنها (تلبية حاجيات وتوقعات العميل المعقولة).

وتجدر الإشارة إلى أنه من الصعوبة بمكان تقديم تعريف دقيق للجودة حيث أن كل شخص له مفهومه الخاص للجودة.

أما عن رأيي الشخصي فإني أرى الجودة بأنها هي (الريادة والامتياز في عمل الأشياء). فالريادة: تعني السبق في الاستجابة لمتطلبات العميل. والامتياز: يعني الإتقان (الضبط والدقة والكمال) في العمل.

ثانياً: تعاريف (إدارة الجودة الشاملة)

هناك تعاريف عديدة لمفهوم (إدارة الجودة الشاملة) ويختلف الباحثون في تعريفها ولا غرابة في ذلك فقد سئل رائد الجودة الدكتور ديمنع عنها فأجاب: بأنه لا يعرف وذلك دليلاً على شمول معناها ولذا فكل واحد منا له رأيه في فهمها وبحصاد نتائجها وكما قيل (لكل شيخ طريقة).

وهنا عزيزي القارئ أجمل لك مجموعة من التعاريف التي تساعد في إدراك هذا المفهوم وبالتالي تطبيقه لتحقيق الفائدة المرجوة منه لتحسين نوعية الخدمات والإنتاج ورفع مستوى الأداء وتقليل التكاليف وبالتالي كسب رضاء العميل.

تعريف ١: (هي أداء العمل بشكل صحيح من المرة الأولى، مع الاعتماد على تقييم المستفيد المعرفة مدى تحسن الأداء)

معهد الجودة الفيدرالي.

تعريف ٢: (هي شكل تعاوني لأداء الأعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين، بهدف التحسين المستمر في الجودة والإنتاجية وذلك من خلال فرق العمل) جوزيف جابلونسك.

تعريف ٣: (عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من المحاولة الأولى).

تعريف ٤: قام ستيفن كوهن ورونالد براند (١٩٩٣) بتعريفها على النحو التالي: الإدارة: تعني التطوير والمحافظة على إمكانية المنظمة من أجل تحسين الجودة بشكل مستمر. والجودة: تعني الوفاء بمتطلبات المستفيد. والشاملة: تتضمن تطبيق مبدأ البحث عن الجودة في أي مظهر من مظاهر العمل بدءا من التعرف على احتياجات المستفيد وانتهاء بتقييم ما إذا كان المستفيد راضياً عن الخدمات أو المنتجات المقدمة له.

تعريف ٥: (التطوير المستمر للجودة والإنتاجية والكفاءة).

تعريف ٦: (تطوير وتحسين المهام لإنجاز عملية ما، ابتداء من المورد (الممول) إلى المستهلك (العميل) بحيث يمكن إلغاء المهام غير الضرورية أو المكررة التي لا تضيف أي فائدة للعميل).

تعريف ٧: (التركيز القوي والثابت على احتياجات العميل ورضائه وذلك بالتطوير المستمر لنتائج العمليات النهائية لتقابل متطلبات العميل).

وجميع هذه التعاريف وإن كانت تختلف في ألفاظها ومعانيها تحمل مفهوماً واحداً وهو كسب رضاء العملاء. وكذلك تشترك بما يلي:

- التحسين المستمر في التطوير لجني النتائج طويلة المدى.
- العمل الجماعي مع عدة أفراد بخبرات مختلفة.
- المراجعة والاستجابة لمتطلبات العملاء.

وأخيراً أيها القارئ أضع بين يديك هذا التعريف الشامل لمفهوم (إدارة الجودة الشاملة) كما أراه من وجهة نظري:

(هي التطوير المستمر للعمليات الإدارية وذلك بمراجعتها وتحليلها والبحث عن الوسائل والطرق لرفع مستوى الأداء وتقليل الوقت لإنجازها بالاستغناء عن جميع المهام والوظائف عديمة الفائدة وغير الضرورية للعميل أو للعملية وذلك لتخفيض التكلفة ورفع مستوى الجودة مستندين في جميع مراحل التطوير على متطلبات واحتياجات العميل).

ثالثاً: أهداف الجودة الشاملة وفوائدها:

إن الهدف الأساسي من تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة في الشركات هو (تطوير الجودة للمنتجات والخدمات مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاءهم).

هذا الهدف الرئيسي للجودة يشمل ثلاث فوائد رئيسية مهمة وهي:

١. خفض التكاليف: إن الجودة تتطلب عمل الأشياء الصحيحة بالطريقة الصحيحة من أول مرة وهذا يعني تقليل الأشياء التالفة أو إعادة إنجازها وبالتالي تقليل التكاليف.

٢. تقليل الوقت اللازم لإنجاز المهمات للعميل: فالإجراءات التي وضعت من قبل المؤسسة لإنجاز الخدمات للعميل قد ركزت على تحقيق الأهداف ومراقبتها وبالتالي جاءت هذه الإجراءات طويلة وجامدة في كثير من الأحيان مما أثر تأثيراً سلبياً على العميل.

٣. تحقيق الجودة: وذلك بتطوير المنتجات والخدمات حسب رغبة العملاء، فعدم الاهتمام بالجودة يؤدي لزيادة الوقت لأداء وإنجاز المهام وزيادة أعمال المراقبة وبالتالي زيادة شكوى المستفيدين من هذه الخدمات.

واليك أيها القارئ جملة من أهداف وفوائد تطبيق برنامج إدارة الجودة الشاملة:

- خلق بيئة تدعم وتحافظ على التطوير المستمر.
- إشراك جميع العاملين في التطوير.
- متابعة وتطوير أدوات قياس أداء العمليات.
- تقليل المهام والنشاطات اللازمة لتحويل المدخلات (المواد الأولية) إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة للعملاء.
- إيجاد ثقافة تركز بقوة على العملاء.
- تحسين نوعية المخرجات.
- زيادة الكفاءة بزيادة التعاون بين الإدارات وتشجيع العمل الجماعي.
- تحسين الربحية والإنتاجية.
- تعليم الإدارة والعاملين كيفية تحديد وترتيب وتحليل المشاكل وتجزئتها إلى أصغر حتى يمكن السيطرة عليها.
- تعلم اتخاذ القرارات استناداً على الحقائق لا المشاعر.
- تدريب الموظفين على أسلوب تطوير العمليات.
- تقليل المهام عديمة الفائدة زمن العمل المتكرر.
- زيادة القدرة على جذب العملاء والإقلال من شكاويهم.
- تحسين الثقة وأداء العمل للعاملين.
- زيادة نسبة تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة.

رابعا: المتطلبات الرئيسية للتطبيق:

إن تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة يستلزم بعض المتطلبات التي تسبق البدء بتطبيق هذا البرنامج في المؤسسة حتى يمكن إعداد العاملين على قبول الفكرة ومن ثم السعي نحو تحقيقها بفعالية وحصر نتائجها المرغوبة. وإليك بعضاً من هذه المتطلبات الرئيسية المطلوبة للتطبيق.

أولا: إعادة تشكيل ثقافة المؤسسة:

إن إدخال أي مبدأ جديد في المؤسسة يتطلب إعادة تشكيل لثقافة تلك المؤسسة حيث أن قبول أو رفض أي مبدأ يعتمد على ثقافة ومعتقدات الموظفين في المؤسسة. إن (ثقافة الجودة) تختلف اختلافاً جذرياً عن (الثقافة الإدارية التقليدية) وبالتالي يلزم إيجاد هذه الثقافة الملائمة لتطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة (راجع ما ذكرناه عن المقارنة بين الإدارة التقليدية وإدارة الجودة الشاملة في الفصل الأول – سادساً) وذلك بتغيير الأساليب الإدارية، وعلى العموم يجب تهيئة البيئة الملائمة لتطبيق هذا المفهوم الجديد بما فيه من ثقافات جديدة.



ثانياً: الترويج وتسويق البرنامج:

إن نشر مفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة لجميع العاملين في المؤسسة أمر ضروري قبل اتخاذ قرار التطبيق. إن تسويق البرنامج يساعد كثيراً في تقليل معارضة التغيير والتعرف على المخاطر المتوقعة بسبب التطبيق حتى يمكن مراجعتها.

ويتم الترويج للبرنامج عن طريق تنظيم المحاضرات أو المؤتمرات أو الدورات التدريبية للتعريف بمفهوم الجودة وفوائدها على المؤسسة.

ثالثاً: التعليم والتدريب.

حتى يتم تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة بالشكل الصحيح فإنه يجب تدريب وتعليم المشاركين بأساليب وأدوات هذا المفهوم الجديد حتى يمكن أن يقوم على أساس سليم وصلب وبالتالي يؤدي إلى النتائج المرغوبة من تطبيقه. حيث أن تطبيق هذا البرنامج بدون وعي أو فهم لمبادئه ومتطلباته قد يؤدي إلى الفشل الذريع. فالوعي الكامل يمكن تحقيقه عن طريق برامج التدريب الفعالة.

إن الهدف من التدريب هو نشر الوعي وتمكين المشاركين من التعرف على أساليب التطوير. وهذا التدريب يجب أن يكون موجهاً لجميع فئات ومستويات الإدارة (الهيئة التنفيذية، المدراء، المشرفين، العاملين) ويجب أن تلبي متطلبات كل فئة حسب التحديات التي يواجهونها. فالتدريب الخاص بالهيئة التنفيذية يجب أن يشمل إستراتيجية التطبيق بينما تدريب فرق العمل يجب أن يشمل الطرق والأساليب الفنية لتطوير العمليات.

وعلى العموم فإن التدريب يجب أن يتناول أهمية الجودة وأدواتها وأساليبها والمهارات اللازمة وأساليب حل المشكلات ووضع القرارات ومبادئ القيادة الفعالة والأدوات الإحصائية وطرق قياس الأداء.

رابعاً: الاستعانة بالاستشاريين

الهدف من الاستعانة بالخبرات الخارجية من مستشارين ومؤسسات متخصصة عند تطبيق البرنامج هو تدعيم خبرة المؤسسة ومساعدتها في حل المشاكل التي ستنشأ وخاصة في المراحل الأولى.

خامساً: تشكيل فرق العمل

يتم تأليف فرق العمل بحيث تضم كل واحدة منها ما بين خمسة إلى ثمانية أعضاء من الأقسام المعنية مباشرة أو ممن يؤدون فعلاً العمل المراد تطويره والذي سيتأثر بنتائج المشروع.

وحيث أن هذا الفرق ستقوم بالتحسين فيجب أن يكونوا من الأشخاص الموثوق بهم، ولديهم الاستعداد للعمل والتطوير وكذا يجب أن يعطوا الصلاحية المراجعة وتقييم المهام التي تتضمنها العملية وتقديم المقترحات لتحسينها.

سادساً: التشجيع والحفز

إن تقدير الأفراد نظير قيامهم بعمل عظيم سيؤدي حتماً إلى تشجيعهم، وزرع الثقة، وتدعيم هذا الأداء المرغوب. وهذا التشجيع والتحفيز له دور كبير في تطوير برنامج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسة واستمراريته. وحيث أن استمرارية البرنامج في المؤسسة يعتمد اعتماداً كلياً على حماس المشاركين في التحسين، لذا ينبغي تعزيز هذا الحماس من خلال الحوافز المناسبة وهذا يتفاوت من المكافأة المالية إلى التشجيع المعنوي.

والخلاصة أن على المؤسسة تبني برنامج حوافز فعال ومرن يخلق جو من الثقة والتشجيع والشعور بالانتماء للمؤسسة وبأهمية الدور الموكل إليهم في تطبيق البرنامج.



سابعاً: الإشراف والمتابعة

من ضروريات تطبيق برنامج الجودة هو الإشراف على فرق العمل بتعديل أي مسار خاطئ ومتابعة إنجازاتهم وتقويمها إذا تطلب الأمر. وكذلك فإن من مستلزمات لجنة الإشراف والمتابعة هو التنسيق بين مختلف الأفراد والإدارات في المؤسسة وتذليل الصعوبات التي تعترض فرق العمل مع الأخذ في الاعتبار المصلحة العامة.

ثامناً: إستراتيجية التطبيق

إن إستراتيجية تطوير وإدخال برنامج إدارة الجودة الشاملة إلى حيز التطبيق يمر بعدة خطوات أو مراحل بدء من الإعداد لهذا البرنامج حتى تحقيق النتائج وتقييمها.

- الإعداد: هي مرحلة تبادل المعرفة ونشر الخبرات وتحديد مدى الحاجة للتحسن بإجراء مراجعة شاملة لنتائج تطبيق هذا المفهوم في المؤسسات الأخرى. ويتم في هذه مرحلة وضع الأهداف المرغوبة.
- التخطيط: ويتم فيها وضع خطة وكيفية التطبيق وتحديد الموارد اللازمة لخطة التطبيق.
- التقييم: وذلك باستخدام الطرق الإحصائية للتطوير المستمر وقياس مستوى الأداء وتحسينها.

خامسا: مراحل مشاريع التحسين

تمر مشاريع التحسين للعمليات بعدة مراحل بدءاً من اختيار العملية وحتى تنفيذ مقترحات التطوير، وفي كل مرحلة يتم استخدام أدوات وأساليب إدارة الجودة الشاملة لإنجاز الهدف المطلوب.

المرحلة الأولى: اختيار المشروع / العملية

هنا يتم تحديد مجال الدراسة حيث يتم التركيز على عملية رئيسية واحدة من أعمال الإدارة أو القسم في المؤسسة والمعيار في اختيار المشروع يتم بناء على الأسس الآتية:

١. أن تكون العملية الأهم بالنسبة للقسم وأكثر المهام تكراراً وتستهلك معظم الوقت داخل القسم.
٢. أن تكون العملية تستهلك أغلب موارد القسم من حيث العمالة، المواد، السيارات، العدد، أجهزة الحاسب الآلي.. الخ.
٣. أن تكون الأهم للعملاء.

إن سوء اختيار المشروع أو العملية سيؤدي حتماً إلى إضاعة الفرص لتطوير العمليات الحساسة للعميل أو للمؤسسة وكذلك فإنه يعتبر عاملاً من عوامل فشل برنامج الجودة في المؤسسة.

ومن الأدوات والتقنيات التي تستخدم لاختيار المشروع نذكر ما يلي: (١) عصف الأفكار. (٢) تحليل المنتجات والخدمات. (٣) استبيان العملاء.



المرحلة الثانية: تحليل العملية

وذلك بتحديد إجراءاتها ومهامها التفصيلية من البداية إلى النهاية لتقديم الخدمة أو المنتج ويتم تحليل جميع المهام من حيث أهميتها وفائدتها للعميل أو للعملية وحساب الوقت لكل مهمة في العملية. وأيضاً يجري هنا تحديد الأسباب الداعية للقيام بهذه المهام وكيفية أدائها.

إن هذه المرحلة تساعد كثيراً في كشف التحسينات الممكنة ومن الأدوات التي تستخدم في هذه المرحلة ما يلي:

١. تخطيط العملية.
٢. تحليل العملية.
٣. تحليل السبب والنتيجة.

المرحلة الثالثة: جميع المعلومات وتحليلها

يتم هنا تحديد المعلومات المطلوب جمعها وكميتها والطريقة المناسبة لجمعها. وبعد ذلك يتم تحليلها واتخاذ القرار المناسب.

وهذا يستلزم الاتصال بالعملاء والتعرف على متطلباتهم من خلال المسح الميداني أو توزيع الاستبيانات أو دعوتهم للاجتماع بهم، والأدوات التي تستخدم في هذه المرحلة: (١) اختيار العينة. (٢) الأدوات الإحصائية. (٣) الرسومات البيانية. (٤) استبيانات العملاء.

المرحلة الرابعة: ابتكار التحسينات

بناءا على المعلومات المتوفرة والتي تم جنيها من المرحلتين السابقتين، يتم هنا تقديم مقترحات وأفكار التحسين. ومن الأدوات المستخدمة في هذه المرحلة ما يلي: (١) عصف الأفكار. (٢) استبيانات العملاء.

المرحلة الخامسة: تحليل الفرص

وهي المرحلة الحاسمة حيث يتم تحليل ايجابيات وسلبيات فرص التحسينات التي تم التقدم بها وذلك لمعرفة مدى إمكانية تطبيقها. إن التحليل الجيد للتحسينات ومعرفة مالها وما عليها يساعد كثيراً الإدارة العليا بالموافقة عليها أو رفضها.

ومن التقنيات المستخدمة ما يلي: - تقييم الأفكار. - تحليل التكاليف والفوائد. - تحليل مجالات القوى. - مخطط الطوارئ. - عصف الأفكار.

وينتهي مشروع التحسين بتقديم الخطة لتطبيقها في المؤسسة ويتم مراجعتها من وقت لآخر.



د. جميل شيخ عثمان
مدرس الجودة وعلوم الإدارة الصناعية في
جامعات حلب ودمشق والافتراضية السورية

Six-Sigma: أحد أحدث أساليب الجود

تهدف Six-Sigma إلى تقليل وتخفيض عدد العيوب ليصل إلى نسبة ٣,٤ وحدة في مليون فرصة (DPMO ٣,٤) وهذا يعني تحقيق عمل سليم وخال من الأخطاء مع دقة أداء تعادل ٩٩,٩٩٩٦٦٪

يعد مفهوم Six-Sigma أحد أشهر المفاهيم في عالم إدارة الجودة ويعتمد نظام Six-Sigma على التحليل المتزايد للبيانات والإحصائيات المجمعة للتعرف على مواطن الخلل والعيوب في الإجراءات أو المنتجات/الخدمات، وذلك للعمل على معالجتها بشكل دائم ومحاولة تقليل نسبة الأخطاء لتصل إلى نسبة صفر كلما أمكن ذلك.

حسب شركة موتورولا، فإن ستة سيجما هي برنامج لتحسين الجودة من خلال الوصول لهدف تقليل وتخفيض عدد العيوب ليصل إلى نسبة ٣,٤ وحدة في مليون فرصة. في هذا التعريف إن ستة سيجما هي مقياس إحصائي يشير إلى نسبة ٣,٤ وحدة معيبة في كل مليون وحدة منتجة وهذا يعني تحقيق دقة أداء تعادل ٩٩,٩٩٩٦٦٪.

إن ستة سيجما تعتبر بمثابة رؤية إدارية إستراتيجية تمكن المنشآت من التحسن بصورة كبيرة فيما يخص عملياتها الأساسية وهيكلها من خلال تصميم ومراقبة أنشطة الأعمال اليومية بحيث يتم تقليل الفاقد واستهلاك المصادر (الوقت – الطاقات الذهنية – الطاقات المادية) وفي نفس الوقت تلبية احتياجات العميل وتحقيق القناعة لديه، وتسعى لتحقيق درجة التميز عن طريق التركيز على العملاء وتحليل احتياجاتهم ومراقبة العمليات وتحسينها بصفة دورية، فهي تمثل في آن واحد كل من الرؤية والهدف والرمز في مبادرة الجودة، وهي تتضمن العناصر التالية:

١. إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management): التي توفر الأدوات والأساليب اللازمة لإحداث التغيرات الثقافية وتطوير وتحسين العمليات داخل المنشأة.

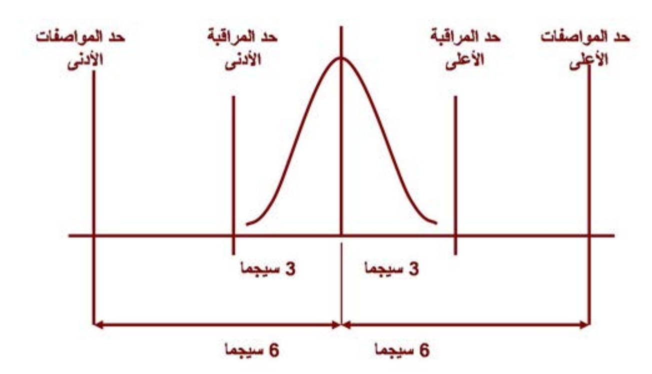
٢. المراقبة الإحصائية للعمليات (Statistical Process Control): حيث يتم استخدام أدوات القياس والتحليل لمراقبة العملية والتدخل في حالة حدوث انحرافات عن الخصائص القياسية للجودة.

٣. طريقة إدارية عصرية تهدف إلى تحقيق مستويات أداء قريبة من الكمال تقوم على تطوير وتحسين العمليات والتركيز على إرضاء العملاء.

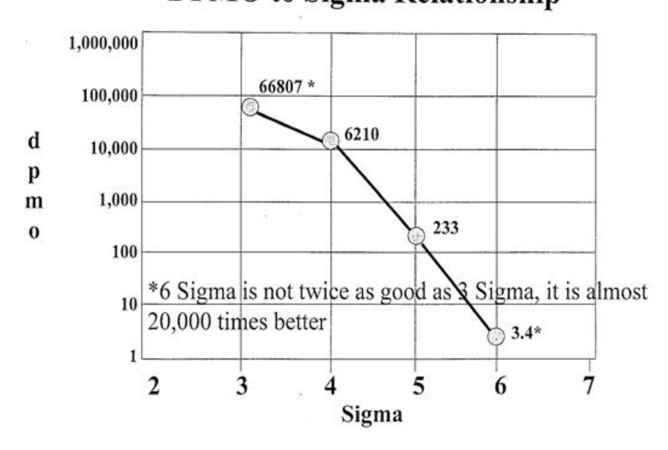
لماذا ٦ سيجما؟ وليست ٣ أو ٤؟

لو أردنا تنظيف ٣٠٠٠ متر مكعب من السجاد وأوكلنا المهمة إلى شركتين بالمناصفة وكانت إحدى الشركتين تعمل على مستوى ثلاثة سيجما والثانية تعمل على مستوى ستة سيجما، سنجد عند الشركة الأولى ٤ أقدام من السجاد مازالت متسخة أو دون المستوى المطلوب (أي بما يعادل مساحة كرسي أو كنبة)، وسنجد عند الشركة الثانية منطقة متسخة بحجم رأس الدبوس (أي غير مرئية).

الشكل التالي يوضح حدود المواصفات والمراقبة والفرق في التباين بين سيجما ستة وسيجما ثلاثة:



ويبيّن المخطط التالي علاقة مستوى سيجما بعدد العيوب في المليون:



تطبيق Six-Sigma في المجال الخدمي

حالة تطبيقية في مجال الخدمة الفندقية في الصناعة الفندقية: يعد أي اتصال بين نزيل الفندق والموظف عبارة عن معاملة، ويمكن أن تشمل المعاملة الكفاءة التي تم بها حجز غرفة، وكفاءة موظف الاستقبال في أخذ البيانات الخاصة بالنزيل لدى وصوله إلى الفندق ونظافة الغرف والخدمات المقدمة في الغرف (S.R)، وغيرها من عمليات حيث يتم حساب كل هذه العمليات بمقياس الزمن والدقة والكفاءة العالية بتقديم هذه الخدمات حيث تم تطبيق معيار Six-Sigma على سلسلة فنادق معينة فوجد مثلاً زمن طلب القهوة من خدمة الغرف يستغرق بالمعدل (١٢) دقيقة، وبعد تحليل الأسباب ومعالجتها من قبل الفريق المكلف تم تخفيضها إلى (٥) دقائق وهكذا بالنسبة للخدمات الأخرى مثل نظافة الغرف وغيرها، حيث يتم تحسينها اعتماداً على آراء الزبائن وتحديد المشكلات وتشخيصها وتكليف فريق عمل لغرض تحسين كفاءة الأداء وتقليل الفترة الزمنية لذلك إلى أكثر من نصف الوقت المحدد، ويمكن للشركات أيضاً أن تنشئ فئات قياسية ويتم جمع البيانات وتحليلها بواسطة الأدوات الإحصائية لتحديد مستوى أساسي للقدرة، ونتيجة ذلك يمكن تحديد العيوب التي يتكرر حدوثها كثيراً بدقة.

وهناك أمثلة عديدة يمكن تناولها في القطاعات الخدمية مثل المستشفيات حيث يمكن دراسة وتحسين الأداء للعمليات وزيادة رضا المرضى الداخلين للمستشفى والإجراءات الخاصة بكل مريض منذ دخوله لحين خروجه من المستشفيات والعيادات الخارجية والطوارئ وغيرها.

ويمكن التطرق إلى أمثلة أخرى حول استخدام ٦ سيجما مثلاً في نقل حقائب المسافرين على الخطوط الجوية لبعض الشركات التي تنقل المسافرين، وهي تعمل في حدود ثلاثة سيجما وأربع سيجما باعتبارها من الخطوط الجوية المتميزة لأنها تعمل تحت هذا المعدل فنلاحظ أن من بين مليون مسافر على تلك الخطوط فإن هناك خطأ بعدم إيصال الحقائب يتراوح بين (٦٠٠٠ إلى ٢٣٠٠٠) من المليون لا تصل حقائبهم مما يسبب إزعاجاً كبيراً لهذا العدد آخذين بعين الاعتبار أن كل شخص لم يحصل على خدمة جيدة أو حصول أخطاء مزعجة له يؤثر على الأقل على خمسة أشخاص بنقل صورة غير جيدة عن المؤسسة التي قدمت له تلك الخدمة، وهذا يسبب خسارة كبيرة بعدد العملاء المتعاملين مع تلك المؤسسة والتي تسبب خسائر كبيرة على المدى الزمني، وهذا يؤثر على استمرار تلك الشركات أو المؤسسات بالعمل والمنافسة، ويمكن حساب الخسائر الكبيرة التي تتكبدها تلك المؤسسات، ويمكن حسابها بمعادلة بسيطة ومقارنتها مع درجة السيجما التي تتعامل معها المؤسسة إن كانت مؤسسة خدمية أو إنتاجية (صناعية)، والجدول التالي يبين تكلفة الجودة مع مستوى السيجما.

مستوى سيجما	نسبة التكلفة
٢	أكثر من ٤٠٪
٣	من ٢٥ – ٤٠٪
٤	من ١٥ – ٢٥٪
٥	من ٥ – ١٥٪
٦	١٪

يحقق كل تقدم في مستوى سيجما ١٠٪ من التحسن في الدخل الصافي.

يقول لاري يوسيد :

أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة هي أسلوب للبقاء والمنافسة ولكن تطبيق Six-Sigma هي أسلوب للازدهار

فوائد تطبيق ٦ سيجما

- التوسع في المعارف العلمية والعملية ذات العلاقة بالعمليات من خلال المناقشة والتحليل المتكرر لها
- تقليل الأخطاء وتخفيض الزمن اللازم لتحقيق المنتج/الخدمة من خلال فحص وتحليل كافة العمليات
- زيادة الإنتاجية وتعظيم المردود من خلال التحسن المستمر للعمليات
- تحسين التواصل وروح العمل الجماعي من خلال المشاركة الجماعية في طرح الأفكار وإيجاد الحلول
- تقليص الاختلاف في الأداء مما يزيد في ثقة العميل بمنتجات المؤسسة



د. عبد الباري مشعل
المدير العام شركة رقابة للاستشارات،
المملكة المتحدة

العوامل التي تحدد توزيع الأرباح على المودعين في البنوك الإسلامية

ونموذج بنك الإنماء في احتساب الربح في حال خلط أموال المضاربة بأموال المضارب

الحلقة (٤)

٦. نموذج بنك الإنماء في احتساب ربح الحسابات الاستثمارية المطلقة:

يعد بنك الإنماء أول بنك سعودي تقر هيئته الشرعية منتج حساب استثماري يقوم على خلط أموال المضاربة بأموال المضارب، ويكيف على أساس المضاربة المطلقة. واختار المصرف تسميته حساب التوفير والادخار، وقد تم التوصل إلى النموذج القابل للتطبيق بعد دراسات معمقة، وورش عمل متعددة بين الأطراف ذات العلاقة في المصرف. وفيما يأتي نعرض للنموذج المعتمد من الهيئة الشرعية للمصرف.

١/٦ الوعاء الاستثماري:

يتكون الوعاء الاستثماري من المصادر الآتية:

١. مصادر الأموال الذاتية للمصرف.
٢. الحسابات الجارية، وما في حكمها مثل: المخصصات، والتأمينات النقدية المضمونة على المصرف.
٣. حسابات التوفير والادخار.

٢/٦ معايير حساب الأرباح والخسائر وتوزيعها:

١/٢/٦ إيرادات الوعاء الاستثماري:

تشمل إيرادات عمليات الاستثمار والتمويل (الخزينة والتجزئة والشركات) دون إيرادات الخدمات المصرفية.

٢/٢/٦ المصروفات:

يتحمل الوعاء الاستثماري مصروفات عمليات الاستثمار المباشرة، وهي النفقات الفعلية التي دفعت في عمليات الاستثمار والتمويل، أما المصروفات الإدارية والعمومية فيتحملها المصرف. وتتمثل المصروفات المباشرة فيما يأتي:

١. بدل السفر، تذاكر السفر.
٢. الاستشارات الفنية والقانونية.
٣. الترجمة بمكاتب متخصصة.
٤. حملات إعلانية.
٥. رسوم وعمولات مدفوعة لموردين
٦. تكاليف تقييم ورهونات.
٧. ٥٠٪ من فرق العملة (ربح/خسارة).
٨. ٥٠٪ من فرق إعادة التقييم (ربح/خسارة).

٣/٢/٦ المخصصات:

١. يقوم المصرف بتكوين مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، من إيرادات الوعاء الاستثماري لمواجهة النقص الذي يحتمل حدوثه عند تحصيل ديون مشكوك في تحصيلها، ويعود هذا المخصص ليمثل ربحاً من جملة أرباح الوعاء الاستثماري إذا تم تحصيل الديون التي اقتطع هذا المخصص لأجلها.
٢. يتم اقتطاع مخصص مخاطر الاستثمار، من أرباح المودعين بعد استبعاد حصة المضارب، لغرض مواجهة الخسائر المحتملة عند حدوثها، ويؤول إلى الأعمال الخيرية في حال إقفال حسابات التوفير والادخار أو تصفية المصرف.
٣. يتم اقتطاع مخصص إهلاك الأصول الثابتة، من حصة المصرف وحده لغرض مواجهة النقص الذي يحصل في التكلفة التاريخية لقيمة الموجودات الثابتة.

٤/٢/٦ أرباح الوعاء الاستثماري:

١. ربح الوعاء الاستثماري: هو الفرق بين الإيرادات والمصروفات بما فيها مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
٢. يحسب الربح وفق التقويم اليومي لموجودات الوعاء الاستثماري وتوزع الأرباح أو الخسائر في نهاية كل شهر.

أ. يتم اقتطاع حصة المضارب من الربح بالنسبة المتفق عليها.

ب. يقسم الباقي بين أصحاب حسابات التوفير والادخار والمصرف بنسبة مساهمة كل طرف في الوعاء الاستثماري.

ج. يتم حسم مخصص مخاطر الاستثمار من حصة أصحاب حسابات التوفير والادخار من الربح بهدف تعويض خسائرهم المحتملة في عمليات الاستثمار ويكون تكوين هذا المخصص وفقاً للمعايير المتبعة في ذلك.

د. المتبقي من الربح بعد حسم مخصص مخاطر الاستثمار يكون هو الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات التوفير والادخار.

٥/٢/٦ تحميل الخسائر:

في حال تحقق خسائر عن مدة الاستثمار فإن خسائر عملاء حسابات التوفير والادخار تحمل على مخصص مخاطر الاستثمار، فإن لم يكف فيتم تحميلها على الوعاء الاستثماري بنسبة الأموال المساهمة في الاستثمار.

٣/٦ صور (باقات) المنتج:

سيقدم المصرف ثلاث باقات من الحسابات:

النوع الأول: حساب يجمع بين مزايا الحساب الجاري والحساب الاستثماري، فيقسم الرصيد فيه إلى قسمين:

القسم الأول: يتاح فيه للعميل سحبه خلال فترة الاستثمار، ولا يستحق العميل عليه أرباحاً. ويكون بنسبة... ٪ من إجمالي الرصيد.

القسم الثاني: يكون رأس مال المضاربة الذي يستحق العميل عليه أرباحاً. ويكون بنسبة... ٪ من إجمالي الرصيد. ولا يتاح للعميل السحب منه خلال مدة الاستثمار.

النوع الثاني: حساب لا يتاح للعميل فيه السحب مطلقاً، فيكون رأس المال المستثمر هو رصيد الحساب كاملاً عند بداية مدة الاستثمار شريطة ألا يقل الرصيد عن حد أدنى في بداية مدة الاستثمار.

النوع الثالث: وهو كالنوع الثاني غير أنه لا يشترط حد أدنى للرصيد المتوفر في بداية مدة الاستثمار.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. والحمد لله رب العالمين.

ملخص البحث

تعرض البحث بالوصف والتحليل والمناقشة لعدد من العوامل التي تسهم في تحديد الأرباح الموزعة على المودعين في البنوك الإسلامية بأنواعها المختلفة. وقد صنف البحث مجموعة العوامل إلى خمس مجموعات تجمع كل مجموعة عدداً من العوامل المتجانسة، وهذه المجموعات هي:

١. هيكل الودائع والتشغيل في البنك الإسلامي: وتحت هذه المجموعة تناول البحث مصادر الأموال وأنواع الودائع وشكل العائد في كل نوع وصور التوظيف في البنك الإسلامي.
٢. مساهمة الاحتياطيات والمخصصات والنفقات في الوعاء المشترك: وفي هذه المجموعة تمت التفرقة بين الاحتياطيات والمخصصات التي تدخل في الوعاء الاستثماري وهي التي تم تكوينها من إيرادات هذا الوعاء، وتلك التي تكون ملكا للبنك فقط ولا علاقة للمودعين بها وهي التي تخصم من حصة البنك وعائداته الخاصة.
٣. المتطلبات الإشرافية وعوامل المخاطرة والسيولة: وفي هذه المجموعة تمت مناقشة أثر عدد من العوامل على الأرباح الموزعة على المودعين مثل: معدل التشغيل وصلته بنسبة الاحتياطي القانوني والسيولة والمخاطر، وأولوية الاستثمار.
٤. التوقيت الزمني لتوزيع الأرباح والاستثمار: وفي هذه المجموعة تمت مناقشة أثر استمرار الاستثمار وعدم تصفيته على توزيع الأرباح، والذي وجد حله في حساب النمر أو الأعداد والتنضيض الحكمي.
٥. نسب توزيع الربح والمقارنة مع سعر الفائدة وعائد المساهمين: وفي هذه المجموعة تم التعرف لنسبة توزيع الربح بين البنك والمودعين، وأثر الحرص على التساوي بين العائد الموزع على المودعين في البنوك الإسلامية وفائدة الودائع في البنوك الربوية، وكذلك أثر الحرص على تخفيض التفاوت بين عائد المساهمين والمودعين في البنك نفسه.
٦. تم عرض حسابات التوفير والادخار كنموذج تطبيقي لاحتساب وتوزيع الربح في حال خلط أموال المضاربة بأموال المضارب.

المراجع:

١. الأمين، حسن الأمين، المضاربة وتطبيقاتها الحديثة، منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ط٣، ٢٠٠٠م
٢. البنك الإسلامي الأردني، نشرة تعريفية.
٣. بيت التمويل الكويتي، نشرات الودائع.
٤. حسان، حسين حامد حسان، "توزيع المصاريف الإدارية بين المساهمين والمودعين، المؤتمر الفقهي الأول للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت، ٢١-٢٢ شوال ١٤٢٧هـ، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م.
٥. الشباني، محمد الشباني، بنوك تجارية بدون ربا، دار عالم الكتب، الرياض ١٩٨٧.
٦. قانون البنك الإسلامي الأردني.
٧. قحف، منذر قحف، توزيع الأرباح في البنوك الإسلامية، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامية للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج٣، ع٢، مج٤، ع١، رجب ١٤١٧هـ-١٩٩٦.
٨. قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
٩. قرارات وتوصيات ندوات البركة للاقتصاد الإسلامي، ١٤٠٣هـ-١٤٢٢هـ/١٩٨١-٢٠٠١م.
١٠. عبدالباري مشعل، "تطبيقات الوكالة والفضالة والمرابحة بصفة البنك مشترياً"، ندوة البركة الثامنة والعشرين، ٤-٥ رمضان ١٤٢٨هـ - ١٦-١٧ سبتمبر ٢٠٠٧م.
١١. عمر، محمد عبدالحليم عمر، "الأسس الشرعية لتوزيع الأرباح في المصارف الإسلامية"، كتاب الوقائع، الجزء الثاني، دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، ٢٥-٢٧ صفر ١٤٢٣هـ، ٧-٩ مايو ٢٠٠٢م.
١٢. عيسى، موسى آدم عيسى، "توزيع المصاريف الإدارية بين المساهمين والمودعين، المؤتمر الفقهي الأول للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت، ٢١-٢٢ شوال ١٤٢٧هـ، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م.
١٣. حمود (١)، سامي حمود، تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ط٢، ١٩٨٢م.
١٤. حمود (٢)، سامي حمود، "معايير احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية"، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، البنك الإسلامية للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مج٣، ع٢، مج٤، ع١، رجب ١٤١٧هـ-١٩٩٦.
١٥. القره داغي، علي محيي الدين القره داغي، "الأسس الشرعية لتوزيع الخسائر والأرباح في البنوك الإسلامية"، ضمن كتاب فقه البنوك الإسلامية: دراسة فقهية واقتصادية، دار البشائر، ط٢، ٢٠٠٧م.
١٦. القري، محمد علي القري، "عرض لبعض مشكلات البنوك الإسلامية ومقترحات لمواجهتها"، ضمن مجلد ندوة قضايا معاصرة في النقود والبنوك والمساهمة في الشركات"، المنعقدة بجدة، أبريل ١٩٩٣، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بجدة.
١٧. المؤتمر الفقهي الأول للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت، ٢١-٢٢ شوال ١٤٢٧هـ-١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٦م.
١٨. المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يونيو٢٠٠٧م.
١٩. معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يونيو٢٠٠٠.
٢٠. المصري، رفيق المصري، "أهمية الزمن في توزيع الأرباح على الودائع في المصارف الإسلامية"، ضمن كتاب بحوث في المصارف الإسلامية، دار المكتبي، ط١، ٢٠٠١.



د.شمسية بنت محمد
باحثة في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في التمويل الإسلامي "إسرا"

مبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي

مقدمة

في تعاليم الدين الإسلاميّ يعتبر الرِّبح عند المفسرين وبعض الفقهاء هو الزيادة على رأس المال نتيجة تقليبه في الأنشطة التِّجارية من بيْع وشراء. أمّا عند بعضهم الآخر فالرِّبح هو الزّائد على رأس المال بعد تغطية التّكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزّيادة.

غير أن تعريفهم هذا للرّبح لم يميِّز بين ما كان مشروعاً وغير مشروع، وما اختلف فيه. فالرّبح قد يكون ناتجاً عن صفقة تجارية أو صناعية محرّمة مثل التعامل بالربا أو بيع المخدرات أو تصرّف منهيّ عنه مثل التجارة القائمة على الاحتكار والغش والغرر وغير ذلك. ولذا لا بد من إضافة قيد على ذلك التعريف لكي يعكس الصورة الحقيقية لمفهوم الربح في الفقه الإسلامي. كذلك إنّ التعريف لا يشمل عائد النشاط الصناعي والخدمي وغير ذلك مع أنّ هذه العوائد تعدّ ربحاً. ولذا أرى أن يكون تعريف الربح شرعاً بأنه "الزائد على رأس المال نتيجة تقليبه في الأنشطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها، بعد تغطية جميع التكاليف المنفقة عليه للحصول على تلك الزيادة.

ويترتب على هذا التعريف ما يلي:

أولا: الربح ينتج من تفاعل عنصريْ الإنتاج الرئيسيّن وهما: العمل ورأس المال. وعلى هذا يعتبر كل عائد ناتج من تفاعل هذين العنصرين ربحاً، وما لا ينتج من تفاعلهما لا يعد ربحاً.

وهنا يتضح بأنّ العمل له دور كبير في تحصيل الربح، فالربح في الفقه الإسلامي له علاقة وثيقة بالعمل أو بجهد الإنسان باعتبار أن العمل هو "العنصر المعنوي الوحيد من بين العناصر التي يترتب عليها الإنتاج.

وعلى هذا فالربح يختلف عن الفائدة بالمفهوم السائد اليوم، فالأول لا ينتج إلا بوجود العمل من قبل الإنسان. ومما يؤيد ذلك أن المفسرين والفقهاء يُسندون الربح إلى التجارة، وفي التجارة يوجد جهد من التاجر وذلك بشراء عروض التجارة وبيعها.

ثانياً: إن مقدار الربح غير محدد مسبقاً إلا في بيع المرابحة، لأن حصول الربح أمر محتمل. لذلك لا يجوز تحديد مقدار معين للربح في الشركة بل يجب أن يكون جزءاً شائعاً كالثلث والربع ونحوه.

يقول الكاساني: " ومنها (أي من شروط الشركة) أن يكون الربح جزءاً شائعاً في الجملة لا معيناً. فإن عيَّنا عشرة أو نحو ذلك، كانت الشركة فاسدة لأن العقد يقتضي تحقيق الشركة في الربح،والتّعيين يقطع الشركة لجواز ألا يحصل من الربح إلاّ القدر المعين لأحدهما، فلا تتحقق الشركة في الربح".

ثالثاً: لا يعدّ الزائد عن رأس المال ربحاً إلا بعد خصم جميع التكاليف المنفقة على تلك الزيادة. ذلك لأن المقصود من التجارة هو سلامة رأس المال وحصول الربح، ومن لم يسلم رأس ماله لا يعدّ رابحاً ولأن الربح وقاية لرأس المال.

مبدأ استحقاق الربح بالمال

تعددت مبادئ استحقاق الربح في الفقه الإسلامي وتنوعت أسبابه. فقد يستحق الربح بسبب المال، وقد يستحق الربح بسبب العمل المبذول في تقليب المال واستثماره وتنميته، وقد يستحق الربح بسبب الضمان. وفيما يلي أعرض تفاصيل الأقوال في هذه الأسباب التي يستحق بها الربح.

مبدأ استحقاق الربح بالمال

إن الربح يستحق بالمال لأنه نماؤه. فصاحب المنشأة الفردية إذا بذل مالاً فإنه يستحق الربح الناتج عن تقليب ماله في الأنشطة التجارية. والمرابح في بيع المرابحة يستحق الربح بماله وعمله. ورب المال في المضاربة يستحق الربح لأنه نماء ماله. والشريك إذا قدم مالاً وعملاً يستحق الربح بماله وعمله. وفي المضاربة إذا دخل مع المالك أو صاحب المال طرف آخر بعمله فإن المبدأ الأصلي في استحقاق الربح يبقى سارياً بالنسبة للمالك، ويضاف إليه استحقاق العامل للربح، لأنه (أي الربح) إنما حصل بعمله (أي الطرف الثاني/المضارب).

ويتضح هذا عند معالجة فساد المضاربة، فإن المضاربة إذا فسدت تنقلب إجارة، والربح يستحقه رب المال فحسب، وللعامل أجر المثل.

واستحقاق الربح بالمال متفق عليه عند الفقهاء.

ومن الجدير بالذكر أنه يشترط لاستحقاق الربح بالمال أن يكون المال مضموناً. وذلك أن رب المال في المضاربة يستحق الربح بماله، إذ هو الذي

يتحمل مخاطرة خسارة رأس ماله لأنه مالكه. والمالك هو الذي يجب أن يضمن أخطار ملكيته .

وبناء على ما تقدم، يتبين أن المال والضمان يتعلقان دوماً بالمالك، والمالك بصفة ملكيته وضمانه يستحق الربح في المضاربة. ولذا لم يكن استحقاق رب المال للربح بالمال فحسب، ولكن به وبالضمان معاً أي بالمال المضمون. ولعل السبب في قول الفقهاء أنّ رب المال يستحق الربح بالمال فقط دون ذكر الضمان هو أن ضمان المالك أي صاحب رأس المال لماله شيء معلوم بالضرورة أو شيء بديهي، فلا حاجة لذكره مقترناً بالمال المملوك لأحد.

مبدأ استحقاق الربح بالعمل

إن الربح يستحق أيضاً بالعمل. فصاحب المنشأة الفردية إذا بذل عملاً تجارياً فإنه يستحق الربح لقاء عمله، والعامل في المضاربة يستحق الربح بعمله لأن الربح يحصل بالعمل.

ومبدأ استحقاق الربح بالعمل في شركة المضاربة متفق عليه عند الفقهاء. ولذا قال: إن للعامل حقاً في الربح لأنه يحصل بالعمل. أما في الشركات الأخرى - وبخاصة شركة العنان- ففي استحقاق الربح بالعمل خلاف بين الفقهاء. فذهب الحنفية والحنابلة والزيدية والإباضية إلى أن للعمل حقاً في الربح. وعلى هذا لا يشترطون أن يكون الربح لكل من الشريكين حسب حصة كل منهما في رأس المال، بل يجيزون أن يتفاوتا في الربح وإن كان رأس مالهما متساوياً. ذلك لأنهما قد يتفاضلان في العمل لقوة أحدهما وحذقه. ولذا قالوا بمبدأ الربح على ما شرطا.

أما المالكية والشافعية والإمامية والظاهرية ، فإنهم لا يقولون باستحقاق الربح بالعمل في شركة العنان. وعلى هذا ذهبوا إلى أن الربح في شركة العنان يكون بحسب حصة كل شريك في رأس المال فلا يجوز أن يزيد الربح على ذلك.

والذي يترجّح لي، أن للعمل في الشركة حقا في الربح، إذ إن الناس متفاوتون من حيث القوة والحذق، فالأقوى يعمل أكثر كما أن الأحذق يعمل أحسن ممن دونه، فمن العدل أن يكون له (أي العمل) حظ من الربح.

مبدأ استحقاق الربح بالضمان

الضمان يعني المخاطرة، أو بعبارة أدق: ضمان المخاطرة، أي تحمل مسؤولية التلف أو الخسارة إذا وقعت.

للضمان حق في الربح لقول رسول الله: "الخراج بالضمان". ومبدأ استحقاق الربح بالضمان صرّح به الحنفية والحنابلة والإباضية.

وإن قيل إنّ مبدأ الضمان يستحق به الربح على وجه الاستقلال، يجاب بأنه لو كان هذا هو الذي يقصده القائلون بهذا المبدأ فيه نظر، ذلك لأن معنى الحديث محمول على ضمان الملك، أي ضمان المال المملوك. فمناسبة الحديث "أن رجلا اشترى شيئاً له خراج (غلة)، ثم تبين له فيه عيّب، فأراد ردّه إلى البائع بخيار العيب، فقبل البائع أن يسترجع المبيع، على أن يرد إلى المشتري الثمن ناقصاً بمقدار قيمة غَلّته خلال مدة وجوده بيد المشتري، فلم يجز ذلك الرّسول. ذلك لأن هذه الغَلة التي استفاد منها المشتري، إنما هي في مقابل مسؤوليته عن تحمّل خطر التلف. فلو تلف المبيع خلال هذه المدة، لكان المسؤول عنه هو المشتري."

وبناءً على ذلك، كان المقصود بالضمان في الحديث السابق هو ضمان الملك أي الضمان التابع للملك، وليس مجرّد الضمان.

يؤكد الزركشي هذا المعنى في قواعده عند بيان قاعدة " الخراج بالضمان " المستمدة من ذلك الحديث، حيث قال: "ما خرج من الشيء من عين ومنفعة وغَلّة، فهي للمشتري عوض ما كان عليه من ضمان الملك، فإنه لو تلف المبيع كان من ضمانه، فالغلة له، ليكون الغنم في مقابلة الغرم ".

وقد طبق هذا المبدأَ الفقهاءُ الذين صرحوا باستحقاق الربح بالضمان على شركة الأعمال وشركة الوجوه. والمتقبل في شركة الأعمال يستحق الربح بالضمان أو بعبارة أدق بالضمان المقترن بالعمل. وعمل المتقبل الضامن يتمثل في مقابلة الزبائن، والاتفاق معهم، والبحث عن عُمّال، والإشراف عليهم، وإدارة العمل وبالتالي، فإن الضمان في شركة الأعمال مقترن بالعمل، وليس منفرداً، بل هو تابع.

وفي شركة الوجوه يقسم الربح بين الشركاء حسب الضمان أي ضمان الملك، إذ إن المشترى مملوك للشركاء بحسب ما اتفقوا عليه من حصة، كاتّفاقهم على أن يكون المشترى بينهم مثالثة. فاستحقاق الشركاء للربح في شركة الوجوه ليس بالضمان وحده بل بالضمان والمال معاً.

وبناء على ما تقدم، يتضح بأنّ الضمان أو المخاطرة ليس له حق في الربح على وجه الاستقلال، بل على وجه التّبعيّة، سواء أكان تابعاً للمال أم تابعاً للعمل. وبالتالي فإنّ المال والعمل هما السّبب الرئيس أو الأصيل في استحقاق الربح.

الخلاصة

تبيّن مما سبق أنه لا يستحق الربح في العملية التجارية والاستثمارية إلا إذا كان نتيجة عن مال أو عمل أو ضمان. وعلى هذا، فكل زيادة من دون شيء من الأسباب الثلاثة المذكورة لا يسمى ربحاً.

المراجع:

- × د. شمسية هي الآن باحثة كبيرة في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في التمويل الإسلامي المعروفة بـ"إسرا" . هي خبيرة في فقه المعاملات والمواريث. وهي سابقاً أستاذة مشاركة في قسم الفقه وأصوله في أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة مالايا-ماليزيا. حصلت على ماجستير في نفس الجامعة والدرجة العليا-دكتوراة في جامعة الأردن. وكانت عضوا في مجالس الهيئة الشرعية للعديد من المؤسسات المالية الإسلامية وعلى رأسها البنك المركزي الماليزي وهيئة الأوراق المالية الماليزية وبورصة ماليزيا. بالإضافة إلى هذا، شاركت ولا تزال تشارك في البحوث الشرعية في التمويل الإسلامي، ولها كتب ومقالات في المجلات وشاركت في المؤتمرات والندوات محليا ودوليا.

١. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (٣١٠ ه)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: الدكتور بشار عواد، الطبعة الأول، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣ ه – ١٩٩٤ م، ج ١، ص ١٢١؛ وانظر أيضا: الطوسي،أبو جعفر محمد بن حسن(٤٦٠ ه)، التبيان في تفسير القرآن، المطبعة العلمية النجف، ١٣٧٧ ه – ١٩٥٧ م، ج ١، ص ٨٤؛ وابن شيبة، عبد القادر، تهذيب التفسير، الطبعة الأول، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٤ ه ١٩٩٣ م، ج ١، ص ٤٧.

٢. ابن رشد، محمد بن أحمد بن محمد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، الطبعة الأولى، دار القلم، بيروت، ج ٢، ص ٢١٣؛ ابن قدامة، أبو محمد عبد الله بن أحمد، المغني، دار الفكر، بيروت، ج ٤، ص ٢٨٠؛ ابن الهمام، كمال الدين، محمد بن عبد الواحد السواسي، شرح فتح القدير، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمبة، بيروت، ج ٦، ص ٤٥٦.

١. أنس، ابن مالك، المدونة الكبرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٣، ص ٦٢٩؛ الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ١٣٣.

٢. يعد النشاط الصناعي كذلك نشاطا تجارياً. انظر: أبو حازم يحيى إسماعيل، معايير احتساب الأرباح في البنوك الإسلامية، بحيث مقدم إلى مؤتمر المستجدات الفقهية في معاملات البنوك الإسلامية، الجامعة الأردنية، ١٨ نيسان، ١٩٩٤، ص ٧.

٣. هنا ينبغي التنبيه على أن هذه الصياغة انتقيتها من تعريف الباحث السرحي للربح ((بأنه نماء رأس المال، نتيجة لتوظيفه في الأنسطة الاستثمارية المشروعة كالتجارة والصناعة وغيرها))، مع تعديل طفيف في التعبير وزيادة لبعض الكلمات. انظر: السرحي، محمد عبدالله، مشكلات احتساب الأرباح وتوزيعها فب البنوك الإسلامية، رسالة ماجستر، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، ١٩٩٤، ص ١٣.

٤. أباظة،الدكتور إبراهيم دسوقي، الاقتصاد الإسلامي مقوماته ومنهاجه،الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ص ٦٨.

٥. انظر: ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله (٥٤٣ ه)، أحكام القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ ه – ١٩٩٦ م، ج ١، ص ٢٤٢؛ وأبا حيان، محمد بن يوسف (٧٤٥ ه)، تفسير البحر المحيط، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٤ ه – ١٩٩٣م، ج ١، ص ١٩٥؛ وأبا السعود، أبو السعود بن محمد العمادي (٩٨٢ ه)، تفسير أبي السعود، تحقيق: عبد القادر عطا، مكتبة السعادة، ج ١، ص ٨٦؛ والبروسوي، الشيخ إسماعيل حقي (١١٣٧ ه)، تفسير روح البيان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ٦٤.

٦. الكاساني،علاء الدين أبو بكر بن سعود (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٥٩.

٧. انظر: الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨ ه)، الكشاف عن حقائق التنزيل، دار المعرفة،بيروت، ج ١، ص ١٩٤؛ والبيضاوي، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي (٥٥٩ ه)، تفسير البيضاوي (مطبوع مع حاشية الشهاب المسماة عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ – ١٩٩٧م، ج ١، ص ٦٤؛ والرازي، عبد الله بن عمر (٦٠٦ ه)، التفسير الكبير، الطبعة الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ٧٢؛ والمراغي، محمد مصطفى، تفسير المراغي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ١، ص ٥٧؛ وطاحون، أحمد بن محمد، أمثال ونماذج بشرية من القرآن العظيم، الطبعة الثانية، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣ ه – ١٩٩٣م، ج ١، ص ٢٥.

٨. انظر: الرافعي، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد (٦٢٣ ه)، فتح العزيز شرح الوجيز، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الطبة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ ه – ١٩٩٧م، ج ٦، ص ٣٤؛ والحصني، أبو بكر بن محمد تقي الدين (٨٢٩ ه)، كفاية الأخيار، الطبعة الأول، دار الخير، دمشق، ١٤١٢ ه – ١٩٩١م، ص ٢٩٠؛ ابن قدامة، المغني،دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ ه – - ١٩٩٤م، ج ٢، ص ٦٣١–٦٣٢؛ وج ٥، ص ١٧٨.

٩. انظر: الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ١٠٨ ؛ والرملي، شمش الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة (١٠٠٤ ه)، نهاية المحتاج إلى سرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ج ٥، ص ٢٣١؛ والبهوتي، كشاف القناع، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ ه – ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٥٩٥ و٥٩٩؛ والخوئي، أبو القاسم الموسوي، منهاج الصالحين، الطبعة الثانية، دار الزهرة، بيروت، ج ٢، ص ١٢٢؛ ومغنية، محمد جواد، فقه الإمام جعفر الصادق، الطبعة الرابعة، دار الجواد، بيروت، ١٤٠٢ ه – ١٩٨٢م، ج ٣، ص ١٦٢.

١٠. انظر: السرخسي، شمس الأئمة أبو بكر بن أبي سهل (٤٩٠ ه)، المبسوط، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٩ ه ١٩٨٩م، ج ١١، ص ١٥٥؛ والكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٦٢؛ وابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي (٦٨١ ه)، شرح فتح القدير، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ه – ١٩٩٥م، ج ٥، ص ٢٩٧؛ وابن نجيم، البحر الرائق شرح كنز الدقائق، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ ه – ١٩٩٧م، ج ٥، ص ٢٩١؛ والقرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس (٦٨٤ ه)، الزخيرة، تحقيق: الدكتور محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأول، ١٤١٤ ه – ١٩٩٤م، ج ٨، ص ٥٢؛ وخليل، ضياء الدين أبوالمودة خليل بن إسحاق (٧٧٦ ه)، مختصر خليل (مطبوع مع مواهب الجليل)، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ ه – ١٩٩٥م، ج ٧، ص ٨٢؛ والدردير، أحمد بن محمد بن أحمد العدوي (١٢٠١ ه)، الشرح الصغير (مطبوع مع بلغة السالك لأقراب المسالك)، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ه – ١٩٩٥م، ج ٣، ص ٢٩٧؛ الشيرازي، المهذب، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الزحيلي، الطبعة الأول، دار القلم، دمشق، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢ م، ج ٣، ص ٣٢٤؛ والرملي، شمش الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة (١٠٠٤ ه)، نهاية المحتاج إلى سرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ج ٥، ص ١٢–١٣؛ وابن قدامة، المغني،دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ ه – - ١٩٩٤م، ج٥، ص ١٤٠ وما بعدها؛ والبهوتي، كشاف القناع، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ ه – ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٥٩٧–٥٩٨ و٦١١؛ والمرتضى، عيون الأزهار، الطبعة الأول، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٣٣١؛ والحلي، المختصر النافع، دار الكتاب العربي، مصر، ص ١٤٥؛ والطوسي، النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، الطبعة الثانية، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠ ه ١٩٨٠م، ص ٤٢٦؛ وأطفيش، محمد بن يوسف بن عيسي (١٣٣٢ ه)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل (مطبوع مع كتاب النيل)، الطبعة الثالثة، مكتبة الإرشاد، جدة، ج ٥، ص ٢٦١–٢٦٢؛ وابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٤٥٦ ه)، المحلى بالآثار، تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٤١٥.

١١. يجدر بالذكر أن الضمان في اصطلاح الفقهاء يطلق على معنيين: الأول: التزام ما في ذمة الغير من الدين، والثاني: غرامة المتلفات والتعييبات والتغييرات والغصوب برد مثلها إن كان من المثليات أو قيمتها إن كان من القيميات. وبناء على التعريف الثاني يمكن تقسيم الضمان على قسمين: الأول: الضمان بمعنى تحمل الغرامة بعد وقوع سبب الضمان فعلا. هذا الضمان يتحمله غير المالك. والثاني: الضمان بمعنى تحمل مؤونة العين والمسؤولية عنها في حال تلفها أو تعيبها أو نقصان قيمتها. وهذا الضمان يتحمله المالك. فوصف الشخص بأنه ضامن لا يعني بالضرورة تحمله لغرامة واقعة فعلا، إذ مجرد كونه في حال يتحمل معه الخسارة لو وقعت، كاف لأن يسمى ضامنا. انظر تفصيل مفهوم الضمان: معابدة، محمد نوح علي، قاعدة الخراج بالضمان وتطبيقاتها في الفقه الإسلامي، رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية، ١٩٩٨، ص ١١ وبعدها.

١٢. انظر: السرخسي، شمس الأئمة أبو بكر بن أبي سهل (٤٩٠ ه)، المبسوط، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٩ ه ١٩٨٩م، ج ٢٢، ص ٢٨؛والكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٦٢ و٨٠؛ والمواق، أبوعبد الله محمد بن يوسف (٨٩٧ ه)، التاج والإكليل (مطبوع مع مواهب الجليل)، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ ه – ١٩٩٦م، ج ٧، ص ٢٩٥؛ والرملي، شمش الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة (١٠٠٤ ه)، نهاية المحتاج إلى سرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٤م، ج ٥، ص ٢٢٥؛ والبهوتي، كشاف القناع، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ ه – ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٥٨٣؛ والعاملي، زين الدين بن الإمام نور الدين علي بن أحمد بن محمد الجبعي (٩٦٥ ه)، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ج ١، ص ٣٨٠؛ وأطفيش، محمد بن يوسف بن عيسى (١٣٣٢ ه)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل (مطبوع مع كتاب النيل)، الطبعة الثالثة، مكتبة الإرشاد، جدة، ج ٥، ص ٢٦٢؛ وابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٤٥٦ ه)، المحلى بالآثار، تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٧، ص ٩٧.

١٣. انظر: السرخسي، شمس الأئمة أبو بكر بن أبي سهل (٤٩٠ ه)، المبسوط، الطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٩ ه ١٩٨٩م، ج ١١،ص ١٥٥؛ والكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٦٢.

١٤. انظر: ابن قدامة، المغني،دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ ه – - ١٩٩٤م، ج ٥، ص ١١٤؛ والبهوتي، كشاف القناع، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ ه – ١٩٩٧م، ج ٣، ص ٥٨٣.

١٥. انظر: المرتضى، عيون الأزهار، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٧٥م، ص ٣٣١.

١٦. انظر: أطفيش، محمد بن يوسف بن عيسى (١٣٣٢ ه)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل (مطبوع مع كتاب النيل)، الطبعة الثالثة، مكتبة الإرشاد، جدة، ج ٥، ص ٢٦٢.

١٧. انظر: الدسوقي،شمس الدين الشيخ أحمد (١٢٣٠ ه)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ه – ١٩٩٦م، ج ٥، ص ١٣

١٨. انظر: النووي، منهاج الطالبين، (مطبوع مع مغني المحتاج)، الطبعة الأول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥ ه – ١٩٩٤م، ج ٢، ص ٢٧٩.

١٩. انظر: العاملي، زين الدين بن الإمام نور الدين علي بن أحمد بن محمد الجبعي (٩٦٥ ه)، الروضة البهية شرح اللمعة الدمشقية، دار الكتاب العربي، القاهرة، ج ١، ص ٣٧٨.

٢٠. انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد (٤٥٦ ه)، المحلى بالآثار، تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٤١٥.

٢١. انظر: المصري، الدكتور رفيق يونس، عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، الإسلام اليوم، ع ٩–١٠، ١٩٩٢، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثاقفة، المغرب، ص ٤٨.

٢٢. أخرجه الترمذي في البيوع، باب ما جاء فيمن يشتري العبد ويستغله ثم يجد به عيباً، حديث رقم (١٢٨٩)، سنن الترمذي، ج ٤، ص ٤٢. قال: حديث حسن صحيح.

٢٣. انظر: الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن سعود (٥٨٧ ه)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٦، ص ٦٢.

٢٤. انظر:: ابن قدامة، المغني، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ ه – - ١٩٩٤م، ج ٥، ص ١١٤.

٢٥. انظر: أطفيش، محمد بن يوسف بن عيسى (١٣٣٢ ه)، شرح كتاب النيل وشفاء العليل (مطبوع مع كتاب النيل)، الطبعة الثالثة، مكتبة الإرشاد، جدة، ج ٥، ص ٢١٥–٢١٦.

٢٦. قد ذكر مناسبة الحديث في بعض رواية. انظر مثلا: ابن ماجه، في التجارات، باب الخراج بالضمان، حديث رقم (٢٢٤٣)، سنن ابن ماجه، ج ٢، ص ٧٥٤.

٢٧. المصري،الدكتور رفيق يونس، عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، الإسلام اليوم، ع ٩–١٠، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢م، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافية، المغرب، ص ٤٨.

٢٨. الزركشي، المنثور في القواعد، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، الطبعة الأولى، مؤسسة الخليج للطباعة والنشر، الكويت، ١٤٠٢ ه – ١٩٨٢م، ج ٢، ص ١١٩. وانظر ايضا: ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم بن محمد (٩٧٠ ه)، الأشباه والنظائر، تحقيق: محمد مطيع الحافظ، الطبعة الأول، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ ه – ١٩٨٣م، ص ١٧٥–١٧٦؛ والسيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن (٩١١ ه)، الأشباه والنظائر، علق عليه وضبطه خالد عبد الفتاح، الطبعة الأول، ١٤١٥ ه – ١٩٩٤م، ص ١٧٥–١٧٦؛ وباز، سليم رستم، شرح المجلة الأحكام العدلية، الطبعة الثالثة، المطبعة الأدبية، بيروت، ١٩٢٣م، ص ٥٧؛ وحيدر، علي، دررالحكام شرح مجلة الأحكام، الطبعة الأول، دار الجيل، بيروت، ١٤١١ ه – ١٩٩١م، ج ١، ص ٨٨.

٢٩. وتسمى كذلك شركة الصنائع أو التقبل أو الأبدان. وشركة الأعمال هي أن يعقد الشركاء الشركة بأن يجعلوا عملهم رأس مال على تقبل العمل من آخر أي تعهده والتزامه وعلى أن يقسموا الكسب الذي سيحصل أي الأجرة بينهم. انظر المادة (١٣٣٢) من المجلة. وانظر ايضا: حيدر، علي، دررالحكام شرح مجلة الأحكام، الطبعة الأول، دار الجيل، بيروت، ١٤١١ ه – ١٩٩١م، ج ٣، ص ٣٤٥.

٣٠. شركة الوجوه هي أن يعقد الشركاء الشركة مع عدم وجود رأس مال لهم على أن يشتروا مالا نسيئة على ذمتهم ويبيعوه، وأن يقتسموا الربح الحاصل بينهم. انظر المادة (١٣٣٢) من المجلة. وانظر ايضا: حيدر، علي، دررالحكام شرح مجلة الأحكام، الطبعة الأول، دار الجيل، بيروت، ١٤١١ ه – ١٩٩١م، ج ٣، ص ٣٤٦.

٣١. المصري، الدكتور رفيق يونس، عوامل الإنتاج بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الرأسمالي، الإسلام اليوم، ع ٩–١٠، ١٤١٢ ه – ١٩٩٢م، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافية، المغرب، ص ٤٩.



عامر محمد نزار جلعوط
ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

التكافل النبوي مع الصحابة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين ومن سار على دربهم إلى يوم الدين وبعد: فهذه واحة إيمانية في الضمان الاجتماعي من هدي المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم الذي ننال باتباعه محبة الله تعالى والحياة الطيّبة

إن جعفراً قد في الدارين ونقف فيها مع الصورتين التاليتين:

الصورة الأولى:

روى الواقدي في المغازي عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنه يقول: (أنا أحفظ حين دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمي فنعى لها أبي، فأنظر إليه وهو يمسح على رأسي ورأس أخي، وعيناه تُهَرَاقَانِ الدموع حتى تَقْطُرَ لحِيَتُهُ. ثم قال اللهم إن جعفراً قد قدم إلى أحسن الثواب فاخلفه في ذريته بأحسن ما خلفت استشهد، وقد جعل الله له جناحين يطير بهما في الجنة. ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل بيته وأدخلني، وأمر بطعام فصنع لأهلي، وأرسل إلى أخي فتغدينا عنده والله غداء طيباً مباركاً. عمدت سلمى خادمته إلى شعير فطحنته ثم نسفته ثم أنضجته وَأَدَمَتْهُ بزيت وجعلت عليه فلفلاً. فتغديت أنا وأخي معه، فأقمنا ثلاثة أيام في بيته ندور معه كلما صار في أحد بيوت نسائه، ثم رجعنا إلى بيتنا، فأتى رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم وأنا أساوم بشاة أخ لي، فقال: اللهم بارك في صفقته. قال عبد الله: فما بعت شيئاً ولا اشتريت شيئاً إلا بورك فيه.

أحدا من عبادك في ذريته ثم قال يا أسماء ألا أبشرك ؟ قالت بلى، بأبي أنت وأمي قال: فإن الله عز وجل جعل لجعفر جناحين يطير بهما في الجنة، قالت: بأبي وأمي يا رسول الله فأَعْلِم الناس ذلكَ فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ بيدي، يمسح بيده رأسي حتى رقي على المنبر وأجلسني أمامه على الدرجة السفلى، والحزن يعرف عليه فتكلم فقال: إن المرء كثير بأخيه وابن عمه ألا

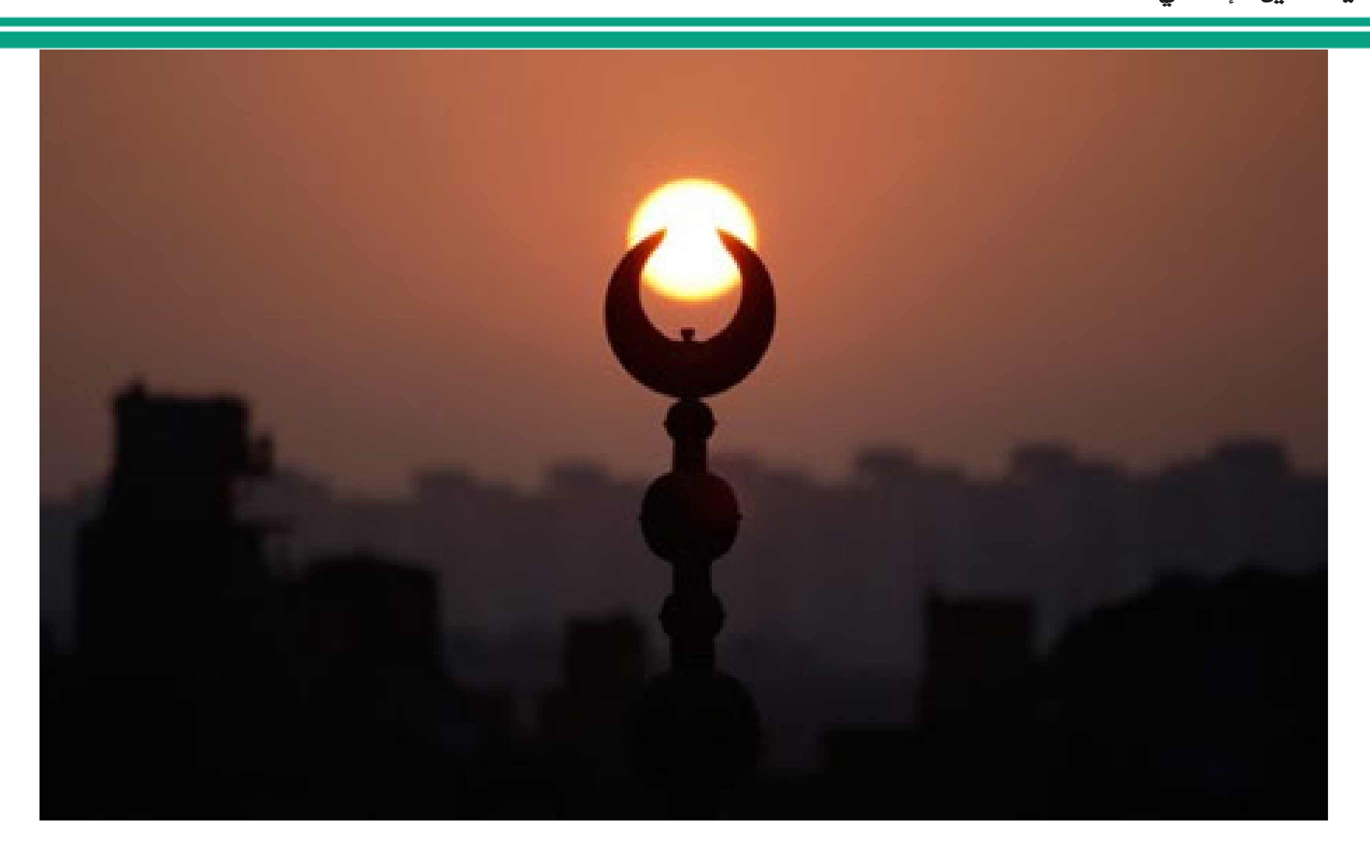
إنه مشهد نبوي عظيم، بل صورة بديعة قد مُلئت بالرعاية الاجتماعية من قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم تجاه عائلة أحد أصحابه الكرام الذين أقبلوا على كرم الله وعلى رزق الله في الجنة، وزادت من مكانة هذه الصورة أن أبطالها هم من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو التكافل الأسريّ النبوي من قائد الأمة الإسلامية محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد حوى هذا المشهد الذي تحول إلى قصة تجعل الفكر والخيال يحلق ليتصورها وكأنها تحدث أمامه فتزداد نبضات القلوب عند كل حركة فيها، حيث يدخل الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم بذاته كي ينعي ابن عمه لزوجته وأبنائه، حاملاً في نفس الوقت السكينة لأسرة جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه: (قد استشهد وقد جعل الله له جناحين يطير بهما في الجنة).

إنها بشرى بمكانة الشهداء العظيمة الجليلة، وبشرى بجناحين أعطاهما الله لجعفر الذي جاد بيديه، ثم بنفسه في سبيل الله بل إنه لمّا وجد بين القتلى كان في جسده بضعاً وتسعين من طعنة ورمية .

أما الأمر الثاني في هذا المشهد الجلل فهو مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم على رأس الصغار اليتامى، فهو يريد جلب السكن والحنان الذي قد غاب عنهم بفقد أبيهم وذلك تعليماً للأمة كلها، وكيف لا يفعل حبيب الله محمد صلى الله عليه وسلم وقد جاءت آيات قرآنية كثيرة توصي باليتامى، وهو الذي قد أوصى بهم في مناسبات عديدة قال الله تعالى ﴿ : وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ البقرة:٢٢٠.

وليست رعاية الطفولة التي ذاقت اليتم بالأمر الذي يمر دون أجر بل إنه ضمان وكفالة متبادلة، فمن كفل يتيماً في الدنيا فإن محمداً صلى الله عليه وسلم يكفل له الجنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :(أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا) . وقال بإصبعيه السبابة والوسطى .

أما الأمر الثالث فهو حزنه عليه الصلاة والسلام فقد دمعت عيناه، ودخلت فاطمة رضي الله عنها وهي تبكي وتقول واعمّاه !فقال صلى الله عليه وسلم :على مثل جعفر فلتبك البواكي. فهذا يدل على إباحة البكاء الخفيف على الأحبّة دون النياحة وقد حدث ذلك مع رسول الله في مناسبات أخرى منها يوم أن مات ولده إبراهيم حينها قال : (تدمع العين ويحزن القلب ولا نقول إلا ما يرضى ربنا والله يا إبراهيم إنا بك لمحزونون) .



أما الأمر الرابع فهو صنع الطعام لأهل الميت فهو أمر مندوب حيث يستحب لجيران أهل الميت والأقرباء الأباعد تهيئة طعام لهم يشبعهم ليلتهم ويومهم، ويكره اتخاذ الضيافة من أهل الميت لأنه شرع في السرور لا في الشرور وهي بدعة مستقبحة ، وهذا شعور عملي عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) .

الصورة الثانية:

أخرج البخاري وغيره أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يقول :(آللّه الذي لا إله إلا هو إن كنت لأعتمد بكبدي على الأرض من الجوع ، وإن كنت لأشد الحجر على بطني من الجوع، ولقد قعدت يوماً على طريقهم الذي يخرجون منه فمر أبو بكر فسألته عن آية من كتاب الله ما سألته إلا ليشبعني فمر ولم يفعل، ثم مر بي عمر فسألته عن آية من كتاب الله ما سألته إلا ليشبعني فمر ولم يفعل، ثم مر بي أبو القاسم صلى الله عليه وسلم فتبسم حين رآني وعرف ما في نفسي وما في وجهي ثم قال: (يا أبا هرٍّ). قلت: لبيك يا رسول الله قال: (الحق).

ومضى فَاتَّبَعْتُهُ فَدَخَلَ فَاسْتَأْذَنَ فأذن لي فدخل فوجد لبناً في قدح فقال: (من أين هذا اللبن). قالوا أهداه لك فلان أو فلانة. قال: (أبا هرٍّ). قلت: لبيك يا رسول الله. قال: (الْحَقْ إلى أهل الصُّفَّةِ فادعهم لي). قال: وأهل الصُّفَّة أضياف الإسلام لا يأوون على أهل ولا مال ولا على أحد وَكَانَ إذا أتته صدقة بعث بها إليهم، ولم يتناول منها شيئاً، وإذا أتته هدية أرسل إليهم، وأصاب منها، وأشركهم فيها، فساءني ذلك فقلت: وما هذا اللبن في أهل الصفة؟! كنت أحق أنا أن أصيب من هذا اللبن شربة أَتَقَوَّى بها، فإذا جاء أمرني فكنت أنا أعطيهم، وما عسى أن يبلغني من هذا اللبن، ولم يكن من طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم بدٌّ، فأتيتهم، فدعوتهم، فأقبلوا، فاستأذنوا، فأذن لهم، وأخذوا مجالسهم من البيت قال: (يا أبا هر). قلت: لبيك يا رسول الله! قال (خذ فأعطهم). قال :فأخذت القدح، فجعلت أعطيه الرجل فيشرب حتى يروَى ثم يرد عَلَيَّ الْقَدَحَ، فأعطيه الرجل فيشرب حتى يَرْوَى، ثم يرد علي القدح فيشرب حتى يروى، ثم يرد علي القدح حتى انتهيت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي القوم كلهم، فأخذ القدح، فوضعه على يده فنظر إليَّ فَتَبَسَّمَ فقال: (أبا هر). قلت لبيك يا رسول الله قال: (بقيت أنا وأنت). قلت صدقت يا رسول الله. قال: (اقعد فاشرب). فقعدت فشربت فقال: (اشْرَبْ). فشربت فما زال يقول: (اشرب). حتى قلت لا والذي بعثك بالحق ما أجد له مسلكاً قال: (فأرني). فأعطيته القدح فحمد الله وسمّى وشرب الفضلة).

صورة فريدة رائعة في المواساة النبوية المحمدية تُجاه أصحابه ننظر فيها من النواحي التالية:

أما الناحية الأولى لقد مر أبو بكر الصديق رضي الله عنه بجوار أبي هريرة فلم يعرف مراد أبي هريرة وحاجته، ثم يمر الفاروق عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ولم يعرف أيضاً ما هي حاجة أبي هريرة، فهما رضي الله عنهما بشر مثل بقية البشر لا يعلمان الغيب، ولو علما مراد أبي هريرة لم يكن أحدهما ليتأخر في إغاثة أبي هريرة أو حتى غيره، ولكن هذا الأخير كان ذو عفة وذو صبر عن المسألة في حديثه حتى لأقرب الناس لرسول الله صلى الله عليه

وسلم، وهذا ما يذكرنا بقول الله تعالى في القرآن الكريم حين وصف أبي هريرة ومن كان معه من أهل الصفة﴿ : لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ(البقرة:٢٧٣)

الناحية الثانية: فهي قول النبي محمد صلى الله عليه وسلم (يا أبا هر) ففيها تخفيف معنويّ عن أبي هريرة رضي الله عنه وذلك أنه كان يعاني من آلام الجوع، وهريرة تصغير هرة فخاطبه باسمها مذكراً فهو نقصان في اللفظ وزيادة في المعنى.

الناحية الثالثة: حيث أن قدح اللبن أشبع كل من شرب منه، وهذا من معجزاته صلى الله عليه وسلم.

أما الناحية الربعة: فهو أمر الشبع فكثير من المسلمين في هذه الأيام قد يتجافى عنهم الشبع والذي هو من أمور المباحات لأن الله تعالى قال :﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ الأعراف:٣١

وجاء في الطب النبوي: (فامتلاءُ البطن من الطعام مضرٌ للقلب والبدن. هذا إذا كان دائماً أو أكثرياً. وأما إذا كان في الأحيان، فلا بأس به، فقد شرب أبو هريرة بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم من اللَّبن، حتى قال: والَّذي بعثكَ بالحقِّ لا أجدُ له مَسْلَكاً، وأكل الصحابةُ بحضرته مراراً حتى شَبعوا) .

وعلى كل حال فقد حث الإسلام على إطعام الجائعين خاصة عند معرفتهم مع المقدرة على ذلك وقد فعل نبينا محمد صلى الله عليه وسلم هذا مع أصحاب الصفة والذين كانوا يسكنون إلى جوار مسجده، وقد قال صلى الله عليه وسلم (ما آمن بي من بات شبعان وجاره جائع إلى جنبه وهو يعلم به) . وقال أيضاً: (أيُّهَا النَّاسُ أفْشُوا السلام، وأطعموا الطعام وَصَلُّوا بالليل والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام) .

فأين تعاضد أبناء هذه الأمة تُجاه الجائعين من أبنائها، فهذا قدوتهم ومثلهم الأعلى محمد رسول الله فصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن سار على دربهم إلى يوم الدين.

الهوامش:

١. أسماء بنت عميس الخثعمية، أسلمت بمكة وبايعت، وهاجرت إلى الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فلما استشهد بمؤتة تزوجها أبو بكر الصديق رضى الله عنهما فولدت له محمداً. ثم توفي عنها فتزوجها علي بن أبي طالب فولدت له يحيى وعوناً وفي رواية: ومحمداً، توفيت سنة ثمان وثلاثين للهجرة. عن ا لطبقات الكبرى محمد بن سعد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري جـ٨ ص٢٨٠.
٢. ص٧٦٧ من كتاب المغازي والواقدي محمد بن عمر بن واقد السهمي الاسلمي بالولاء، المدني، وهو من أقدم المؤرخين في الاسلام، ومن حفاظ الحديث. الخصائص الكبرى جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي جـ١ ص٤٣٧ دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٠٥هـ
٣. تجريان.
٤. صحيح البخاري كتاب المغازي باب غزوة مؤتة من أرض الشام جـ٤ ص١٥٥٤.
٥. صحيح البخاري كتاب الأدب باب فضل من يعول يتيماً جـ٥ ص٢٢٣٧.
٦. صحيح مسلم كتاب الفضائل، باب رحمته -صلى الله عليه وسلم- الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك جـ٧ ص٥٨.
٧. عون المعبود جـ ٨ ص٢٨٢.
٨. أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المسلمين جـ٤ ص١٩٩٩، أحمد في المسند جـ٤ ص٢٧٠.
٩. كتاب الرقاق باب كيف كان عيش النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وتخليهم من الدنيا جـ٥ ص٢٣٧٠.
١٠. أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر الدوسي أحفظ من روى الحديث في دهره، مات بالمدينة سنة تسع وخمسين وهو ابن ثمان وسبعين سنة ودفن بالبقيع وكان عَرِّيف أَهْلِ الصُّفَّة وأشهر من سكنها.
١١. أي ألصق بطني بالأرض.
١٢. قال الإمام النووي: أصحاب الصفة هم الفقراء الغرباء الذين كانوا يأوون إلى مسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وكانت لهم في آخره صفة، وهو مكان منقطع من المسجد مظلل عليه يبيتون فيه. شرح صحيح مسلم جـ٦ ص٣٨٠.
١٣. فيض القدير شرح الجامع الصغير جـ١٠ ص٥٨١ عبد الرؤوف المناوي.
١٤. الطب النبوي ص٤٤محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ / ١٤١٠هـ.
١٥. الطبراني في المعجم الكبير بإسناده حسن.
١٦. أخرجه الترمذي بإسناد صحيح.

إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي

عديلة خنوسة
أستاذة بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف – الجزائر –

سليمان براضية
أستاذ بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الشلف – الجزائر –.

الحلقة (٢)

ثالثا: المخاطر الخاصة لشركات التأمين التعاوني الإسلامي

بالإضافة إلى المخاطر العامة السابقة الذكر تواجه شركات التأمين الإسلامي مخاطر أخرى تنفرد بها، وتتمثل فيما يلي:

١. مخاطر المنافسة: إن شركات التأمين التعاوني الإسلامي في منافسة مستمرة مع شركات التأمين الإسلامي في السوق التأميني، في السعر والتسويق وجذب الزبائن، الإعلان، كفاءة الموظفين والخدمات التأمينية وتوسع مجالات التأمين، وزيادة رأس المال.

٢. مخاطر العجز في صندوق المشتركين: حيث تواجه صناديق التأمين التعاوني الإسلامي مخاطر السيولة والملاءة المالية في حال عدم قدرتها على دفع التعويضات المطلوبة لتغطية الخسائر، ويتفاقم الأمر سوءا حيث أن هذه الحالة ستقود إلى مخاطر أخرى ومن نوع جديد، وهي مخاطر السمعة التجارية والمنافسة السوقية، إضافة إلى مخاطر التصفية إذا ما قلنا بالرأي إن شركات التأمين مسؤولة عن هذه الصناديق مطلوب منها إكمال هذه التغطية، وهذا من شأنه أن يعرضها للخسائر أو الإفلاس خاصة أن هذه الشركات تعمل في بيئة قانونية لا يعترف بها اعترافا كاملا، ولا تقدم لها أية مساعدات في حالة التعثر باستثناء بعض الدول الإسلامية التي قامت بأسلمة جميع أجهزة النظام النقدي فيها ١٢.

٣. خطر عدم وجود شركات إسلامية قوية لإعادة التأمين: حيث تضطر إدارة الشركة الإسلامية إعادة التأمين في شركات تأمين غير إسلامي التي قد لا تقبل بالشروط المقبولة.

٤. مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة: حيث أن شركات التأمين الإسلامي لها هيئة شرعية للفتوى وملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وإذا قامت بمخالفة شرعية فيلغى العقد، وهذا ما يؤدي إلى حرمان الشركة من مكاسب وتحملها خسائر.

٥. المخاطر الناجمة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين المتبرع: وترتبط هذه المخاطر بمخاطر السيولة، فعند الاختلاف في وصف الطبيعة أو العلاقة العقدية للتبرع الذي تنطبق على اشتراكات التأمين الإسلامي سيؤثر في تحديد ملكية موجودات الصناديق، كذلك المسؤولية عن الملاءة المالية لهذه الصناديق، وتحمل تبعة الهلاك عند حدوث الخسائر ودفع تعويضات ١٣. وظهور مخالفات شرعية مثل وجود الغرر في العمليات.

٦. مخاطر الاستثمار: وهي المخاطر الناتجة عن استثمار رأس مال الشركة واحتياطاتها الفنية في استثمارات إسلامية لا تخلو من المخاطر بما يمكن أن يؤثر سلبا على أرباح الشركة ومركزها المالي ومن بين العوامل المسببة لذلك ما يلي:

- قلة الخبرة في مجال الاستثمار.
- غياب خطة استثمارية واضحة.
- الاستثمار بقنوات خطرة.

٧. مخاطر الجوانب الإدارية والتخطيطية: هذا الجانب لا يخص شركات التأمين الإسلامي فقط بل يهم جميع شركات التامين، ولكن لأهميته لإدارة في التأمين الإسلامي حيث يحتاج إلى عناصر كفوءة مخلصة في وظيفتها، ومن يجمع بين الإخلاص والاختصاص ليس سهلا في المؤسسات المالية الإسلامية.

III- إجراءات إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي

لاحظنا في المحور الثاني أن شركات التأمين التعاوني الإسلامي تتعرض لعدة مخاطر فبالإضافة إلى المخاطر العامة التي تتعرض لها مختلف أنواع الشركات التأمين، فتوجد مخاطر تنفرد بها شركات التأمين التعاوني الإسلامي، ومن خلال هذا المحور سنحاول إيجاد مختلف الأساليب التي من خلالها تساعد على إدارة مخاطر تلك الشركات التأمين وقبل ذلك نتعرف على مفهوم إدارة المخاطر.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، وهي وسيلة نظامية لتحديد المخاطر وترتيب أولوياتها وتطبيق الاستراتيجيات للتقليل من المخاطر، هذه الوسيلة تتضمن كل من الوقاية من المخاطر المحتملة، والاكتشاف المبكر للمشاكل الفعلية١٤.

يلاحظ من خلال هذا التعريف أن القيام بهذه الإجراءات يستوجب وجود إدارة مستقلة للمخاطر في أي مؤسسة مالية، حيث تقوم هذه الإدارة بمجموعة من المهام التي من شأنها الحد من الآثار السلبية الناتجة عن المخاطر أو تدنية المخاطر، وذلك من خلال مجموعة من المهام تشمل الوقوف على أية مخاطر ممكنة أو محتملة والاطمئنان أنها ضمن الحدود المقبلة والتي يمكن التصرف اتجاهها بنجاح، والتوصل أيضا إلى أنسب الوسائل للسيطرة على هذه المخاطر وتقليل تكلفة التعامل معها، إضافة إلى التأكد من كفاية الموارد في حالة وقوع هذه المخاطر وترتب الخسائر والقدرة على أداء جميع الالتزامات بناء على الأسس منهجية علمية وعملية وشرعية ١٥.

١- إجراءات إدارة المخاطر العامة لشركات التأمين التعاوني الإسلامي

من بين الإجراءات لإدارة المخاطر العامة لشركات التأمين التعاوني الإسلامي نذكرها في الجدول التالي:

جدول ١: إجراءات إدارة المخاطر العامة لشركات التأمين التعاوني الإسلامي

نوع الخطر	إجراءات إدارة الخطر
المخاطر الطبيعية	• تحقيق المتطلبات الملائمة لطبيعة مخاطر الطبيعة. • اتخاذ الإجراءات الخاصة ووضع اللوائح والنظم التي تؤدي إلى تقليل الخسائر أو الحد منها. • إلزام المؤمن له بان يتخذ بالقواعد الموضوعية والاشتراطات الفنية التي تحدد إنشاء المباني. • تحديد قسط التأمين المناسب وقت إصدار الوثائق. • التقيد بكل الإجراءات والتعليمات التي من شأنها تقليل الخسائر والأضرار.
مخاطر تطوير المنتجات	• إطلاق حملة ترويجية للمنتج الجديد خلال الأشهر الأولى من إنتاجه. • توافق السعر المعروض مع ربحية المنتج. • إعداد تقرير أسبوعي عن مبيعات المنتج الجديد، والاعتماد على نظام الحوافز. • إجراء دورة تدريبية للعمال عن المنتج وتسويقه قبل عرضه للسوق.
مخاطر تقنية المعلومات	• إجراء صيانة دورية لكافة الأجهزة المستخدمة، وتحديث مستمر لكافة أنظمة تقنية المعلومات. • لحماية النظام من الاختراق يمكن إجراء تغيير لكلمة المرور بشكل دوري. • إجراء دورات تدريبية لكافة موظفي الشركة في قسم المعلوماتية.
مخاطر الاكتتاب	• يجب أن تكون الأسئلة واضحة وشاملة عن موضوع التأمين وتحقيق أكبر قدر ممكن من الشفافية. • تحديد المدة اللازمة بين تقديم طلب التأمين وتاريخ إصدار الوثيقة. • إجراء دورات تدريبية لتطوير عمل المكتتب. • فحص الأخطار والتأكد من وجود وسائل الوقاية من الخطر.
مخاطر السيولة	• إجراء دراسة مقارنة بين الأصول لدى الشركة مع حجم المصاريف والمطالبات المتوقعة. • وضع أعلى حد للمديونية التي يمكن أن تقبلها الشركة مع إمكانية تسديد أقساط التأمين بدفعات. • احتفاظ الشركة بعدة عملات ونسب يوافق عليها مجلس الإدارة.
مخاطر الاحتيال	• اختيار موظفين أكفاء ذوي خبرة في إعداد العقود وإجراء التسوية عند حدوث المطالبات. • إيجاد الوسائل الخاصة بالتحري والكشف عن الاحتيال، والمراقبة الصارمة مع وجود القائمة السوداء لكل من ثبت عليه الغش والكذب والخيانة. • التعاون مع شركات التأمين لمنع أو تقليل حدوث الاحتيال.

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين

لقد تم ذكر الأساليب السابقة الذكر لمواجهة مخاطر التأمينات بصفة عامة على سبيل المثال لا الحصر، فهناك عدة أساليب يمكن إتباعها حسب حالة المخاطر التي تكون عليها شركة فينبغي أن تكون لها مرونة كافية لمواجهة أي خطر من المخاطر ومهما كان نوعه.

٢- إجراءات إدارة المخاطر الخاصة لشركات التأمين التعاوني الإسلامي

هناك عدة إجراءات يمكن اتخاذها لإدارة المخاطر المتعلقة بشركات التأمين التعاوني الإسلامي، ويمكن أن نوجزها فيما يلي:

- تقوية المراكز المالية بزيادة رأس المال، والاندماج بين الشركات، ودعم الدولة للشركات التأمينية بمعالجة السياسة الضريبية، مع الاستثمار من رأس مالها بما يمكن الحصول على أرباح تقدر بها على مواجهة الخسائر المستقبلية المكنة.
- تعاون الشركات الإسلامية تعاونا وثيقا لإيجاد شركات إسلامية قوية ملتزمة بالضوابط الشرعية في التأمين.
- تفعيل دور الهيئة الشرعية، ووجود تدقيق شرعي داخلي لمنع المخالفة وكشفها بسرعة لإيجاد الحلول من خلال تغيير العقود...

- إنشاء إدارة خاصة بالاستثمار تعتمد على دراسة الجدوى وتوزيع المخاطر والحصول على استثمارات قليلة المخاطر.
- تنمية الموارد البشرية بعد حسن الاختيار، من خلال إيجاد فرص للتدريب في مجال التأمين.
- تقييم السياسة الاستثمارية للشركة بشكل نصف سنوي من قبل ذوي الاختصاص.
- تنويع قنوات وأدوات الاستثمار الفعلية واعتماد خطة استثمارية طويلة الأجل وقصيرة الأجل يقررها مجلس الإدارة.
- بالنسبة لمخاطر العجز عن دفع التعويضات في صندوق المشتركين هناك مجموعة من الإجراءات يمكن ذكرها فيما يلي ١٦:

١. يقدم المساهمون قرضا حسنا من حسابهم، ويتم تسديده من صافي الفائض التأميني المتحقق في السنوات المقبلة.
٢. إعادة التأمين، حيث تقوم شركة التأمين بإعادة التأمين عند شركة أخرى حتى تساعدها على الوفاء بالتزاماتها نحو المؤمن لهم.
٣. الدخول في عمليات التورق مع الجهة المالية للحصول على السيولة المطلوبة.
٤. استخدام الاحتياطات الإجبارية والاختيارية لسد العجز.
٥. الوعد بالتبرع من المشتركين في حال عجز الصندوق.

- أما بالنسبة لإدارة المخاطر الناتجة عن الاختلافات الفقهية في أقساط التأمين فهناك مجموعة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي ١٧:

الحلول في إطار النموذج القائم وهي:

- يفقد المتبرع قسطه بمجرد التبرع، وترد الفوائض إلى الصندوق بوصفه شخصية اعتبارية، وتصرف في وجوه الخير وقت التصفية.
- اعتماد مبدأ المساهمة المشروطة في صورتين: كأن يقوم المساهم في الصندوق بالمساهمة بقسط بقدر معين لأغراض التأمين، ويشترط رد الفائض بحسب نسبة القسط إلى إجمالي الأقساط بعد خصم النفقات وأجرة الوكالة والاحتياطات اللازمة، وفي هذه الحالة خاصة فقط بمن كانت مساهمته أكثر من تعويضاته، أما من كانت تعويضاته أكثر من مساهماته فلا يستفيد منها.

الحلول في إطار نماذج جديدة وهي:

١. الوديعة يد ضمانة، حيث تقوم شركة التأمين الإسلامية بإيداع الأقساط من صندوق الوديعة، ثم يعطي المودعون الإذن للشركة باستخدام أموال الوديعة لغرضي الإدارة والاستثمار، ثم يوكل المودعون شركة التكافل في إدارة صندوق المخاطر بأجر، ويمكن للشركة في هذه الحالة استثمار أموال الودائع مع أخذ كامل الأرباح، ويقسم صندوق الوديعة إلى قسمين صندوق مخاطر، وصندوق استثمار، وإذا استخدمت الوديعة في دفع التعويضات لمصلحة حملة الوثائق عندما يقوم المشتركون بالتعهد بالتنازل عن كامل أو جزء من الوديعة، وفي حال عجز الصندوق تلتزم الشركة بمنح قروض دون فائدة على أن يسترد من الفوائض التأمينية قبل توزيعها.
٢. الوديعة يد أمانة، حيث يقوم المشترك بدفع القسط كوديعة لدى شركة التأمين دون السماح لها باستعمال الوديعة، وإلا تحولت قرضا يضمن، يوكل المشترك الشركة بأجر في إدارة صندوق التأمين المكون من ودائع المشتركين التي تشكل صندوق التأمين، ويوكل المشترك الشركة بأجر في استثمار أموال الصندوق بالشروط المتفق عليها، ويتعهد المشترك بالتنازل عن الفارق بين قسط التأمين والتعويضات، ويكون الفائض التأميني ملك للمشترك، تقوم الشركة في نهاية السنة المالية برد الوديعة إن لم تملك أو تنتهي وفق شروط الوديعة يد أمانة، تقوم الشركة بالإقراض الحسن من الفائض التأميني في حالة عجز صندوق المشتركين عن دفع التعويضات المطلوبة.

وإذا عجز صندوق التبرع عن تغطية المطالبات، يسد العجز من مصادر أخرى، الاحتياطات، شركات إعادة التأمين، دعم مالي من شركة التأمين على أساس القرض الحسن أو التبرع أو إجراء تعهد بالمشاركين بالتبرع أو الإقراض في حالة العجز.

وليس من الممكن اللجوء إلى شركات تقليدية للاستفادة من خدمات إعادة التأمين في دفع العجز عن دفع التعويضات، وهناك مجموعة من الاقتراحات بهذا الخصوص، ومنها فكرة التأمين بالاكتتاب المجزأ بحيث تتعاون شركات التأمين التعاوني الإسلامي في اقتسام الخطر المؤمن منه، أو تشترك بدفع قيمة العجز بالتعويضات والفكرة الأخرى تأسيس اتحاد عام لشركات التأمين الإسلامي على أسس التأمين التعاوني بين الشركات (الاكتتاب المجمع). أو تقوم شركات التأمين الإسلامية مباشرة بتأسيس شركات إعادة تأمين إسلامي إما برؤوس أموال مجتمعة من هذه الشركات، أو بمساهمة البنوك الإسلامية، أو الرجوع إلى الطريقة التعاونية المبسطة لإعادة التأمين الإسلامي بأن تقوم كل شركة تأمين إسلامية بالتبرع بمبلغ تريد تغطية مخاطرها فيه، ويوكل إدارة صندوق هذه التبرعات بإدارة مستأجرة ١٨.

الخاتمة:

بعد معالجتنا لموضوع بحثنا والمتمثل في إدارة مخاطر شركات التأمين التعاوني الإسلامي تم الخروج ببعض النتائج التالية:

- إن شركات التأمين التعاوني الإسلامي تحتوي في جوهر عملياتها على العديد من المخاطر فبالإضافة إلى المخاطر التي تمس مختلف شركات التأمين بمختلف أنواعها فهناك مخاطر تنفرد بها حسب خصوصيتها، ومعظم هذه المخاطر ترتبط بالسيولة والملاءة المالية لمحفظة التأمين التعاوني الإسلامي، بالإضافة إلى مخاطر السمعة.
- هناك مجموعة من الإجراءات المقترحة لإدارة مخاطر التأمين التعاوني الإسلامي من بينها: القرض الحسن كأداة لمواجهة العجز، استخدام منتجات الفائض التأميني في تغذية الصناديق، التبرعات والهبة من المشتركين عند العجز، واستخدام أسلوب يد الأمانة ويد الضمانة، واستخدام أسلوب إعادة التأمين لدى شركات التامين أخرى لتوفير السيولة.
- إن شركات التأمين التعاوني الإسلامي من غير الممكن أن تلجأ إلى شركات تقليدية للاستفادة من خدمات إعادة التأمين في دفع العجز عن دفع التعويضات. فينبغي عليها إيجاد شركات وتأسيس شركات إعادة تأمين إسلامي إما برؤوس أموال مجتمعة من هذه الشركات أو بساهمة البنوك الإسلامية، أو الرجوع إلى الطريقة التعاونية المبسطة لإعادة التأمين الإسلامي بأن تقوم كل شركة تأمين إسلامية بالتبرع بمبلغ تريد تغطية مخاطرها فيه ويوكل إدارة صندوق هذه التبرعات بإدارة مستأجرة.
- هناك عدة أساليب يمكن اتباعها حسب حالة المخاطر التي تكون عليها شركة التأمين التعاوني الإسلامي فينبغي أن تكون لها مرونة كافية لمواجهة أي خطر من المخاطر ومهما كان نوعه.

الهوامش:

١. عبد الحميد محمود البعلي، بدون سنة للنشر، المنافسة التجارية بين شركات التامين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، الكويت.
٢. هيثم محمد حيدر، بدون سنة للنشر، الفائض التأميني في شركات التامين الإسلامي، الكويت.
٣. القره داغي، علي محي الدين، ٢٠٠٤، التامين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى.
٤. Shiekanins.com/fatwa.html (موقع شركة شيكان السودانية للتامين وإعادة التامين المحدودة).
٥. أنظر في ذلك إلى كل من:
   - عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتامين، دار اليازوري، الأردن.
   - الجرف محمد المكي، ١٩٩٧، تقويم عقود هيئات التامين الإسلامي المعاصر فقهيا، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر، العدد ٢٢.
٦. عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ٢٠٠٩، إدارة الخطر والتامين، مرجع سبق ذكره.
٧. أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، ٢٠٠٧، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، الأردن.
8. Vaghan. Emmett and Analher.. 1997. Fundamentals of Risk and Insurance. John will and Sones.
٩. شبكة الأخبار العربية، إسلام أون لاين، الجزيرة نت.
١٠. سوسن جناد، أخطار التكنولوجيا الحديثة، مقالة في مجلة الرائد العربي، العدد ٦٢.
١١. مراد زريقات، ٢٠٠٨، الاحتيال على شركات التأمين، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى التأمين التعاوني، المملكة العربية السعودية.
١٢. طارق عبد العال حماد، ٢٠٠٣، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة.
١٣. رابعة عدوية، ٢٠١٠، المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني مع دراسة مسألة العجز عن دفع التعويضات والتزام المشاركين بإقراض صندوق التعويضات، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه، الأردن.
١٤. كمبيون انيتا، ٢٠٠٠، تحسين الضبط الداخلي: دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر، شبكة التمويل الأصغر، واشنطن.
١٥. رانية العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، قسم المصارف والمصارف الإسلامية، جامعة يرموك، الأردن.
١٦. سليمان بن ذريع العازمي، أفريل ٢٠١١، العجز في صندوق المشتركين، مؤتمر التامين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن.
١٧. صوالحي يونس، أفريل ٢٠١١، الإطار الإبداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض التأميني، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف.
١٨. عجيل جاسم النشمي، أفريل ٢٠١١، إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن.

المراجع:

- كتب:

أ- باللغة العربية:

- أسامة عزمي سلام، ٢٠٠٧، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار حامد، الأردن.
- القره داغي، علي محي الدين، ٢٠٠٤،التأمين الإسلامي دراسة فقهية تأصيلية مقارنة بالتامين التجاري مع التطبيقات العملية، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى.
- طارق عبد العال حماد،، ٢٠٠٣ إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، القاهرة.
- عبد الحميد محمود البعلي،، بدون سنة للنشر المنافسة التجارية بين شركات التامين التكافلي والتأمين التقليدي وأثر ذلك على صناعة التأمين التكافلي، الكويت.
- عيد أحمد أبو بكر، وليد اسماعيل السيفو، ٢٠٠٩، إدارة الخطر والتامين، دار اليازوري، الأردن.
- هيثم محمد حيدر، بدون سنة للنشر، الفائض التأميني في شركات التامين الإسلامي، الكويت.

ب-باللغة الأجنبية:

- Vaghan. Emmett and Analher. 1997. Fundamentals of Risk and Insurance. John will and Sones.

- مقالات ودوريات:

١. الجرف محمد المكي، ١٩٩٧، تقويم عقود هيئات التامين الإسلامي المعاصر فقهيا، المجلة العلمية لتجارة الأزهر، جامعة الأزهر، العدد ٢٢.
٢. رابعة عدوية، ٢٠١٠، المشاكل التي تواجه التأمين التعاوني مع دراسة مسألة العجز عن دفع التعويضات والتزام المشاركين بإقراض صندوق التعويضات، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة منه، الأردن.
٣. سليمان بن ذريع العازمي، أفريل ٢٠١١، العجز في صندوق المشتركين، مؤتمر التامين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن.
٤. سوسن جناد، أخطار التكنولوجيا الحديثة، مقالة في مجلة الرائد العربي، العدد ٦٢.
٥. صوالحي يونس، أفريل ٢٠١١، الإطار الإبداعي لعمليات التكافل وأثره على الفائض التأميني، ملتقى مؤسسات التأمين التكافلي والتأمين التقليدي بين الأسس النظرية والتجربة التطبيقية، جامعة سطيف.
٦. عجيل جاسم النشمي، أفريل ٢٠١١، إعادة التأمين التعاوني، مؤتمر التأمين التعاوني أبعاده وآفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن.
٧. مراد زريقات، ٢٠٠٨، الاحتيال على شركات التأمين، ورقة عمل مقدمة ضمن ملتقى التأمين التعاوني، المملكة العربية السعودية.
٨. كمبيون انيتا، ٢٠٠٠، تحسين الضبط الداخلي: دليل عملي لمؤسسات التمويل الأصغر، شبكة التمويل الأصغر، واشنطن.

- رسائل ماجستير:

١. رانية العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية حالة الأردن، قسم المصارف والمصارف الإسلامية، جامعة يرموك، الأردن.

- مواقع الانترنت:

١. Shiekanins.com/fatwa.html (موقع شركة شيكان السودانية للتامين وإعادة التامين المحدودة).
٢. شبكة الأخبار العربية، إسلام أون لاين، الجزيرة نت.

مفرداتٌ وتعابيرُ في صناعة اللحوم

د. سامر مظهر قنطقجي

اللغة كائن حيّ ينطبق عليها ما يطبق على الكائنات فتنمو وتتعرض للعلل ويمكن أن تفنى وتموت ولكلّ لغة قدرات محددة في التعبير عن الحالات والمواقف الخاصة والعامة وهذا ما يجعل الباحثين يصفون لغة بالغنى أو بالفقر وبحسب آراء الكثير من العاملين في هذا الميدان فإنّ

غنى اللغة يكون بوفرة تعابيرها ومصطلحاتها الدالة على المعاني، ويدل ذلك التنوّع على حضارتها ومكانتها بين اللغات وبين الناس الناطقين بها، لأنه ينم عن مستوى فكري راق وصلوا إليه، ودقّة متناهية في التعبير عن المواقف الحياتية، وتعتبر اللغة العربية من اللغات العالمية القديمة التي صمدت في وجه كلّ العوائق التي مرّت بها عبر التاريخ واستطاعت المحافظة على وجودها بينما انقرضت الكثير من اللغات الأخرى، وفي هذه المقالة حرصنا على تقديم دليل يدعم حكمنا بغنى اللغة العربية ودقتها اللامتناهية في التعبير عن المعاني التي اختصرتها اللغات الأخرى بمجموعة قليلة من الألفاظ لذا اخترنا من كتاب فقه اللغة وأسرار العربية لمؤلفه الإمام أبي منصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي والمتوفى سنة ٤٣٠ هـ، أسطراً تتعلق بوصف مفردات صناعة قديمة لا تزال قائمة لحاجة الناس إليها باستمرار، هي صناعة الذبح والسلخ المعروفة عند كلّ شعوب العالم منذ بدء الخليقة، منذ أن خلق الله تعالى البهائم لبني البشر ليأكلوا لحمها، ويستفيدوا من ركوبها وجلودها ووبرها وما شابه. لكن سعة وتنوع مفردات اللغة العربية في وصف هذه المهنة كدليل على متانة لغة القرآن رمز العروبة والإسلام وصلاحيتها للاستخدام دوماً، فهي وسيلة التعبير الدقيق والتفهيم لمن عصى عليه الفهم.

جاء في الباب الثاني والعشرين من الكتاب المشار إليه تحت عنوان (في القَطْع والانقطَاع والقَطِع وما يقارِبُها من الشَّقِّ والكَسْر وما يتصل بهما)، ضمن فصله السابع (في تفصيل ضروب من القطع) قوله:

- البَضعُ والهَبرُ واللّحبُ: قَطعُ اللّحم.
- التشريح: تعريض القطعة من اللحم حتى ترقَّ، فتراها تَشِفُّ من الرقَّة.
- الحسم: قطع العرق وكَيُّه بالنار، كيلا يسيلَ دمُهُ.
- العَرْقَبةُ: قطع العُرْقوب. والعرقوب من الإنسان وتر غليظ فوق عَقبه، ومن الدابة ما يكون في رجلها بمنزلة الركبة في يدها، وكل ذي أربع: عرقوباه في رجليه، وركبتاه في يديه.
- الحَلقَمة: قطعُ الحُلقوم.
- الذبح: قطع الحلقوم من داخل.
- القصب: قطع القصاب الشاة عُضواً عُضواً.
- الخضرَمةُ: قطع إحدى الأُذنَين.
- الجردلة (بالدال أو بالذال): القطع قطعاً.
- الشَّرشَرة والخَرْبَقة: وخربق الشيء قطعه وشقه.
- القرضبة: القطع بشدة.
- الجزم والحذم: القطع الوَحي، والشيء الوحي: عَجِل مُسْرِع. وكذلك الخَذْم.
- الهَذُّ والهَدمُ: القطع بالسيف. وكذلك الكعبرة.
- الجَدُّ: قطع التمْر. وجاء في الحديث الصحيح: النهي عن الجِداد بالليل والحصاد بالليل، وذلك فِرارًا من الصدقة. والجِدَاد (بالفتح والكسر) صرام النخل وهو قطع ثمرتها.
- الجذّ: المستأصل الوحي.
- الجَثُّ: قطعك الشيء من أصله. والاجتثاثُ أَوحَى منه.
- الإيكَاح: قَطعُ العَطيّة.
- الإرزام: قطع البول على الصبي، وفي الحديث الحسن: (لا تُزْرِمُوا ابني).
- البَتكُ: قَطْعُ الأذن.
- البَترُ: قَطْعُ الذَّنب.
- المَسْحُ: قَطْعُ الأعضاء، من قوله تعالى في سورة ص: فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ ٣٣.

الكتاب ضبطه وعلق عليه الدكتور ياسين الأيوبي

(طبعة المكتبة العصرية ببيروت) - الصفحات ٢٥٥-٢٥٨

اللغة العربية ومكانتها بين اللغات

الأستاذ الدكتور فرحان السليم

إنما القرآن جنسية لغوية تجمع أطراف النسبة إلى العربية، فلا يزال أهله مستعربين به، متميزين بهذه الجنسية حقيقةً أو حكماً.

مصطفى صادق الرافعي

إن المثقفين العرب الذين لم يتقنوا لغتهم ليسوا ناقصي الثقافة فحسب، بل في رجولتهم نقص كبير ومهين أيضاً.

طه حسين

الحلقة (١)

أهمية اللغة: كرّم الله الإنسان بالعقل، وجعل اللغة دليل الفكر وصار ينظر إلى اللغة على أنها

فكر ناطق، والتفكير لغة صامتة. واللغة هي ترجمان الفكر ومعجزته الكبرى. ونظراً لحاجة الناس إليها فإنها تتمتع

بقيمة جوهرية كبرى في حياة كل أمة لأنها الأداة التي تحمل الأفكار، وتنقل المفاهيم فتقيم بذلك روابط الاتصال بين أبناء الأمة الواحدة، وبها يتم التقارب والتشابه والانسجام بينهم. فالقوالب اللغوية التي توضع فيها الأفكار، والصور الكلامية التي تصاغ فيها المشاعر والعواطف لا تنفصل مطلقاً عن مضمونها الفكري والعاطفي.

وتعدّ اللغة الترسانة الثقافية التي تبني الأمة وتحمي كيانها. وقد قال فيلسوف الألمان فيخته: ((اللغة تجعل من الأمة الناطقة بها كلاً متراصاً خاضعاً لقوانين. إنها الرابطة الحقيقية بين عالم الأجسام وعالم الأذهان)).

ويقول الراهب الفرنسي غريغوار: ((إن مبدأ المساواة الذي أقرته الثورة يقضي بفتح أبواب التوظف أمام جميع المواطنين، ولكن تسليم زمام الإدارة إلى أشخاص لا يحسنون اللغة القومية يؤدي إلى محاذير كبيرة، وأما ترك هؤلاء خارج ميادين الحكم والإدارة فيخالف مبدأ المساواة، فيترتب على الثورة والحالة هذه أن تعالج هذه المشكلة معالجة جدية؛ وذلك بمحاربة اللهجات المحلية، ونشر اللغة الفرنسية الفصيحة بين جميع المواطنين)).

ويقول فوسلر: ((إن اللغة القومية وطن روحي يؤوي من حُرِمَ وطنَه على الأرض)).

ويقول مصطفى صادق الرافعي: ((إن اللغة مظهر من مظاهر التاريخ، والتاريخ صفة الأمة. كيفما قلّبت أمر اللغة من حيث اتصالها بتاريخ الأمة واتصال الأمة بها وجدتها الصفة الثابتة التي لا تزول إلا بزوال الجنسية وانسلاخ الأمة من تاريخها)).

وقد صدر بيان من مجلس الثورة الفرنسية يقول: ((أيها المواطنون: ليدفع كلاً منكم تسابق مقدس للقضاء على اللهجات في جميع أقطار فرنسا لأن تلك اللهجات رواسب من بقايا عهود الإقطاع والاستعباد)).

أهمية اللغة العربية:

اللغة عند العرب معجزة الله الكبرى في كتابه المجيد.

لقد حمل العرب الإسلام إلى العالم، وحملوا معه لغة القرآن العربية واستعربت شعوب غرب آسيا وشمال إفريقية بالإسلام فتركت لغاتها الأولى وآثرت لغة القرآن، أي أن حبهم للإسلام هو الذي عربهم، فهجروا ديناً إلى دين، وتركوا لغة إلى أخرى.

لقد شارك الأعاجم الذين دخلوا الإسلام في عبء شرح قواعد العربية وآدابها للآخرين ،فكانوا علماء النحو والصرف والبلاغة بفنونها الثلاثة: المعاني، والبيان، والبديع.

وقد غبر دهر طويل كانت اللغة العربية هي اللغة الحضارية الأولى في العالم، عندما كان العرب سادة الكون.

ولا يخفى عن أحد كون اللغة العربية من أقدم اللغات التي ما زالت تتمتع بخصائصها من ألفاظ وتراكيب وصرف ونحو وأدب وخيال، مع الاستطاعة في التعبير عن مدارك العلم المختلفة. ونظراً لتمام القاموس العربي وكمال الصرف والنحو فإنها تعد أمّ مجموعة من اللغات تعرف باللغات الأعرابية أي التي نشأت في شبه جزيرة العرب، أو العربيات من حميرية وبابلية وآرامية وعبرية وحبشية، أو الساميات في الاصطلاح الغربي وهو مصطلح عنصري يعود إلى أبناء نوح الثلاثة: سام وحام ويافث. فكيف ينشأ ثلاثة أخوة في بيت واحد ويتكلمون ثلاث لغات؟

إن لغتنا العربية أداة التعارف بين ملايين البشر المنتشرين في آفاق الأرض، وهي ثابتة في أصولها وجذورها، متجددة بفضل ميزاتها وخصائصها.

وبما أن الأمّة العربية أمة بيان، والعمل فيها مقترن بالتعبير والقول، فللغة في حياتها شأن كبير وقيمة أعظم من قيمتها في حياة أي أمة من الأمم. فهي الأداة التي نقلت الثقافة العربية عبر القرون، وعن طريقها وبوساطتها اتصلت الأجيال العربية جيلاً بعد جيل في عصور طويلة، وهي التي حملت الإسلام وما انبثق عنه من حضارات وثقافات، وبها توحد العرب قديماً، وبها يتوحدون اليوم ويؤلفون في هذا العالم رقعة من الأرض تتحدث بلسان واحد ،وتصوغ أفكارها وقوانينها وعواطفها في لغة واحدة على تنائي الديار واختلاف الأقطار وتعدد الدول. واللغة العربية هي أداة الاتصال ونقطة الالتقاء بين العرب وشعوب كثيرة في هذه الأرض أخذت عن العرب جزءاً كبيراً من ثقافتهم واشتركت معهم قبل أن تكون (الأونيسكو) والمؤسسات الدولية في الكثير من مفاهيمهم وأفكارهم ومثلهم، وجعلت الكتاب العربي المبين ركناً أساسياً من ثقافتها، وعنصراً جوهرياً في تربيتها الفكرية والخلقية.

إن الجانب اللغوي جانب أساسي من جوانب حياتنا، واللغة مقوم من أهم مقومات حياتنا وكياننا، وهي الحاملة لثقافتنا ورسالتنا والرابط الموحد بيننا والمكون لبنية تفكيرنا، والصلة بين أجيالنا، والصلة كذلك بيننا وبين كثير من الأمم.

تعتبر اللغة من أفضل السبل لمعرفة شخصية أمتنا وخصائصها، وهي الأداة التي سجلت منذ أبعد العهود أفكارنا وأحاسيسنا. وهي البيئة الفكرية التي نعيش فيها، وحلقة الوصل التي تربط الماضي بالحاضر بالمستقبل. إنها تمثل خصائص الأمة، وقد كانت عبر التاريخ مسايرة لشخصية الأمة العربية، تقوى إذا قويت، وتضعف إذا ضعفت.

لقد غدت العربية لغة تحمل رسالة إنسانية بمفاهيمها وأفكارها، واستطاعت أن تكون لغة حضارة إنسانية واسعة اشتركت فيها أمم شتى كان العرب نواتها الأساسية والموجهين لسفينتها، اعتبروها جميعاً لغة حضارتهم وثقافتهم فاستطاعت أن تكون لغة العلم والسياسة والتجارة والعمل والتشريع والفلسفة والمنطق والتصوف والأدب والفن.

واللغة بالنسبة للأمة العربية أساس وحدتها، ومرآة حضارتها، ولغة قرآنها الذي تبوأ الذروة فكان مظهر إعجاز لغتها القومية.

وكتاب الله المنزل (القرآن) بالنسبة إلى العرب جميعاً كتاب لبست فيه لغتهم ثوب الإعجاز، وهو كتاب يشد إلى لغتهم مئات الملايين من أجناس وأقوام يقدسون لغة العرب، ويفخرون بأن يكون لهم منها نصيب.

وأورد هنا بعض الأقوال لبعض العلماء الأجانب قبل العرب في أهمية اللغة العربية. يقول الفرنسي إرنست رينان: ((اللغة العربية بدأت فجأة على غاية الكمال، وهذا أغرب ما وقع في تاريخ البشر، فليس لها طفولة ولا شيخوخة)).

ويقول الألماني فريتاغ: ((اللغة العربية أغنى لغات العالم)).

ويقول وليم ورك: ((إن للعربية ليناً ومرونةً يمكنانها من التكيف وفقاً لمقتضيات العصر)).

ويقول الدكتور عبد الوهاب عزام: ((العربية لغة كاملة محببة عجيبة، تكاد تصور ألفاظها مشاهد الطبيعة، وتمثل كلماتها خطرات النفوس، وتكاد تتجلى معانيها في أجراس الألفاظ، كأنما كلماتها خطوات الضمير ونبضات القلوب ونبرات الحياة)).

ويقول مصطفى صادق الرافعي: ((إنما القرآن جنسية لغوية تجمع أطراف النسبة إلى العربية، فلا يزال أهله مستعربين به، متميزين بهذه الجنسية حقيقةً أو حكماً)).

ويقول الدكتور طه حسين: ((إن المثقفين العرب الذين لم يتقنوا لغتهم ليسوا ناقصي الثقافة فحسب، بل في رجولتهم نقص كبير ومهين أيضاً)).

خصائص اللغة العربية:

للعربية خصائص كثيرة يضيق المجال عن حصرها في هذه العجالة، لذا سأقتصر على بعضها تاركاً، لمن أراد التوسع، الرجوع إلى أمهات الكتب في هذا المجال.

١. الخصائص الصوتية:

إن اللغة العربية تملك أوسع مدرج صوتي عرفته اللغات، حيث تتوزع مخارج الحروف بين الشفتين إلى أقصى الحلق. وقد تجد في لغات أخرى غير العربية حروفاً أكثر عدداً ولكن مخارجها محصورة في نطاق أضيق ومدرج أقصر، كأن تكون مجتمعة متكاثرة في الشفتين وما والاهما من الفم أو الخيشوم في اللغات الكثيرة الغنة (الفرنسية مثلاً)، أو تجدها متزاحمة من جهة الحلق. وتتوزع هذه المخارج في هذا المدرج توزعاً عادلاً يؤدي إلى التوازن والانسجام بين الأصوات. ويراعي العرب في اجتماع الحروف في الكلمة الواحدة وتوزعها وترتيبها فيها حدوث الانسجام الصوتي والتآلف الموسيقي. فمثلاً لا تجتمع الزاي مع الظاء والسين والضاد والذال. ولا تجتمع الجيم مع القاف والظاء والطاء والغين والصاد، ولا الحاء مع الهاء، ولا الهاء قبل العين، ولا الخاء قبل الهاء، ولا النون قبل الراء، ولا اللام قبل الشين.

وأصوات العربية ثابتة على مدى العصور والأجيال منذ أربعة عشر قرناً. ولم يُعرف مثل هذا الثبات في لغة من لغات العالم في مثل هذا اليقين والجزم.

إن التشويه الذي طرأ على لفظ الحروف العربية في اللهجات العامية قليل محدود، وهذه التغيرات مفرقة في البلاد العربية لا تجتمع كلها في بلد واحد.

وهذا الثبات، على عكس اللغات الأجنبية، يعود إلى أمرين: القرآن، ونزعة المحافظة عند العرب.

وللأصوات في اللغة العربية وظيفة بيانية وقيمة تعبيرية، فالغين تفيد معنى الاستتار والغَيْبة والخفاء كما نلاحظ في: غاب، غار، غاص، غال، غام. والجيم تفيد معنى الجمع: جمع، جمل، جمد، جمر، وهكذا.

وليست هذه الوظيفة إلا في اللغة العربية، فاللغات اللاتينية مثلاً ليس بين أنواع حروفها مثل هذه الفروق، فلو أن كلمتين اشتركتا في جميع الحروف لما كان ذلك دليلاً على أي اشتراك في المعنى. فعندنا الكلمات التالية في الفرنسية مشتركة في أغلب حروفها وأصواتها ولكن ليس بينها أي اشتراك في المعنى Ivre سكران oeuvre أثر أو تأليف ouvre يفتح livre كتاب lèvre شفة.

٢. الاشتقاق:

الكلمات في اللغة العربية لا تعيش فرادى منعزلات بل مجتمعات مشتركات كما يعيش العرب في أسر وقبائل. وللكلمة جسم وروح، ولها نسب تلتقي مع مثيلاتها في مادتها ومعناها: كتب، كاتب، مكتوب، كتابة، كتاب.. فتشترك هذه الكلمات في مقدار من حروفها وجزء من أصواتها.

وتشترك الألفاظ المنتسبة إلى أصل واحد في قدر من المعنى وهو معنى المادة الأصلية العام. أما اللغات الأخرى كالأوروبية مثلاً فتغلب عليها الفردية. فمادة (ب ن و) في العربية يقابلها في الإنكليزية: son ابن و daughter بنت. أما في الفرنسية فتأتي مادة (ك ت ب) على الشكل التالي: كتاب livre مكتبة عامة bibliothèque محل بيع الكتب librairie يكتب ècrire مكتب bureau.

وثبات أصول الألفاظ ومحافظتها على روابطها الاشتقاقية يقابل استمرار الشخصية العربية خلال العصور، فالحفاظ على الأصل واتصال الشخصية واستمرارها صفة يتصف بها العرب كما تتصف بها لغتهم، إذ تمكن الخاصة الاشتقاقية من تمييز الدخيل الغريب من الأصيل.

إن اشتراك الألفاظ، المنتمية إلى أصل واحد في أصل المعنى وفي قدر عام منه يسري في جميع مشتقات الأصل الواحد مهما اختلف العصر أو البيئة، يقابله توارث العرب لمكارم الأخلاق والمثل الخلقية والقيم المعنوية جيلاً بعد جيل. إن وسيلة الارتباط بين أجيال العرب هي الحروف الثابتة والمعنى العام. والروابط الاشتقاقية نوع من التصنيف للمعاني في كلياتها وعمومياتها، وهي تعلم المنطق وتربط أسماء الأشياء المرتبطة في أصلها وطبيعتها برباط واحد، وهذا يحفظ جهد المتعلم ويوفر وقته.

إن خاصة الروابط الاشتقاقية في اللغة العربية تهدينا إلى معرفة كثير من مفاهيم العرب ونظراتهم إلى الوجود وعاداتهم القديمة، وتوحي بفكرة الجماعة وتعاونها وتضامنها في النفوس عن طريق اللغة.

٣. خصائص الكلمة العربية (الشكل والهيئة أو البناء والصيغة أو الوزن):

إن صيغ الكلمات في العربية هي اتحاد قوالب للمعاني تُصبُّ فيها الألفاظ، فتختلف في الوظيفة التي تؤديها. فالناظر والمنظور والمنظر تختلف في مدلولها مع اتفاقها في أصل المفهوم العام الذي هو النظر. الكلمة الأولى فيها معنى الفاعلية والثانية المفعولية والثالثة المكانية.

وللأبنية والقوالب وظيفة فكرية منطقية عقلية. فقد اتخذ العرب في لغتهم للمعاني العامة أو المقولات المنطقية قوالب أو أبنية خاصة: الفاعلية، المفعولية، المكان، الزمان، السببية، الحرفة، الأصوات المشاركة، الآلة، التفضيل، الحدث.

إن الأبنية في العربية تعلم تصنيف المعاني وربط المتشابه منها برباط واحد، ويتعلم أبناء العربية المنطق والتفكير المنطقي مع لغتهم بطريقة ضمنية طبيعية فطرية.

وللأبنية وظيفة فنية، فقوالب الألفاظ وصيغ الكلمات في العربية أوزان موسيقية، أي أن كل قالب من هذه القوالب وكل بناء من هذه الأبنية ذو نغمة موسيقية ثابتة. فالقالب الدال على الفاعلية من الأفعال الثلاثية مثلاً هو دوماً على وزن فاعل والدال على المفعولية من هذه الأفعال على وزن مفعول.

وإن بين أوزان الألفاظ في العربية ودلالاتها تناسباً وتوافقاً، فصيغة (فعّال) لمبالغة اسم الفاعل تدل بما فيها من تشديد الحرف الثاني على الشدة أو الكثرة، وبألف المد التي فيها على الامتداد والفاعلية الخارجية.

وتتميز اللغة العربية بالموسيقية فجميع ألفاظها ترجع إلى نماذج من الأوزان الموسيقية، والكلام العربي نثراً كان أم شعراً هو مجموع من الأوزان ولا يخرج عن أن يكون تركيباً معيناً لنماذج موسيقية.

وقد استثمر الشعراء والكتاب العرب هذه الخاصة الموسيقية فقابلوا بين نغمة الكلام وموضوعه مقابلة لها أثر من الوجهة الفنية. فمثلاً يقول النابغة الذبياني:

ميلوا إلى الدار من ليلى نحييها   نعم ونسألها عن بعض أهليها

حيث ينقلك إلى جو عاشق يهيم ،ويتأمل، وتهفو نفسه برقة وحنان إلى آثار الحبيب بما في البيت من نعومة الحروف وكثرة المدود وحسن توزعها وجمال تركيب الألفاظ.

ويقول البحتري متحدثاً عن الذئب:

عوى ثم أقعى فارتجزت فهجته   فأقبل مثل البرق يتبعه الرعد

فينقل تتابع حركات الذئب السريع في ألفاظ قصيرة الأوزان متوالية الحركات.

وقد بلغت هذه الخاصة الموسيقية ذروتها في التركيب القرآني، فأنت تحس، مثلاً في سورة العاديات، عدو الخيل: ((والعاديات ضبحاً × فالموريات قدحاً × فالمغيرات صبحاً × فأثرن به نقعاً × فوسطن به جمعاً)).

وكان لأوزان الألفاظ أثر في جمال الكتابة العربية، فالكلمات التي على وزن واحد تتشابه ألفاظها الكتابية مثل الكلمات على وزن فاعل أو على وزن مفعول. إن هذه الكلمات في التركيب يكون منها ما يشبه الزخارف العربية.

وتتأرجح الصيغ بين الثبات والتطور، والثبات غالب ولا يسبب هذا جمود العربية، فإن لها على حالتها الحاضرة من الصيغ والأبنية غنى لا تضارعها فيه لغة أخرى من اللغات الراقية التي تفي بحاجات الإنسان في مثل هذا العصر.

إن الإخلال بهذه الأبنية وإفسادها إفساد لنظام اللغة، فلذلك كان العرب إذا أدخلوا كلمة أعجمية احتاجوا إليها صاغوها على نماذج ألفاظهم ،وبنوها على أحد أبنيتهم، وجعلوها على أحد أوزانهم.

وبين العربية والطبيعة صلة وثقى، فالأجسام في الطبيعة على كثرتها ترجع إلى عناصر بسيطة محدودة العدد تتشابه ،وتختلف بحسب تشابه تركيب مادتها واختلافه. وكذلك اللغة العربية ترجع كلماتها التي لا تكاد تحصى إلى عناصر محدودة ثابتة هي الحروف. وفي الطبيعة تشابه ونمطية وتكرر، فللشجرة مهما كان نوعها أوراق وأغصان جذع وثمر. وفي اللغة أيضاً تشابه بين أبنية الفاعلين والمفعولين والمكان والزمان. ولكل فرد من أفراد الجنس الواحد في الطبيعة ذاتيته مع مشابهته لسائر أفراد الجنس. وكذلك للفظ ذاتيته مع مشابهته لسائر الألفاظ المشتركة معه في الأصل أو البناء والصيغة. وفي الطبيعة تسلسل وتوارث يقابله تسلسل وتوارث في اللغة. وفي الطبيعة محافظة وتجديد، وكذلك في اللغة محافظة وتجديد أيضاً.

٤. التعريب:

يتشابه نظام العربية مع نظام المجتمع العربي. فكما يرتبط أفراد المجتمع العربي وقبائله بصلات القربى والنسب والتضامن والتعاون، ترتبط ألفاظها في نسق خاص في حروفها وأصواتها، ومادتها وتركيبها، وهيئتها وبنائها.

وحين يدخل غريب على المجتمع فلا بد له لكي يصبح عضواً فيه من أن يلتزم بأخلاقه وعاداته، فكذلك اللفظة الأعجمية إذا دخلت يجب أن تسير على أوزان العربية وهيئاتها وصيغها لكي تصبح عضواً كامل العضوية في الأسرة اللغوية.

ويُستعمل في العربية مصطلح التعريب بينما في اللغة الأجنبية استعارة emprunt. والتعريب أحد مظاهر التقاء العربية بغيرها من اللغات على مستوى المفردات.

وكانت الألفاظ الدخيلة في العصر الجاهلي قليلة محدودة تتصل بالأشياء التي لم يعرفها العرب في حياتهم. وهي محصورة في ألفاظ تدل على أشياء مادية لا معنوية مثل: كوب، مسك، مرجان، درهم.. وتعود قلة الدخيل إلى سببين: انغلاقهم على أنفسهم واعتدادهم بأنفسهم وبلغتهم.

أما بعد الإسلام فقد اتصلت العربية باللغات الأخرى، فانتقلت إليها ألفاظ جديدة تتعلق كلها بالمحسوسات والماديات مثل أسماء الألبسة والأطعمة والنباتات والحيوان وشؤون المعيشة أو الإدارة. وقد انعدم التأثير في الأصوات والصيغ والتراكيب.

إن هذا الداخل على الغالب لم يبق على حاله بل صيغ في قالب عربي، ولذلك كانت المغالاة والإكثار من الغريب وفسح المجال من غير قيد مظهراً من مظاهر النزعة الشعوبية في الميدان اللغوي قديماً وحديثاً.

وكانت طريقة العرب في نقل الألفاظ الأجنبية أو التعريب تقوم على أمرين:

أ) تغيير حروف اللفظ الدخيل، وذلك بنقص بعض الحروف أو زيادتها مثل: برنامه = برنامج، بنفشه = بنفسج

أو إبدال حرف عربي بالحرف الأعجمي: بالوده = فالوذج، برادايس = فردوس

ب) تغيير الوزن والبناء حتى يوافق أوزان العربية ويناسب أبنيتها فيزيدون في حروفه أو ينقصون، ويغيرون مدوده وحركاته، ويراعون بذلك سنن العربية الصوتية كمنع الابتداء بساكن، ومنع الوقوف على متحرك، ومنع توالي ساكنين...

وأكثر ما بقي على وزنه وأصله من الألفاظ هو من الأعلام: سجستان، رامهرمز..

أما دليلهم إلى معرفة الدخيل فهو إحدى ثلاث طرق:

أ) فقدان الصلة بينه وبين إحدى مواد الألفاظ العربية: بستان: ليس في العربية مادة بست..

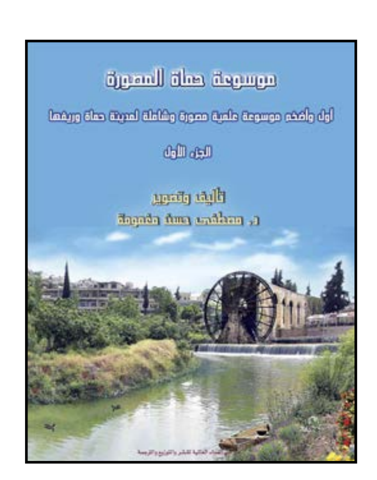
ب) أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية: ج ق: جوسق، ج ص جَ صّ، ج ط: طازج..

ج) أن تكون على وزن ليس في العربية: إِبْرَيْسَم إفعيلل، آجر فاعُلّ.. (أحسن الحرير).



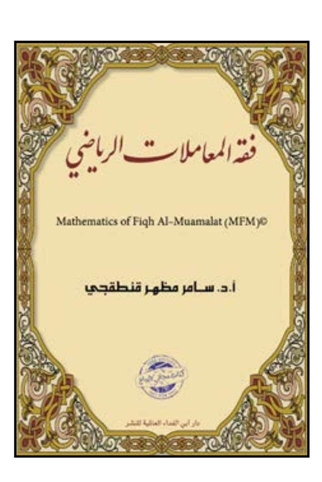
للتحميل : http://www.4shared.com/office/n_UhTgbQce/Nazem.html

مشروع كتاب الاقتصاد الإسلامي الالكتروني المجاني



موسوعة حماة المصورة

تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



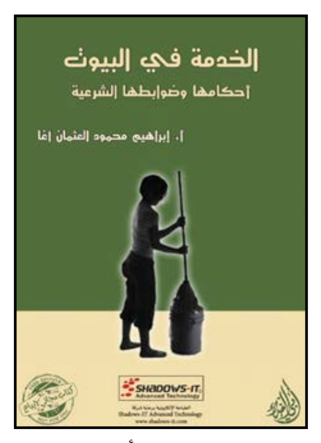
فقه المعاملات الرياضي

تأليف: د. سامر مظهر قنطقجي



لغة الإفصاح المالي والمحاسبي XBRL

تأليف: د. سامر مظهر قنطقجي



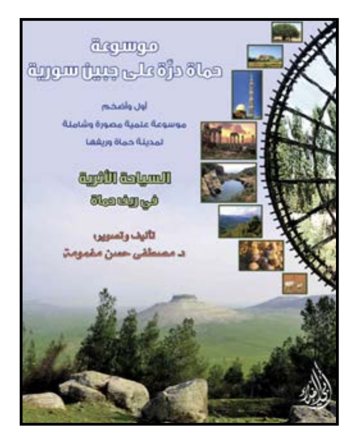
الخدمة في البيوت أحكامها وضوابطها الشرعية

تأليف: إبراهيم محمود العثمان آغا



متحف حماة القديم

تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



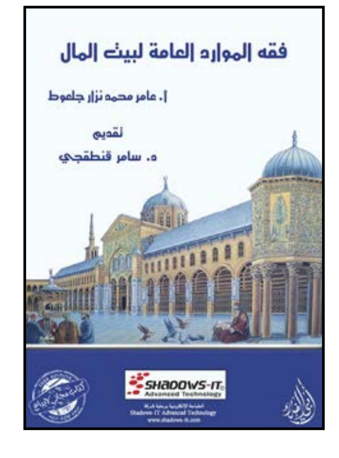
السياحة الأثرية في ريف حماة

تأليف: د. مصطفى حسن مغمومة



العولمة الاقتصادية

تأليف: د.عبدالحليم عمار غربي



فقه الموارد العامة لبيت المال

تأليف عامر جلعوط

لتحميل أي كتاب الضغط على هذا الرابط http://www.kantakji.com/fiqh/freebook.htm



بحضور ٧٢ متدرباً اختتام برنامج الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التأمين التكافلي (CISTI) في جامعة الزيتونة - تونس

بحضور ٧٢ متدرباً اختتمت رقابة في العاصمة تونس فعاليات برنامج الاختصاصي الإسلامي المعتمد في التأمين التكافلي (CISTI) والصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI)، والتي تأتي في إطار اتفاقية التعاون العلمي بين رقابة وجامعة الزيتونة.

البرنامج الذي عقد في جامعة الزيتونة في قاعة ابن خلدون استمر لأربعة أيام بمعدل ٦ ساعات تدريبية يومياً، وقدمه الدكتور موسى القضاة الذي أعرب عن إعجابه بمستوى الحاضرين وتفاعلهم الملحوظ.

وعقد اختبار البرنامج في الخامس من الشهر الجاري، بإشراف مشترك من جامعة الزيتونة ورقابة حيث شارك فيه ٦٧ متدرباً.

يشار إلى أن العام الماضي (٢٠١٣) شهد أيضاً العديد من الفعاليات المماثلة لكل من شهادات المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB)؛ والاختصاصي الإسلامي المعتمد في التدقيق الشرعي (CISSA)؛ والاختصاصي الإسلامي المعتمد في المحاسبة المالية (CISAC). وقد بلغ إجمالي عدد المتدربين لعام ٢٠١٣ في مختلف الشهادات /٣٢٤/ متدرب.

وتسعى رقابة في العام الحالي لطرح مجموعة متنوعة أخرى من الشهادات المهنية، بالإضافة إلى زيادة أعداد المتدربين وذلك في إطار مسؤوليتها الاجتماعية والمهنية بدعم السوق التونسي من جهة والصناعة المالية الإسلامية من جهة أخرى بالكوادر المؤهلة.

رقابة – ٨ يناير ٢٠١٤

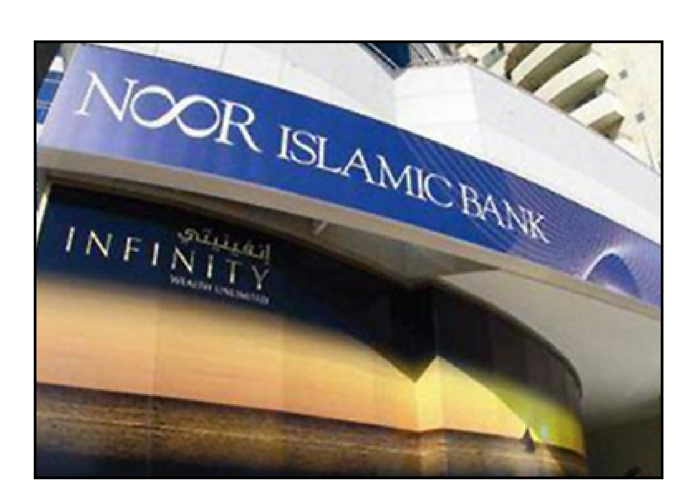
"نور الإسلامي" يعيد أطلاق علامته التجارية تحت اسم "بنك نور"

عاد "بنك نور الإسلامي - ومقره دبي - اليوم إطلاق اسمه تحت علامة تجارية جديدة هي "بنك نور" في خطوة استراتيجية تهدف إلى تأكيد طموحات نموه محليا وعالميا وتعزيز جاذبية منتجاته وخدماته المالية الإسلامية التي يقدمها لجميع شرائح العملاء في دولة الإمارات.

وقال حسين القمزي الرئيس التنفيذي لبنك نور في تصريح صحافي له إن إطلاق الاسم الجديد يعكس القيم والمبادئ التي يرتكز عليها البنك في ضوء التزامه بتعاليم الشريعة الإسلامية التي ستبقى تمثل الجوهر الأساسي لعملياته وحجر الأساس في جميع قراراته وأعماله، وسوف ينعكس الاسم الجديد للعلامة التجارية لبنك نور - الذي تأسس عام ٢٠٠٨ - الذي جرى إطلاقها على مختلف الشركات الشقيقة للبنك وهي نور للتكافل ونور للتجارة ونور الأوقاف.

وأوضح القمزي - بحسب "وام" - أن البنك سيعتمد شعار "نور ينجزها" كركيزة أساسية في عمله المصرفي وهو أكثر من مجرد وعد بل التزام بخلق تغيير جذري في خدمة عملاء القطاع المالي بدولة الإمارات.

وأضاف أنه تم إعادة تسمية بطاقات الائتمان والخصم للبنك لتعكس بشكل أفضل المزايا الممنوحة كما أعيد تصميم جميع نماذج ومستندات البنك لتغدو أكثر بساطة وأكثر تركيزاً على مصلحة وراحة العملاء.



ولفت القمزي إلى أن جوهر العلامة التجارية الجديدة يتماشى على نحو واضح مع رؤية دبي بأن تكون مركزا عالميا للاقتصاد الإسلامي.

وأشار إلى أن البنك يتطلع لأن يؤدي دورا محوريا في مساعدة دولة الإمارات على تحقيق رؤيتها للمستقبل وأن تسلط من خلال عملياتها الضوء على نقاط القوة التي تمتلكها دبي.

مباشر للمعلومات – ٨ يناير ٢٠١٤

مجموعة البركة ووحداتها المصرفية تحصد جوائز مجلة جلوبال فايناس العالمية للعام ٢٠١٣



حصدت مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (ABG)،علاوة على خمس من وحداتها المصرفية جوائز «أفضل بنك إسلامي» للعام ٢٠١٣ وذلك ضمن سياق الجوائز السنوية التي تمنحها مجلة جلوبال فايناس (Global Finance) المتخصصة في مجال البنوك والتمويل لمؤسسات الصيرفة والتمويل العالمية.

فقد حصلت مجموعة البركة المصرفية على جائزة أفضل بنك إسلامي في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، كما حصل بنك البركة لبنان على جائزة أفضل بنك إسلامي في لبنان، والبنك الإسلامي الأردني على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن وكذلك على جائزة أفضل مصرف إسلامي للتجزئة، وبنك البركةالمحدودجنوب أفريقيا على جائزة أفضل بنك إسلامي في جنوب أفريقيا وبنك البركة الإسلامي على جائزة أفضل بنك إسلامي في البحرين وبنك البركة الجزائر على جائزة أفضل بنك إسلامي في الجزائر.

ويأتي فوز المجموعة والوحدات المصرفية الخمس بهذه الجوائز بناءً على نتيجة التحكيم النهائية للجنة المحكمين في المجلة والتي شملت في عضويتها نخبة من المحررين الاقتصاديين والمستشارين الماليين العالميين وعدد من مدراء البنوك والخبراء في مجال الصيرفة، إذْ حصلت هذه الوحدات على هذه الجائزة نتيجة لما تتمتع به من دور مرموق في خدمة الصيرفة الإسلامية والقدرة على مواصلة النمو المستقبلي، ومعايير مهنية في جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها لزبائنها، بالإضافة إلى الأصالة والابتكار في الخدمات والمعاملة مع الزبائن، مع التطور المستمر في العمليات المصرفية، وغيرها من المعايير الهامة مثل العلاقات الاستراتيجية والتوسع الجغرافي والربحية ومتانة الأوضاع المالية.

وقد تسلم عدنان أحمد يوسف عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية على هذه الجوائز نيابة عن وحدات المجموعة الفائزة وذلك في حفل كبير أقيم بهذه المناسبة على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين التي عقد في واشنطن وحضره حشد كبير من المسؤولين والقيادات المصرفية العالمية والعربية.

وصرح الشيخ صالح كامل رئيس مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية قائلاً:» يسعدنا جداً حصول مجموعة البركة المصرفية وخمس من وحداتها المصرفية على هذه الجوائز العالمية والتي تجسد أهمية الموقع الريادي الذي باتت تحظى به مجموعة البركة المصرفية بعد مسيرة مليئة بالإنجازات على مدى السنوات العشر الماضية من جهة والمكانة المصرفية المرموقة التي تحتلها هذه الوحدات وأداءهاوخدماتها المميزين والسمعة الطيبة التي تحظى بها في القطاع المصرفي الإسلامي المحلي والإقليمي والعالمي من جهة أخرى».

من جهته قال عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية عدنان أحمد يوسف» لقد أصبحت وحداتنا التابعة للمجموعة من أبرز المؤسسات المصرفية العاملة في بلدانها، والأكثر رسوخا من حيث الخبرة والمعرفة وجودة الخدمات في الأسواق المحلية؛ ما يعكس نجاح رؤية مجموعة البركة المصرفية واستراتيجيتها التي ترتكز على تقوية أوضاع الوحدات التابعة لها وتعزيز مواردها الرأسمالية وخلق شبكة من علاقات الأعمال البينية القوية فيما بينها، كذلك تنسيق سياسات الأعمال وإدارة المخاطر والتشغيل وغيرها بما يخلق مجموعة متناسقة وقوية».

وأختتم عدنان أحمد يوسف حديثه بتوجيه الشكر والتقدير للإدارات التنفيذية والعاملين في مجموعة البركة المصرفية والوحدات المصرفية الخمس للجهود المتواصلة التي يبذلونها في رفع مكانة وحداتهم، والمجموعة ككل محليا وإقليميا وعالميا.

الدستور – ٧ يناير ٢٠١٤

استمرار المشاورات بين «الخليجي التجاري» و«بنك الخير» للاندماج



أعلن المصرف الخليجي التجاري -المدرج في بورصة البحرين- وبنك الخير عن استمرار المشاورات الاستشارية لدراسة الاندماج لتقييم جدوى دمج المؤسستين ليصبحا مؤسسة مالية واحدة.

وقال بيان للمصرف الخليجي التجاري- نشر على الموقع الالكتروني لبورصة البحرين- إن البنكين لا زالا قيد المشاورات الاستشارية بشأن الاندماج في كيان مصرفي موحد، وينتظران تقرير الشركة الاستشارية.

وسبق أن أعلن البنكان في منتصف العام ٢٠١٣ عن توقيعهما مذكرة تفاهم بشأن تقييم جدوى الإندماج وتشكيل لجنة تنظيمية تضم أعضاء من المصرفين لإجراء عمليات التدقيق والتقصي والسير في إجراءات هذه المعاملة، وذلك بموجب الحصول على موافقة المساهمين المعنيين والجهات الرقابية المختصة.

وبموجب صفقة الاندماج سوف تكتمل فصول ٥ عملية اندماج لـ ١٠ مصارف بحرينية بعد الموافقة على دمج البنك البحريني السعودي ومصرف السلام في منتصف العام ٢٠٠٩، واندماج مصرف الشامل مع بنك الإثمار في نهاية العام نفسه، واتمام عملية اندماج ٣ بنوك إسلامية في البحرين«كابيفست» و«بنك إيلاف» و«بيت إدارة المال» تحت كيان بنك «إبدار»، واندماج بنك الإجارة مع بنك الإثمار مطلع فبراير ٢٠١٣، واندماج «بي أم آي بنك» مع مصرف السلام بنهاية العام المنصرم.

والمصرف الخليجي التجاري والذي يعمل كمصرف تجاري إسلامي يمتلك فيه بيت التمويل الخليجي الحصة الرئيسية. أما بنك الخير، فهو بنك إسلامي تأسس في البحرين.

يشار إلى أن المصرف الخليجي التجاري، الذي يبلغ رأس ماله ١٠٠ مليون دينار، مدرج في بورصة البحرين، وتبلغ موجوداته بنهاية العام ٢٠١٢ نحو ٤٤٧ مليون دينار، وارتفعت أرباحه إلى ٧٥١ ألف دينار (٠,٧ فلس/للسهم) بنهاية العام ٢٠١٢، مقارنة بأرباح بلغت ٥٢٠ ألف دينار تم تحقيقها خلال نفس الفترة من العام ٢٠١٢.

والمصرف الخليجي التجاري، مملوك بنسبة ٤٧ في المئة لبيت التمويل الخليجي، وبنسبة ١٤ في المئة لشركة امتياز للاستثمار الكويتية، وبنسبة ٩ في المئة لبنك الإمارات الإسلامي.

أما بنك الخير (بنك يونيكورن سابقاً)، تأسس في العام ٢٠٠٤ ويقع مقره في البحرين، وهو بنك إسلامي بالجملة، وله وجود دولي في المملكة العربية السعودية وماليزيا وتركيا.

الأيام – ٩ يناير ٢٠١٤

بنك العزّ الإسلامي يقدّم باقة من الخدمات المصرفية المبتكرة لموظفي عُمانتل

قال مصطفى جتين رئيس أنشطة المؤسسات المالية في البركة تركيا إن البنك يأمل ان يطرح صكوكا تتراوح قيمتها بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليون دولار العام الحالي.

وكان أول طرح صكوك إسلامية للبنك وهو الذراع التركية لبنك بركة الإسلامي ومقره البحرين في السوق الدولية في ابريل نيسان الماضي وكان حجمه ٢٠٠ مليون دولار لأجل عشرة أعوام ولقى اقبالا شديدا من الخليج.

ولم يطرح البنك إصدارات اخرى كما كان مزمعا في وقت لاحق من العام بسبب تدهور الاوضاع في الاسواق العالمية نتيجة احتمال خفض البنك المركزي الامريكي برنامج التحفيز النقدي في حين هوت الليرة التركية ١٧ بالمئة مقابل الدولار العام الماضي. وعلقت العديد من البنوك التركية طرح سندات جراء ذلك.



وأضاف جتين أن البنك وهو أحد أكبر أربعة بنوك إسلامية في تركيا يتوقع ان تتاح فرصة لطرح جديد في الأشهر القليلة المقبلة.

وقال جتين في مقابلة مع رويترز هذا الأسبوع "نود ان نرى ظروفا مواتية في السوق ومستعدون لطرح الاصدار حين نرى ذلك." وتوقع جتين ان تخف حدة حالة عدم الاستقرار خلال الأشهر المقبلة اذ تبدد الانتخابات المقررة العام الجاري الشكوك السياسية في حين ساهم انخفاض سعر صرف الليرة في تقليص العجز التجاري لتركيا الذي تعتبره وكالات التصنيف الإئتماني نقطة ضعف رئيسية في اقتصادها.

وفتح اصدار الصكوك في العام الماضي افاقا جديدة أمام بنك البركة إذ انه أول اصدار صكوك في السوق العالمية بنظام المرابحة. وعزز الطرح راس مال البنك من الفئة الثانية ورفع كفاية رأس المال إلى ١٥,٦ بالمئة من ١٣,٠٣ بالمئة.

وقال جتين إن هناك احتمالا بنسبة ٩٠ بالمئة أن يكون الطرح الثاني للصكوك بنظام الإجارة وهو الاكثر شيوعا في السوق.

واستعاض بنك البركة تركيا عن الاصدار الثاني الذي كان مقررا في العام الماضي بتسهيل تمويل إسلامي مجمع من بنوك خليجية في سبتمبر أيلول الماضي. وبلغت قيمة التسهيل ٤٣٠ مليون دولار بينما كان المبلغ الذي يطلبه البنك في الأصل ٢٥٠ مليون دولار.

وقال جتين إن بنك البركة تركيا سيركز العام الجاري على تطوير منتجات جديدة لتعزيز قاعدة العملاء.

مباشر للمعلومات – ٩ يناير ٢٠١٤

الغانم لـ «الراي»: «بيتك» يؤسس قوة عقارية إقليمية

قال مدير إدارة البنوك الدولية في بيت التمويل الكويتي (بيتك) شاهين الغانم إن البنك يعمل على أن يكون رائداً أساسياً في صناعة الاستثمار الاسلامي على مستوى العالم، لاسيما في ظل انعدام وجود لاعب استثماري اسلامي اساسي رائد في السوق، وإنشاء قوة عقارية اقليمية بعوائد لامثيل لها.

واشار الغانم في مقابلة مع «الراي» إلى ان مسؤولي «بيتك» يبذلون اقصى الجهود لتفعيل دور بنوك المجموعة في الخارج بحيث تكون مراكز استقطاب وتفعيل للتعاون مع الدول التى تعمل فيها والمناطق المحيطة بها وجعلها جسرا للربط مع الكويت ودول مجلس التعاون الخليجى، كاشفا ان «بيتك» سيعزز تواجده في استثمارات البنية التحتية، لتحقيق عوائد اكبر، مستفيدا من تواجده في اربع قارات ما يساعده في اقتناص الفرص الاستثمارية التي يفتقدها البنك فى السوق المحلي.

وبين الغانم انه إذا كانت الظروف التي تمر بها الأسواق تدعو إلى مزيد من الفحص والتريث الا أن «بيتك» يرى أن هناك فرصا تظهر في الأسواق التي يستهدفها، ومنها الهند وهونغ كونغ، كما ان استراليا من الأسواق المستهدفة أيضا من قبل «بيتك- ماليزيا»، وقال «نسعى لزيادة التركيز على الاسهم القيادية الدولية في حين نستمر بالمحافظة على فرصنا الاستثمارية في القطاعات التي نعمل فيها».

حوكمة الاستثمار

قال الغانم ان «بيتك» اضفى الطابع المؤسسي على عمليات حوكمة الاستثمار وتأسيس لجان استثمار تشغيلي تكون مسؤولة عن ترجمة استراتيجية الاستثمار الى خطوط توجيهية للاصول المتنوعة التي سيركز عليها البنك، وتأكيد التوافق مع خطط توجيه الاستثمار ومتطلبات المخاطر، ومراجعة كل المقترحات المتعلقة بالاستثمارات المباشرة والعقارية واعتماد مقترحات الاستثمار وسحب الاستثمار على مستويات هيئة اللجنة، بالاضافة الى مراجعة وتوصية واهداف (KPLs) وعرضهم على مجلس ادارة المخاطر ولجنة الاصول للحصول على الاعتماد.

التوسع الجغرافي

بين الغانم ان التوسع الجغرافي لـ «بيتك» والدخول إلى أسواق جديدة سياسة مستمرة، لكنها تخضع لاعتبارات محددة ولابد أن تكون مدروسة وبناءة وتضيف قيمة مهمة لمسيرة عمل «بيتك»، وقال «توسعنا لم يتوقف وان كانت هناك تعديلات أدخلت على بعض الخطط فانها تعود للتطورات الأخيرة على صعيد الأسواق نتيجة الازمة الاقتصادية وتداعياتها».



واضاف الغانم ان مغزى التوسع الدولي في مناطق وأسواق متعددة، أن يصبح «بيتك» حجر الأساس في الخدمات المالية الإسلامية في العالم، فالخدمات المالية الإسلامية أصبحت من أسرع القطاعات المالية نموا في العالم حاليا، وتتحول سريعا إلى قطاع مالي عالمي واسع يفرض وجوده.

واشار الغانم إلى مباشرة العمل في السوق السعودي باعتباره سوقا واعدا ومتعدد القدرات ويتمتع بسياسات محفزة للاستثمار والنمو»، كما ان «بيتك تركيا» بدأ العمل في ألمانيا ويسعى لافتتاح بنك مستقل يقدم خدمات متكاملة في خطوة متطورة لجهود الفرع الذي يعمل حاليا في مدينة مانهايم،وافتتح بنك في دبي، ويعمل على التوسع في أسواق الدول المحيطة بتركيا، موضحا ان بيتك - ماليزيا لديه خطط للتوسع في استراليا والصين ودول أخرى في جنوب شرق آسيا.

«بيتك» لم يتغير

أوضح الغانم ان رؤية «بيتك» للاستثمار العقاري كنشاط اقتصادي له ابعاد اجتماعية وانسانية لم تتغير اخيرا، بعد ان نجح «بيتك» على مدى سنوات طويلة في تحقيق هذه الرؤية، لكن الامور قد تغيرت ليس من ناحية البنك بل لجهة المتغيرات والظروف العديدة التي دخلت على السوق العقاري».

«بيتك - ماليزيا»

افاد الغانم ان لدى «بيتك-ماليزيا» قاعدة عملاء كبيرة وآخذة في ازدياد بما يوفر فرص نمو كبيرة للخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها، إذ يعد أول بنك إسلامي اجنبي باشر العمل في ماليزيا، ويسعى لتلبية الاحتياجات المتنامية على الخدمات والمنتجات الإسلامية هناك، ودعم الاقتصاد فيها لا سيما في قطاعي الصناعة والزراعة.

ويخطط «بيتك-ماليزيا» لتغطية شبكة فروع معظم مناطق وولايات ماليزيا وتقديم خدمات متطورة ومتكاملة للعملاء من خلال موقعها في مراكز تجارية وخدمية حيوية، تنفيذاً لخطة الانتشار الجغرافي، وتعزيزاً لشبكة الفروع الحالية، حيث يوفر العديد من الخدمات الحيوية للأفراد ولقطاع الأعمال والهيئات الحكومية أهمها تمويل التعاقدات والصفقات التجارية، بالاضافة لخدمات الاستشارات المالية للمؤسسات، واستشارات في الصكوك، وعلى صعيد خدمات التجزئة يقدم البنك منتجات جديدة ومبتكرة مثل حساب الذهب والتمويل الشخصي، إضافة إلى العديد من خدمات الخزانة.

الراي – ٨ يناير ٢٠١٤

نشاط ملحوظ في تداول أسهم البنك الاسلامي الفلسطيني خلال عام ٢٠١٣



أوضح تقرير صادر عن بورصة فلسطين، أن سهم البنك الاسلامي الفلسطيني شهد نشاطاً ملحوظاً في التداول خلال عام ٢٠١٣. وبين التقرير أن سهم البنك الاسلامي الفلسطيني حل في المرتبة الثالثة من أصل ٤٨ شركة مدرجة، حيث كان عدد الأسهم المتداولة ١٦،٢٠٩،١٨٢ وبنسبة ٧,٩٩٪ من اجمالي التداول.

ويشير التقرير الى أن سعر الاغلاق لسهم البنك الاسلامي الفلسطيني عام ٢٠١٣ كان ١,٥٤ دولار أمريكي، بارتفاع ملحوظ مقارنة مع سعر اغلاق سهم البنك عام ٢٠١٢ الذي كان ١,٠٢ دولار أمريكي وبنسبة تغيير ٥٠,٩٨٪.

وكانت قيمة الأسهم المتداولة ١٨،٦٠٤،٠٤٨ دولار أمريكي بنسبة ٥,٤٦٪ من اجمالي التداول، ووصل عدد الصفقات المنفذة ٢،٤٨١ بنسبة ٥,٥٨٪ من اجمالي عدد الصفقات ومعدل دوران سهم البنك ٣٢,٤٢٪ ووصلت القيمة السوقية للبنك بتاريخ ٣١ كانون أول ٢٠١٣ الى ٧٧ مليون دولار أمريكي.

وباركت بورصة فلسطين في تقريرها هذا النشاط الملحوظ لأسهم البنك، متمنين للبنك دوام التقدم والازدهار وبأن يحفل عام ٢٠١٤ بمزيد من الانجازات والتوفيق.

وقال القائم بأعمال مدير عام للبنك الاسلامي الفلسطيني بيان قاسم أن البنك نجح في تقديم نموذج مالي إسلامي قادر على ملائمة احتياجات الناس ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الصيرفة، مشيراً إلى النمو المستمر والنوعي في مؤشرات البنك خلال السنوات الماضية والتي توجت بحصول البنك على جائزة أفضل بنك اسلامي فلسطيني للعام ٢٠١٣ من مجلة "The Banker" العالمية والمتخصصة في قطاع المصارف.

يذكر أن البنك الاسلامي الفلسطيني يقدم خدماته للجمهور في فلسطين منذ ما يزيد عن ١٥ عاماً كشركة مساهمة عمومية محدودة، ومن خلال فروعه المنتشرة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويقدم البنك مجموعة كبيرة من الخدمات المالية والمصرفية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في مجالات التمويل والاستثمار، ويقوم بذلك من خلال هيئة رقابة شرعية تشرف على تعاملاته وتتأكد من بعدها عن الربا. ويعتمد البنك لغة الإشارة للصم والبكم وكذلك لغة "بريل" للمكفوفين في معاملاته المصرفية في كافة فروعه. ويتمتع البنك بمكانه عالمية مرتكزة على الثقة والتقدير وإقبال عملائه، وولاء موظفيه ومساندتهم، ويتميز بمسيرة النجاح المتواصلة التي تسير في طريقها الصحيح، وتعكس رؤية ثاقبة، ونجاحا كبيرا وإصرارا ليكون "البنك الإسلامي الفلسطيني" بنكا رائداً.

شبكة راية العالمية – ٢٢ يناير ٢٠١٤

نشاط ملحوظ في تداول أسهم البنك الاسلامي الفلسطيني خلال عام ٢٠١٣

أعلن "الإمارات الإسلامي"، أحد المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، اليوم عن فوزه بجائزتين مميزتين في الدورة الرابعة من جوائز الإنجاز في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT Achievement Awards 2013) من مجلة "أخبار الكمبيوتر" في الشرق الأوسط، وهما جائزة "أفضل مقدم للخدمات المصرفية المالية والتأمين" و"أفضل رئيس واعد لتقنية المعلومات".

وتأتي هذه الجوائز تتويجاً للجهود المميزة ونجاح التكامل بين اثنين من المصارف الإسلامية البارزة، بما في ذلك أنظمتها المصرفية وقنوات التوزيع والبنية التحتية وتنظيم العمليات والأشخاص، وقد نفذ "الإمارات الإسلامي" هذه الإجراءات خلال فترة زمنية قياسية في ستة أشهر.



وبهذه المناسبة، قال جمال بن غليطة، الرئيس التنفيذي لـ "الإمارات الإسلامي: "يساهم الابتكار في مجال التقنيات المصرفية بشكل كبير عبر تعزيز جودة الخدمات المالية، ويؤكد الإمارات الإسلامي ريادته في طليعة هذا التغيير. نحن سعداء للغاية بفوزنا باثنتين من جوائز الإنجاز في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات من مجلة أخبار الكمبيوتر في الشرق الأوسط، ويأتي هذا التكريم تقديراً لنجاحنا في تخطيط وتنفيذ مبادرات تقنيات المعلومات بالشكل الأمثل لتناسب جميع احتياجات العملاء".

وتكرم جائزة "أفضل مقدم للخدمات المصرفية المالية والتأمين" مؤسسات القطاع المالي التي تثبت نجاحها في كفاءة استخدام تقنيات المعلومات لإحداث تغيير إيجابي داخل المؤسسة، بالإضافة إلى تطوير المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء. كما تسلط الجائزة أيضاً الضوء على مؤسسات القطاع المصرفي والمالي التي تؤكد ريادتها في قطاع تقنيات المعلومات. وشهدت هذه الجائزة تنافساً قوياً بين ١٠ مرشحين من مختلف أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

وفاز زبير أحمد، رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات وابتكار الأعمال في "الإمارات الإسلامي" بجائزة "أفضل رئيس واعد لتقنية المعلومات"، وهي جائزة خاصة تكرم الأفراد الذين قدموا مساهمات بارزة من أجل تمكين مؤسساتهم وتعزيز جهودها بهدف تلبية احتياجات عملائها من خلال تحسين استخدام التقنيات.

وتُعد جوائز الإنجاز في مجال تقنيات المعلومات والاتصالات (ICT Achievement Awards 2013) من مجلة "أخبار الكمبيوتر" في الشرق الأوسط، حدثاً بارزاً في قطاع التقنية في المنطقة، وحرصت الدورة الرابعة من الجوائز على تكريم وتقدير الإنجازات التقنية خلال العام الماضي، وقد تم اختيار الفائزين من قبل لجنة تحكيم متخصصة من أهم الخبراء.

مينا اف ان – ٢٠ يناير ٢٠١٤

بنك بوبيان يطرح حساب التوفير المميز بمعدل ارباح مضاعفة



اعلن بنك بوبيان (افضل بنك اسلامي صاعد في العالم) عن طرحه لحساب التوفير المميز والذي يمنح عملاء البنك من الافراد مجموعة من المزايا بهدف تشجيعهم على الادخار والتوفير.

وقال نائب الرئيس التنفيذي للبنك عبدالله النجران التويجري " في ظل ارتفاع النمط الاستهلاكي في الكويت تبدو الحاجة ضرورية لطرح منتجات مصرفية يمكن ان تشجع العملاء على الادخار والتوفير ".

واضاف " من هنا جاء تفكير بنك بوبيان في طرح منتج يساعد عملاء البنك على ادخار جزء من اموالهم سواء لهم أو لأبنائهم وبما يحقق لهم الامان المستقبلي في حال تعرضهم لاي مشكلة مالية الى جانب امكانية بناء خطط مستقبلية لتامين مستقبل ابنائهم ".

واوضح التويجري ان الحساب الجديد يمثل وسيلة من وسائل التخطيط المالي للأفراد ويشجع على الإنفاق الرشيد والإدارة الجيدة للأموال والمدخرات الخاصة حتى يمكن الاستفادة من المدخرات لاحقا وصرفها في تعليم الأبناء، والاستفادة منها في الأعمال التجارية وفي الأحداث غير المتوقعة وعند التقاعد أيضا.

وحول مزايا الحساب الجديد قال التويجري انه يمنح العملاء ضعف معدل أرباح حساب التوفير العادي الى جانب حرية السحب و الإيداع دون أي قيود مع منح العميل بطاقة بوبيان للسحب الآلي مجانا.

واضاف انه يتم إيداع الإرباح بصورة شهرية بناء على أدنى رصيد خلال الشهر مع توفير خدمة الرسائل النصية القصيرة والخدمة المصرفية عبر الإنترنت مجانا.

واكد التويجري ان الحساب الذي يأتي طرحه مع بداية العام الجديد ما هو إلا بداية لمجموعة من الخدمات والمنتجات التى ينوي البنك طرحها خلال العام العديد منها يطرح كعادة البنك لاول في الكويت انطلاقا من تفاعله الدائم مع العملاء والتعرف عن قرب على احتياجاتهم ومتطلباتهم.

واختتم التويجري تصريحه بالتاكيد على ان الحساب الجديد يمثل بالاضافة الى ما سبق جزء من مسؤولية البنك الاجتماعية ودوره الاجتماعي من خلال طرح منتجات وخدمات مصرفية تهدف الى بناء المجتمع والحفاظ على استقراره من خلال الترويج لقيم واساليب حياة ايجابية.

كويت نيوز – ٢٠ يناير ٢٠١٤

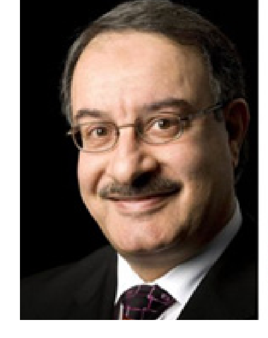
عبدالرحيم رئيساً تنفيذياً لبنك الإثمار

أعلن رئيس مجلس إدارة بنك الإثمار سمو الأمير عمرو محمد الفيصل أمس السبت (١٨ يناير/ كانون الثاني ٢٠١٤)، تعيين أحمد عبدالرحيم في منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار. وقد كان عبدالرحيم يشغل منصب القائم بأعمال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار منذ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٣.

جاء هذا الإعلان في أعقاب موافقة كل من مجلس إدارة بنك الإثمار ومصرف البحرين المركزي على التعيين الرسمي.

وقال سموه: «يسرني أن يتم تعيين أحمد عبدالرحيم رئيساً تنفيذياً لبنك الإثمار. فقد كان له، في نواح كثيرة وعلى مدى سنوات طويلة، دور أساسي في تطوير قصة نجاح بنك الإٍثمار، وكلي ثقة أنه في منصبه الجديد سيقود البنك لتحقيق مزيد من النجاح».





وأضاف «لقد شغل أحمد العديد من المناصب المهمة في بنك الإثمار قبل وبعد عملية إعادة التنظيم في العام ٢٠١٠، بما في ذلك عمله مع شركته التابعة والمملوكة له بالكامل مصرف الشامل. وفي كل المناصب التي كان يشغلها، وعلى رغم الظروف المحلية والإقليمية والدولية الصعبة، فقد أثبت التزامه بصورة متميزة؛ إذ تجاوز أداؤه التوقعات كافة».

بدوره قال أحمد عبدالرحيم: «سنستمر في العمل اتجاه تحقيق رؤيتنا المشتركة لنصبح البنك الإسلامي الرائد في المنطقة».

وأضاف «لقد كان لي شرف العمل ضمن فريق الإدارة التنفيذية لبنك الإثمار عن كثب خلال الأعوام السبعة الماضية. وأنا على يقين بأنه ستكون لدينا القدرة على تحقيق تطلعات مساهمي البنك وأصحاب المصلحة الآخرين مع مواصلة تقديم تجربة مصرفية مطوره لزبائننا، وسنستمر في العمل معاً لنصبح البنك الإسلامي الأفضل».

يُذكر، أن عبدالرحيم، مصرفي مخضرم مع خبرة تزيد على خمسة وثلاثين عاماً في مجال الصيرفة. وفي منصبه السابق كمدير عام الخدمات المصرفية للأفراد في بنك الإثمار، قام بقيادة النمو الكبير في أعمال التجزئة المصرفية الأساسية مع تحقيق زيادة بلغت أكثر من ١٣٠ في المئة في إدارة علاقات الزبائن الجديدة بعد عملية إعادة التنظيم في أبريل/ نيسان ٢٠١٠.

صحيفة الوسط البحرينية – ١٩ يناير ٢٠١٤

شركة محمد عبدالعزيز الراجحي توقع اتفاقية تمويل إسلامي بقيمة ٥٨٠ مليون ريال مع بنك الجزيرة

وقعت شركة محمد عبدالعزيز الراجحي وأولاده القابضة في مقرها الرئيسي بالرياض يوم الاحد الماضي اتفاقية تمويل اسلامي مع بنك الجزيرة بمبلغ إجمالي قدره ٥٨٠ مليون ريال وذلك لإعادة تمويل تسهيلات قائمة وتمويل مشاريع مستقبلية ضمن إطار خطط وبرامج الشركة الإستراتيجية.

وقع عن شركة محمد عبدالعزيز الراجحي الرئيس التنفيذي المكلف عبدالمحسن بن عبدالوهاب الحماد وعن بنك الجزيرة نائب الرئيس لمجموعة الشركات والمؤسسات المصرفية عبدالله بن محمد الشماسي.

في هذا الصدد اشار الحماد ان هذه الاتفاقية ستساهم في دعم الخطط التوسعية للشركة، وتنفيذ استراتيجيتها التطويرية لتنمية نشاطاتها والوفاء بالتزاماتها، معرباً عن تقديره لبنك الجزيرة على ما قدمه من دعم خاصة لمجموعة محمد عبدالعزيز الراجحي واولاده في دعم مسيرتها الاقتصادية، وكذلك ما يقدمه البنك من دعم للقطاع الخاص لتنمية النشاطات التجارية والصناعية في المملكة. يذكر ان هذا القرض يعتبر اول قرض متوسط الاجل تتحصل عليه المجموعة على مستوى الشركة القابضة، وهو ما يدل على ثقة البنك بقوة ومتانة الموقف المالي للشركة القابضة وتوافق الشركة مع الضوابط الهيكلية الداعمة لموقفها.

من جهة ثانية أوضح الشماسي بأن هذا القرض يأتي ضمن خطة البنك في دعم المشاريع الصناعية التي تخدم التطور الصناعي في المملكة معرباً



عن اعتزازه بشركة محمد عبدالعزيز الراجحي واولاده القابضة كواحدة من العلامات البارزة ضمن القطاع الصناعي الخاص في المملكة، والتي استطاعت تحقيق قفزات نوعية في مسيرتها العملية، حتى غدت نموذجاً صناعياً في القطاع الخاص

الجدير بالذكر ان شركة محمد عبدالعزيز الراجحي وأولاده القابضة هي شركة مساهمة سعودية مغلقة برأسمال ٨٠٠ مليون ريال وتملك عدة شركات صناعية (حديد الراجحي، شركة المرطبات العالمية، شركة الجزيرة للأجهزة المنزلية المحدودة، شركة فالكون للمنتجات البلاستيكية).

الرياض – ١٤ يناير ٢٠١٤

"المركزي السوداني" يستضيف ندوة "التكافل" منتصف فبراير المقبل

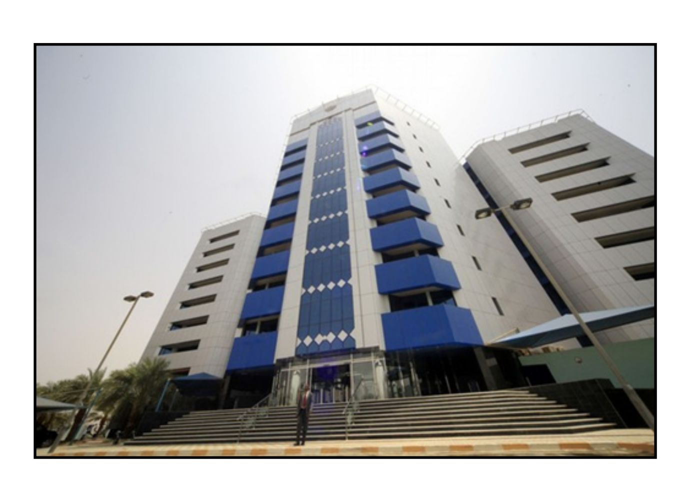
قال مجلس الخدمات المالية الإسلامية، إن البنك المركزي السوداني، يعتزم استضافة ندوة وورشتي عمل عن التكافل بمدينة الخرطوم، تستمر على مدار خمسة أيام، تبدأ فى السادس عشر، فبراير المقبل.

وأوضح المجلس، أن الندوة تهدف لتعميق فهم القواعد المنظمة للتكافل مع الوضع فى الاعتبار، التغيرات الديناميكية التى يتعرض لها القطاع بعد الأزمة العالمية، بالإضافة إلى تيسير تحسين أدوات التمويل الإسلامي.

وأشار المجلس إلى أنه سيتم تنظيم الندوة التى فى الفترة من ١٦ وحتى ١٨ فبراير، موضحا أنها تعتبر السادسة التى تناقش التكافل حيث تم عقد الندوة الأولى فى الأردن عام ٢٠٠٥، والثانية والثالثة فى ماليزيا ومصر عام ٢٠٠٦، والرابعة فى سنغافورا عام ٢٠٠٩، وأما الخامسة فكانت فى الإمارات العربية المتحدة عام ٢٠١٠.

من ناحية أخرى أكد المجلس، أن ورشتي العمل التى ستعقد من ١٨ حتى ٢٠ فبراير ستناقش تسهيل تطبيق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية فيما يخص القطاع المصرفي والتكافل، والتى تشمل مناقشة الإطار التنظيمي لقواعد بازل ٣، وهو جزء من المعدل المعتمد حديثا والمتعلق بمعيار كفاية رأس المال (IFSB-15)، ومتطلبات كفاية رأس المال للصكوك، التوريق والاستثمار العقاري (IFSB-7)، كما تتناول ورشة العمل عن التكافل معيار إدارة المخاطر للتكافل (IFSB-14).

يذكر أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يعد، هيئة دولية، تضع معايير لتطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاع البنوك،



وسوق المال، والتكافل أو التأمين الإسلامي، ويعمل المجلس كمنظمة على مستوى دولي من المنظمات الإشرافية التي لها مصلحة خاصة في ضمان متانة واستقرار صناعة الخدمات المالية الإسلامية، والتي تنتشر وتتوسع بشكل كبير لتتضمن الأعمال المصرفية وسوق رأس المال والتأمين.

ويعدالمجلس أيضا مصدرا لإجراء الأبحاث التى تتعلق بهذه الصناعة، وينظم ندوات ومؤتمرات علمية للسلطات الرقابية وأصحاب الإهتمام بهذه الصناعة ولتحقيق ذلك، يعمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية مع مؤسسات دولية، وإقليمية، ووطنية ذات صلة، ومراكز أبحاث، ومعاهد تعليمية ومؤسسات عاملة في هذه الصناعة.

المال – ١٤ يناير ٢٠١٤

"غرفة الشارقة" تستضيف ملتقى القطاع الخاص للدول الإسلامية



ضمن الجهود المتواصلة التي تقوم بها الغرفة استعداداً لتنظيم أسبوع التجارة العالمي الذي سيقام برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، خلال الفترة من ١٩ وحتى ٢٨ مارس/آذار ٢٠١٤، الذي سيتزامن مع احتفالية الشارقة باختيارها عاصمة الثقافة الإسلامية، تستضيف غرفة الشارقة ملتقى القطاع الخاص للدول الإسلامية .

ويعد أسبوع التجارة العالمي أحد أحدث المبادرات التي تسعى غرفة الشارقة من خلالها إلى المساهمة في إطار متوازن مع الجهود التي تبذلها الدولة بصورة عامة، وإمارة والشارقة بصورة خاصة في تنمية وتطوير العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة واستحداث قنوات وبرامج مبتكرة، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة في إقامة علاقات متميزة وبناءة تخدم المصالح المشتركة وتعزز أواصر التعاون في كل المجالات مع مختلف الدول .

وقال حسين محمد المحمودي مدير عام الغرفة إن من أبرز الأحداث التي سيشهدها أسبوع التجارة العالمي إضافة إلى الفعاليات التي أعلن عنها مسبقاً، احتضان الشارقة عدداً من البرامج المدرجه على جدول اعمال المركز الاسلامي لتنمية التجارة احد المؤسسات العاملة تحت مظلة منظمة التعاون الاسلامي في اطار من التنسيق مع وزارة الاقتصاد واتحاد غرف تجارة وصناعة الدولة والغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والزراعة .

إضافة قوية

وأضاف المحمودي أن اختيار احتضان الشارقة للملتقى جاء خلال اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (كومسيك) بمدينة اسطنبول في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي الأمر الذي سيكون اضافة قوية لفعاليات أسبوع التجارة العالمي، نظراً للشخصيات الإسلامية البارزة التي ستشارك والمواضيع التي ستناقشها جلسات الملتقى، كما سيتم تنظيم الاجتماع الاول لهيئات ومنظمات تشجيع التجارة وتنمية الصادرات لدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاسلامي بمشاركة مندوبين من ٥٧ دولة .

وأشار مدير عام الغرفة إلى أن من الأحداث ذات الصبغة الإسلامية التي سيشهدها أسبوع التجارة العالمي الندوة التدريبية حول نظام الافضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، حيث يأتي احتضان الشارقة لهذه الفعاليات تأكيدًا على العلاقة الايجابية القائمة بين غرفة الشارقة واتحاد الغرف التجارية والهيئات والمراكز الاقتصادية العربية والإسلامية الهيئات ودورها المؤثر والفعال في برامجهم وأحداثهم خلال الفترة الماضية .

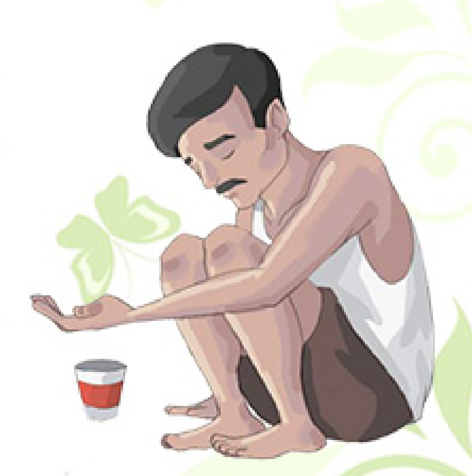
تعزيز الدور

وينبع الاهتمام بمناقشة سبل تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الإسلامية انطلاقاً من مسؤولية الغرفة لتعزيز دورها في دعم ومساندة جهود الدولة في هذا الجانب وتفعيل ذلك من خلال ابتكار برامج فاعلة تخدم تلك المساعي، وأيضاً من منطلق أهمية تضافر الجهود لإيجاد رؤية موحدة بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز العمل الاقتصادي المشترك وبما يصب في خدمة مجتمع قطاع الأعمال الاسلامي وينمي اسهاماته في الناتج الاجمالي للدول الاسلامية الذي تشير الإحصاءات مع نهاية عام ٢٠١٣ بلوغه ٦ .٦ تريليون دولار، ومن المتوقع ان يشهد نمواً بنسبة ٢٦٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة ليصل الى ٢ .٩ تريليون دولار، مدعوماً بنمو قطاعات الصناعات التي تحمل مفهوم الصناعة الإسلامية، التي بدأت تستحوذ على اهتمام الدول والشركات ورجال الأعمال نظرًا لوجود سوق واعد وواسع وجاذب لمنتجاتهم التي من أبرزها قطاع المصارف الإسلامية وقطاع صناعة المواد الغذائية والمشروبات الحلال وقطاع صناعة الرعاية الصحية والصناعات الدوائية وصناعة مستحضرات التجميل وقطاع الأزياء الإسلامية وقطاع السياحة الإسلامية والتعليم، كذلك الإعلام والإبداع حيث تصل قيمة الصناعات التي تحمل علامة حلال عالمياً إلى ٣ .٢ تريليون دولار، ومتوقع أن تنمو خلال الفترة المقبلة لتصل الى ٢ .٣ تريليون دولار، عام ٢٠٣٠. فيما تستحوذ قطاعات الصيرفة الاسلامية على أصول تزيد على تريليون دولار ويتوقع أن ترتفع إلى أربعة تريليونات دولار بحلول ٢٠٢٠ .

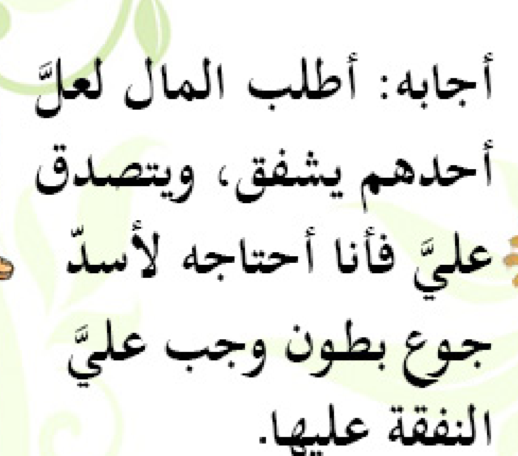
الخليج الاقتصادي – ١٤ يناير ٢٠١٤

تأليف: هبة مرهف الجزماتي رسوم: نور مرهف الجزماتي

قيمة العمل



متسول بثياب رثّة في ملامحه حزن وبؤس.
جلس في الشارع يطلب المال والصدقة من الناس



رآه شيخ حكيم ذو لحية بيضاء ووجه تبدو عليه علامات الهيبة والوقار.
سأله: ماذا تفعل؟



أجابه: أطلب المال لعلَّ أحدهم يشفق، ويتصدق عليَّ فأنا أحتاجه لأسدّ جوع بطون وجب عليَّ النفقة عليها.
الحكيم: ما رأيك بالعمل؟



المتسوّل: لا أستطيع العمل... إنه شيء يتطلب قدرات وأنا لا أملك أي قدرات.

الحكيم: ليست كل الأعمال تتطلب قدرات خاصة، وبالطبع يبقى العمل أفضل من سؤال الناس.

فعن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما سأله أحدهم من مال الصدقة قال له: والذي نَفْسِي بيدهِ لأنْ يأْخُذَ أحدُكم حَبْلَهُ، فيَحْتَطِبَ علَى ظَهْرِهِ خيرٌ له مِن أنْ يأْتِيَ رجُلًا، فيسأَلهُ أعْطاهُ أو مَنَعَهُ.

لقد كان نبي الله داوود عليه السلام يعمل زراداً ينسج الدروع ويبيعها مع أنه كان نبياً، وآتاه الله ملكاً عظيماً لا يحتاج معه إلى العمل، ولكنه عمل بياناً لقيمة العمل.
فما بالك أنت؟ ألست مسلماً؟ ألا تؤمن بالرسل (صلى الله عليهم) وتحبهم، وتقتدي بهم؟
أجابه (بخجل): بلى



الحكيم: بما أنك مسلم وتحب الرسل يجب أن تعمل مثلهم فالمحبة تكون بطاعة المحبوب
المتسوّل: حسناً.. سأقتدي بهم وسأذهب وأبحث عن عمل يناسبني
الحكيم: هذا هو القرار الصحيح
ففرح الرجل وشكر الحكيم لإيقاظه من غفلته.

منتدى أخبار الاقتصاد الإسلامي العالمية
GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS NEWS



يمكنكم زيارة المنتدى على هذا الرابط:

https://plus.google.com/u/0/communities/113391410978514733116

التعاون العلمي











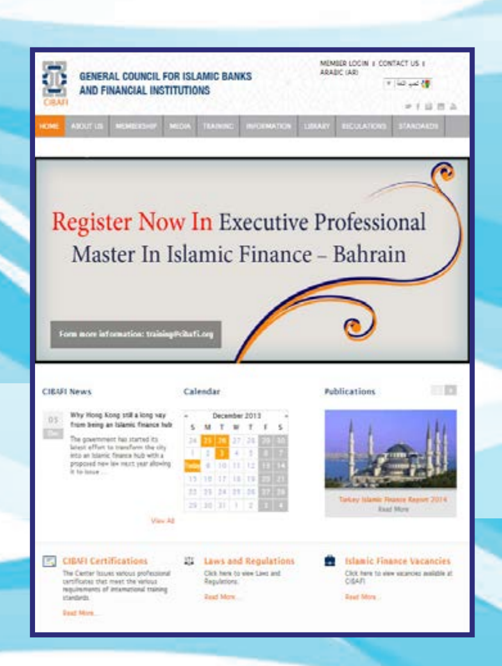
General Council for Islamic Banks And Financial Institutions



Bringing ISLAMIC FINANCE To the World

SUPPORTING IFSI THROUGH:

- Financial and Administrative Information
- Financial Analyses And Reports
- Training Accreditation And Certification
- Media Center
- E-library
- Fatawas Database
- Consultancy Services



www.cibafi.org